

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم التسيير

تخصص: إدارة الأعمال



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

رقم:

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان:

واقع وآفاق الصيرفة الإسلامية في الجزائر

- دراسة حالة بنك البركة الجزائري - "المسيلة 411"

تحت إشراف:

الدكتور: الوافي رابح

من إعداد:

- عزي أيمن

- سلمان توفيق

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
		جامعة محمد بوضياف . المسيلة .	رئيسا
الوافي رابح	أستاذ محاضر - أ .	جامعة محمد بوضياف . المسيلة .	مشرفا ومقررا
		جامعة محمد بوضياف . المسيلة .	مناقشا

السنة الجامعية : 2021-2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة واقع و آفاق الصيرفة الإسلامية بالجزائر و هذا من خلال تبني النوافذ الإسلامية من قبل البنوك التقليدية التي تقدم من خلالها خدمات بنكية توافق مبادئ و أحكام الشريعة الإسلامية، إضافة إلى البنوك الإسلامية الناشطة في الجزائر القائم تأسيسها وفقا لقواعد الشريعة الإسلامية، و كلاهما يهدف إلى استقطاب موارد مالية خارج النظام المصرفي و تحقيق التنمية المنشودة .

من خلال دراستنا هذه تم التطرق إلى مفهوم و نشأة البنوك الإسلامية و الوقوف على واقع مهام و أنشطة النوافذ الإسلامية، و أهم المنتجات المالية الإسلامية التي تقدمها على مستوى البنوك التقليدية الجزائرية، ثم حاولنا الوصول إلى أهم التحديات و التطورات و الإجراءات المتخذة نحو آفاق الصيرفة الإسلامية بالجزائر، و من ثم توجهنا إلى دراسة حالة بنك البركة الجزائري و على مستوى وكالته بالمسيلة حيث تم إجراء مقابلات مع مدير البنك و قيامنا بالملاحظات و نقل مختلف المعلومات، حيث أظهرت النتائج أن بنك البركة الجزائري يعمل على تقديم مجمل خدماته وفق صيغ تمويلية موافقة لأحكام الشريعة الإسلامية .

و توصلت الدراسة أن مراهنة الجزائر على الصيرفة الإسلامية لتمويل مختلف المشاريع التنموية و تعبئة المدخرات في محلها، سواء عن طريق البنوك الإسلامية أو عن طريق النوافذ الإسلامية المفتوحة لدى البنوك التجارية.

الكلمات المفتاحية:

الصيرفة الإسلامية، البنوك الجزائرية، النوافذ الإسلامية، البنوك التقليدية، التمويل الإسلامي.

SUMMARY:

This study aims to know the reality and prospects of Islamic banking in Algeria by adopting Islamic windows by traditional banks through which they provide banking services in accordance with the principles and provisions of Islamic Shari'a. In addition to the Islamic banks active in Algeria established in accordance with the rules of Islamic law, both aim to attract financial resources outside the banking system and achieve the desired development.

Through this study, the concept and composition of Islamic banks and the realities of Islamic window tasks and activities were addressed. and the most important Islamic financial products offered at the level of Algerian traditional banks, Then we tried to reach the most important challenges and developments and actions taken towards the prospects of Islamic banking in Algeria And then we went to study the situation of Al Baraka Bank of Algeria and at the level of its agency by means of interviews with the director of the bank and we made observations and transmitted various information, The results showed that Al Baraka Bank Algeria is working to provide all its services according to funding formats in accordance with Islamic sharia law.

The study found that Algeria is betting on Islamic banking to finance various development projects and mobilize savings in place, whether through Islamic banks or through Islamic windows open to commercial banks.

Keywords:

Islamic banking. Algerian banks. Islamic windows. traditional banks. Islamic finance.

إهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات
اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك و عظيم سلطانك .
أحمد الله عز وجل على منه و كرمه و توفيقه و عونته لي لإتمام هذا العمل .
أهدي تخرجي إلى من أرجو رضائه على الدوام إلى عزي و فخري إلى الذي أوصاني الله
به برًا و إحسانًا و أهدى لي سنين عمري .
إلى الذي علمني كل أمور الحياة على حساب جهده و طاقته .
إلى الإنسان الذي إمتلك الإنسانية بكل قوة و الذي كافح بكل عزيمة و إصرار .
إلى الذي سهر على تعليمي بتضحيات جسام مترجمة في تقديسه و جلته للعلم ، إلى
مدرستي الأولى في الحياة .
أبي الغالي و الحبيب رحمه الله و أسكنه جنات الفردوس الأعلى برحمته الواسعة و عفرانه .
إلى التي جعل الله الجنة تحت أقدامها ، إلى التي غمرتني بفيض حنانها ، إلى التي صبرت
على كل شيء و التي رعتني حق الرعاية و كانت سندي في الشدائد إلى رمز المحبة و
بلسم الشفاء ، إلى التي سهرت و تعبت و بذلت الغالي و النفيس من أجلي ، و التي
كانت دعواتها لي بالتوفيق ترافقني خطوة بخطوة في دراستي ، و الذي أرتاح كلما أتذكر
إبتسامتها في وجهي نبع الحنان و العطاء . أُمي الغالية و الحبيبة حفظها الله و أطال في
عمرها . إلى إخوتي الأعزاء التي تقاسما معي عبء الحياة حفظهما الله .

الطالب : عزي أيمن

إهداء

أهدي هذا العمل إلى الوالدة الكريمة أطال الله في عمرها
و إلى الزوجة الكريمة و إلى إبنتي الصغيرة فريال حفظها الله و رعاها
و إلى جميع إخوتي الأعزاء و إلى الأصدقاء و أخص بالذكر الصديقين العزيزين
بته نور الدين و حشروف عبد الحكيم و إلى زميلي الفاضل عزي أيمن و إلى أستاذنا
الفاضل الوافي رابع

الطالب : سلمان توفيق

شكر و عرفان

قال رسول الله صلى الله عليه و سلم :

«من لم يشكر الناس لم يشكر الله»

صدق رسول الله صلى الله عليه و سلم .

الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه على إحسانه و كرمه و الشكر لله وحده لا شريك له على توفيقه لنا و إمتنانه .

بعد شكر الله سبحانه و تعالى على توفيقه لنا لإتمام هذا البحث المتواضع نتقدم بجزيل الشكر لوالدينا العزيزان الذي أعانونا و شجعونا على الإستمرار في مسيرة العلم و النجاح ، كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى من شرفنا بإشرافه على مذكرة بحثنا الأستاذ المحترم و العزيز الدكتور "الوافي رابع" و على نصائحه و توجيهاته العلمية النيرة التي لا تقدر بثمن ، إلى كل أساتذتنا الأفاضل بقسم علوم التسيير طيلة سنوات الدراسة ، إلى كل طاقم كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، كما نتوجه بخالص شكرنا و تقديرنا إلى مدير وكالة بنك البركة الجزائري بالمسيلة على حسن الترحيب و الضيافة و تقديمه لنا لمجمل المعارف و المعلومات التي ساهمت أيضا في إتمام هذا العمل ، كما نضيف الشكر إلى أصدقائنا خلال المسيرة العلمية و الطلبة الكرام وفقنا الله و إياهم إن شاء الله تعالى .

«رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وُلْدِي وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ
وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ»

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	البسمة
	الملخص
	إهداء
	شكر و عرفان
	قائمة الأشكال
	قائمة الجداول
أ - هـ	مقدمة عامة
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للصيرفة الإسلامية	
	تمهيد
8	المبحث الأول: واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر
8	المطلب الأول: البنوك الإسلامية، التعريف، النشأة، الأهداف، المميزات.
12	المطلب الثاني: خصائص و أنواع البنوك الإسلامية
17	المطلب الثالث: النوافذ الإسلامية كآلية لتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر
31	المطلب الرابع: مصادر واستخدامات أموال الصيرفة الإسلامية
38	المبحث الثاني: آفاق ومستقبل الصيرفة الإسلامية في الجزائر
38	المطلب الأول: تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر
50	المطلب الثاني: تحديات ومعوقات نجاح النوافذ الإسلامية في الجزائر
59	المطلب الثالث: منهجية تطوير المنتجات المالية الإسلامية في الجزائر
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية دراسة حالة بنك البركة الجزائري "المسيلة 411"	
66	المبحث الأول: البطاقة الفنية لبنك البركة
66	المطلب الأول: تقديم لبنك البركة الجزائري
70	المطلب الثاني: موارد و استخدامات بنك البركة الجزائري
72	المطلب الثالث: خصائص و أهداف بنك البركة الجزائري

73	المطلب الرابع : مبادئ و استراتيجيات بنك البركة الجزائري
75	المبحث الثاني :تقديم التطبيق العملي للخدمات والمنتجات التمويلية الإسلامية بوكالة بنك البركة المسيلة 411
75	المطلب الأول : تعريف و موقع الوكالة
75	المطلب الثاني : مهام و تنظيم وكالة بنك البركة "المسيلة"
79	المطلب الثالث: الخدمات والمنتجات الإسلامية لبنك البركة الجزائري وكالة المسيلة 411
94	المطلب الرابع: صيغ التمويل الإسلامية بينك البركة الجزائري، وكالة المسيلة 411
107	خاتمة
114	قائمة المصادر و المراجع
132-118	قائمة الملاحق

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
هـ	نموذج الدراسة	01
16	أنواع البنوك الإسلامية حسب تعدد النشاط و الأعمال	1-1-1
22	حجم أصول و الحصة السوقية للمصارف الإسلامية في الجزائر و عددها من الدول خلال الربح الثاني 2018	2-1-1
23	المنتجات الإسلامية التي يقدمها بنك السلام الجزائري .	3-1-1
32	التفاصيل المختلفة لحساب رأس المال البنكي و علاقته بالميزانية	4-1-1
36	مصادر و إستخدامات الأموال في المصارف الإسلامية	5-1-1
69	الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري	1-1-2
78	الهيكل التنظيمي لوكالة بنك البركة الجزائري "المسيلة 411"	1-2-2
96	التمويل عن طريق الإيجارة	1-3-2
97	التمويل عن طريق المراجعة	2-3-2
100	التمويل عن طريق السلم	3-3-2
101	التمويل عن طريق الإستصناع	4-3-2
104	التمويل عن طريق المشاركة	5-3-2

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
14	خصائص و مميزات البنوك الإسلامية وفق أوجه المقارنة بين البنوك التقليدية و البنوك و البنوك الإسلامية.	1-1-1
24	المنتجات المالية الإسلامية التي يقدمها بنك البركة الجزائري.	2-1-1
25	المنتجات الإسلامية التي يقدمها بنك السلام الجزائري .	3-1-1
30	منتجات و خدمات النوافذ الإسلامية بالجزائر.	4-1-1

مقدمة عامة

تمهيد :

بسم الله الرحمن الرحيم و الصلاة و السلام على أشرف المرسلين ،شهدت الصيرفة الإسلامية في الآونة الأخيرة تطورات هائلة في إقتصاديات العالم نتيجة الإنجازات التي حققها القطاع المصرفي، من خلال تمويله للمشاريع الاستثمارية و هذا بتعبئة المدخرات و إعادة توزيعها على المشاريع التنموية .
إن منهجية سياسية البنوك التقليدية في منح التمويلات المبنية على نسبة الفائدة (الربا) من جهة و الإلتزام الديني للفرد من جهة أخرى يقفان أمام الطلب المتزايد للتمويلات الإسلامية .

و لأن الحرام بين و الحلال بين و امثالاً لقول الله تعالى : "و أحل الله البيع و حرم الربا " و لقوله أيضا : "و أقرضوا الله قرضا حسنا" ، و البنوك الإسلامية تنتهج المنهج الإسلامي بعدم التعامل بالربا ، و بروز دورها الفعال و مدى مساهمتها في تحقيق التنمية و الاستقرار الإقتصادي عبر عدة دراسات لخصت الصورة المتكاملة للصيرفة الإسلامية، و مدى نجاعتها في تصديها للأزمات المالية، فكانت البنوك الإسلامية كدواء للاقتصاديات التي تعاني تذبذبات و عدم استقرار اقتصادها و كذا التقوية الإقتصادي الأخرى ، فقد تمكنت المصارف الإسلامية من جذب المدخرات غير المستغلة و توظيفها في الاقتصاد و توزيعها في مشاريع استثمارية .

و هذا ما ساعدها على الانتشار و جعلها وجهة لكثير من الدول الإسلامية و غير الإسلامية من أجل بناء نظام مصرفي متكامل يقف أمام الأزمات و يحقق أهداف تنموية و استثمارية تكون سدا لتحقيق الاستقرار و النمو الإقتصادي، و من خلال بحثنا هذا أردنا تسليط الضوء على واقع و آفاق الصيرفة الإسلامية في بلدنا الجزائر و في ظل تبني النظام الإسلامي و مدى تأثير الصيغ التمويلية الممنوحة على التنمية الإقتصادية ككل .

و منه الإشكالية الرئيسية للبحث تدرج ضمن توضيح واقع و آفاق الصيرفة الإسلامية في الجزائر و توضيح عملياتها ووظائفها الجارية ، و بناء على ما سبق يمكن طرح الإشكالية الجوهرية التالية:

2_ المشكلة الرئيسية:

_ ما هو واقع و آفاق تبني البنوك الجزائرية للصيرفة الإسلامية عبر النوافذ؟: دراسة حالة بنك البركة الجزائري - المسيلة 411 .

و حتى تتم الإحاطة بأهم جوانب المشكلة المطروحة قسمت إلى الأسئلة الفرعية التالية :

3_ الأسئلة الفرعية :

_ ماهي متطلبات و دوافع فتح النوافذ الإسلامية داخل البنوك الجزائرية؟: دراسة حالة بنك البركة الجزائري - المسيلة 411 .

– ماهي المنتجات التمويلية المقدمة من النوافذ الإسلامية بالبنوك الجزائرية؟: دراسة حالة بنك البركة الجزائري . المسيلة 411 .

– إلى أي مدى سوف تساهم النوافذ الإسلامية في التحول إلى الصيرفة الإسلامية؟: دراسة حالة بنك البركة الجزائري . المسيلة 411 .

4_ فرضيات الدراسة :

و في إجابة مؤقتة على التساؤلات الفرعية السابقة يمكن أن نضع الفرضيات التالية:

– إن الدافع الأساسي هو محاولة استقطاب أكبر حجم ممكن من الأموال التي بالسوق الموازية و كذلك تلبية رغبة المجتمع الجزائري.

– تقدم البنوك الجزائرية من خلال النوافذ الإسلامية منتجات وصيغ محدودة لا تكفي لتلبية الحاجات الكلية التمويلية للمجتمع الجزائري .

– إن فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية تعتبر خطوة إيجابية مميزة نحو إنشاء مصرف إسلامي كامل و مستقل.

5_ مبررات اختيار الموضوع:

هناك العديد من الدوافع و المبررات الذاتية و الموضوعية التي ساقطنا لإختيار الموضوع من بينها مايلي :

– موضوع العمل بآلية الصيرفة الإسلامية وفق النوافذ الإسلامية هو توجه نادى به بعض الجهات الرسمية و المتخصصة في الإقتصاد الإسلامي .

– حاجة البنوك الجزائرية للاهتمام بالصيرفة الإسلامية وفق النوافذ والشبابيك الإسلامية كخطوة أولى نحو التحول إلى نظام مصرفي إسلامي بالكامل .

– الميول و الرغبة من طرفنا لهذا الموضوع.

– قناعتنا بأهمية تسليط الضوء على مواضيع تتعلق بالعمل المصرفي الإسلامي كضرورة ملحة في الجزائر التي لا تزال بعيدة عن الركب العالمي في هذا المجال.

6_ أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذا الموضوع في :

– حاجة الجزائر للاهتمام بالصيرفة الإسلامية كخطوة أولى نحو الإنشاء و التحول و التغيير الكامل للمصارف الإسلامية المستقلة.

- الحلول البديلة التي سوف تقدمها الصيرفة الإسلامية للأزمات المتعددة التي يعيشها الإقتصاد الجزائري.
- معالجة المشكلات الفرعية للبحث ، و التي تحدد تأثير المصارف الإسلامية و مساهمتها في انتعاش الإقتصاد ككل.

7_ أهداف الدراسة :

- _ التعرف على البنوك الإسلامية و دورها.
- _ تقييم واقع الصيرفة الإسلامية وفق الوضع المعاش.
- _ تقديم مقترحات تتماشى وفق الشريعة الإسلامية لنهوض بالإقتصاد و مواكبة العولمة الإقتصادية.
- _ توضيح آفاق و مستقبل الصيرفة الإسلامية و متطلبات نجاحها.

8_ صعوبات الدراسة:

- لعل من أكثر الصعوبات التي واجهت في إنجاز هذا البحث:
- قلة المراجع و المصادر الأم في هذا الموضوع.
- التعليم عن بعد .
- صعوبة التنقل و الحصول على التقارير و الإحصائيات من المؤسسات المصرفية من أجل جمع أكبر و أكثر لهذا الأخير من أجل دراسات ميدانية للمؤسسات.

9_ المنهج و الأدوات المستخدمة :

لمعالجة هذه الدراسة استخدمنا المنهج التاريخي عن طريق سرد التطور و النشأة التاريخية للبنوك الإسلامية و المنهج الوصفي بإعطاء صور عن وظائف و عمليات و تحديات الصيرفة الإسلامية في الجزائر، و في الفصل الثاني أيضا المنهج الوصفي من خلال التعريفات و تبني البنوك التجارية للصيرفة الإسلامية و عملياتها من خلال طرح و وضع دراسة الحالة عن طريق الدراسة الميدانية و توضيح كل ما تمت ملاحظته و رصده في العمل بالوظائف و الآلات المخصصة للصيرفة الإسلامية و نوافذها؟

10- الدراسات السابقة :

-دراسة بن عيسى بن علي ، قرش عبد القادر (2018) بعنوان : "الصيرفة الإسلامية كشكل من أشكال الصيرفة الشاملة في المصارف الخاصة في الجزائر - مع الإشارة لبنك البركة الجزائري - " تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع و آفاق يشكل مدخلا لممارسة العمل المصرفي الشامل ، خصوصا في ظل التشابه و التوافق الكبير في فلسفة كل واحد منهما و إن اختلفت الطرق و الأساليب ، و هذا من شأنه أن يساهم في

مسايرة المصارف الخاصة في الجزائر و منها بنك البركة الجزائري للتطورات و المستجدات الحديثة على الساحة المصرفية الدولية ، حيث توصل الباحثان في نهاية هذه الدراسة إلى أن المصارف الخاصة الجزائرية تبذل مساع حثيثة لتطوير العمل المصرفي الإسلامي خاصة في ظل وجود شريحة كبيرة من الجزائريين ترفض أي نوع من التعاملات الربوية ، و يعد في هذا الإطار بنك البركة الجزائري رائد الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر .

-دراسة عزوز أحمد (2022-03) بعنوان : "شبابيك الصيرفة الإسلامية بالبنوك التقليدية كآلية لتفعيل الصيرفة الإسلامية بالجزائر " .

تهدف الدراسة إلى تقديم الخيار المناسب لإشكالية تمويل الاقتصاد الوطني نتيجة الضغوط المالية المتوقعة ، خاصة في ظل استبعاد الحكومة خيار الدين الخارجي و خيار التمويل غير التقليدي ، مما يفرض اللجوء إلى خيار تفعيل الصيرفة الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري لتعزيز القدرة على استقطاب الموارد المالية ، و قد بين الباحث في نهاية هذه الدراسة أن شبابيك الصيرفة الإسلامية تسمح للنظام المصرفي باستقطاب الموارد المالية اللازمة لتمويل التنمية و هي أكثر سلامة و ضمانا من الممارسات البنكية التقليدية الكلاسيكية ، و قد وضع الباحث في توصيات هذه الدراسة أنه من الضروري وجود هيئة رقابية شرعية للشبابيك الإسلامية لضمان تماشي منتجاتها مع الشريعة الإسلامية من أجل كسب ثقة الزبائن .

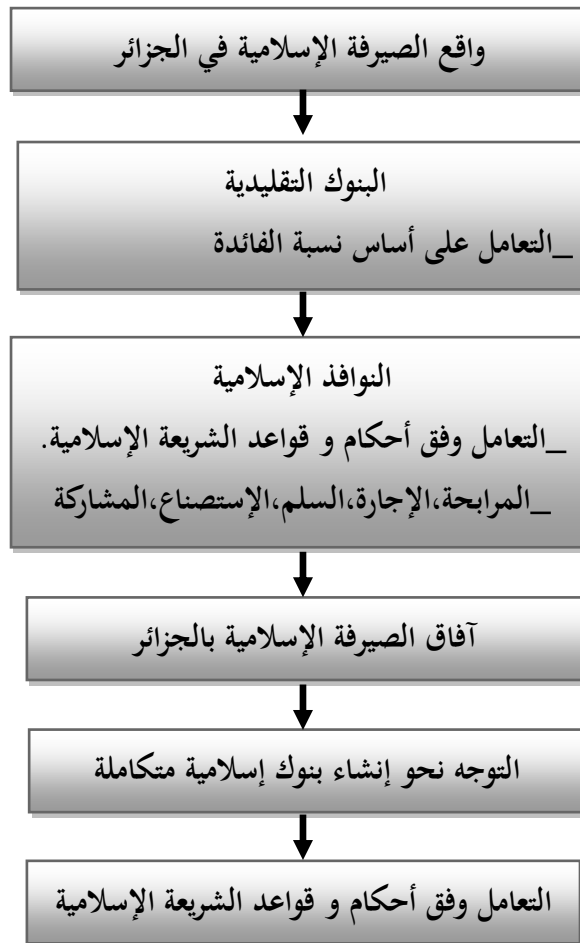
-دراسة عبد الرزاق بوعيطة (2018) بعنوان : "واقع و آفاق الصيرفة الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري" تهدف هذه الدراسة إلى أنه مع النمو الملحوظ لصناعة التمويل الإسلامي في دول العالم كافة ، أخذ ظهور المؤسسات المالية التي تعمل وفقا للشريعة الإسلامية عدة أشكال مختلفة للتحويل إلى المصرفية الإسلامية ، فالبعض فضل البدء بمجرد نافذة إسلامية في مصرف تقليدي فيما أنشئت بعض المصارف فروعاً أخرى إسلامية ، في حين اختار فريق ثالث مصرف إسلامي متكامل ، و توصل الباحث في هذه الدراسة إلى أن الجزائر كغيرها من الدول تشهد تجارب في مجال العمل المصرفي الإسلامي تتمثل في تجربة بنك البركة الجزائري و بنك السلام ، و في إطار ممارسة البنك المركزي لبعض وظائفه تقوم العلاقة بينه و بين المصارف الإسلامية في معظمها على المعاملة التقليدية ، و المرنة و الإعفاء في القليل من الحالات ، و قام الباحث في هذه الدراسة بمعالجة إشكالية مفادها الآتي : ماهو واقع مساهمة المصارف الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري؟ حيث قدم الباحث مفهوم النظام المصرفي الجزائري و إلى واقع المصارف الإسلامية في الجزائر و آفاقها المستقبلية ، و توصل الباحث في آخر الدراسة أن هذه المصارف الإسلامية في الجزائر سواء في الواقع أو الآفاق المستقبلية ، تضمن التمويل الدائمة للمشاريع الاستثمارية التجارية أو التنموية.

11_ محتوى البحث:

لإنجاز الدراسة و من أجل معالجة إشكالية البحث تم تقسيم هذا الأخير إلى فصلين ،مقدمة و خاتمة حيث تم التطرق إلى الإطار لمفاهيمي للصيرفة الإسلامية بشقيها واقع و آفاق الصيرفة الإسلامية و نوافذها في الفصل الأول من خلال مبحثين ، حيث تناولنا فيها مفاهيم من تعريف و نشأة و أهداف و مميزات البنوك الإسلامية و في المبحث الثاني أهل التحديات و التطورات و الإجراءات المتخذة نحو آفاق الصيرفة و البنوك الإسلامية، أما في الفصل الثاني تناولنا في المبحث الأول دراسة حالة بنك البركة الجزائري من تعريفه و نشأته و أهدافه و فيما يخص المبحث الثاني تم التطرق إلى المنتجات و الخدمات التي يقدمها البنك إضافة إلى الصيغ التمويلية الإسلامية الممنوحة .

12_ نموذج البحث:

الشكل رقم (01): نموذج البحث



المصدر: من إعداد الطلبة

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للصيرفة الإسلامية

تمهيد:

تعد البنوك الركيزة الأساسية لكل نظام مصرفي فهي تضطلع بمهام كبيرة بغية تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة، إلا أن هذه البنوك تركز على تنظير الفكر الاقتصادي الربوي، مما حتم على القائمين و المنظرين لهذه الأخيرة البحث عن بدائل جديدة تمكنها من تحقيق الكفاءة الإنتاجية و الربحية و هو ما تم إيجاده لدى البنوك الإسلامية التي تستمد مبادئها من الشريعة الإسلامية التي تحرم الربا أحد أو إعطاء و تتعامل بالمشاركة في الربح و الخسارة ، فأصبحت عمادا للصيرفة الإسلامية في العالم أجمع، حيث تم تناول من خلال هذا الفصل الإطار لمفاهيمي للصيرفة الإسلامية بشقيها واقع و آفاق الصيرفة من خلال البنوك و النوافذ الإسلامية في مبحثين بغية الإمام بمختلف جوانبها كالتالي :

1_المبحث الأول: واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

2_ المبحث الثاني: آفاق و مستقبل الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

تعد البنوك الإسلامية أحد مكونات الجهاز المصرفي التي تقدم خدمات مصرفية وفق أحكام الشريعة الإسلامية بعيدا عن البنوك الأخرى القائمة أساسا على الفائدة الربوية ظهرت إلى الوجود عن طريق نشاط مكثف للفكر الإسلامي الخاص بالإقتصاد في هذا المبحث سنتعرف على حقيقة وواقع هذه الأخيرة.

المبحث الأول: واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

المطلب الأول: مفهوم البنوك الإسلامية: التعريف، النشأة، الأهداف، المميزات

أولاً: تعريف البنوك الإسلامية

تعددت آراء الباحثين حول تعريف البنوك الإسلامية إلى:

المصارف الإسلامية هي منظمة مالية و مصرفية و إقتصادية و إجتماعية ، تسعى إلى جذب الموارد من الأفراد و المؤسسات و تعمل على استخدامها استخداماً أفضل مع أداء الخدمات المصرفية المتعددة ، و تعمل على تحقيق العائد المناسب لأصحاب رأس مال ، كما تساهم في تحقيق التكافل الإجتماعي في المجتمع.¹

البنك الإسلامي هو مؤسسة مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها و نشاطها الاستثماري و إدارتها لجميع أعمالها بالشريعة الإسلامية و مقاصدها، و كذلك بأهداف المجتمع الإسلامي داخليا و خارجيا.²

و امتثالاً لقول الله تعالى :

(أَقَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى تَقْوَى مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٌ أَمْ مَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى شَقَا جُرْفٍ هَارٍ فَانْهَارَ بِهِ فِي نَارٍ جَهَنَّمَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ).³

و من خلال ما سبق نستخلص أن البنوك الإسلامية هي مؤسسات مصرفية مالية تقوم بتقديم خدمات تتماشى وفق صيغ معاملات إسلامية و تهدف إلى:

ـ المشاركة في الأرباح و الخسائر.

ـ توفير موارد و توظيفها.

ـ المساهمة في تحقيق التنمية الإقتصادية .

ـ تعزيز مبدئ التكافل و التعاون الإجتماعي.

ـ تطبيق المنهج الإسلامي في التعاملات المالية.

ـ تطوير و استحداث أدوات مصرفية إسلامية لجذب المدخرات.

¹ محمد الطاهر الهاشمي: المصارف الإسلامية و المصارف التقليدية و دورها في تحقيق التنمية الإقتصادية و الاجتماعية ، ط1، دار الكتب الوطنية بنغازي، ليبيا، 2010، ص ص 124/123.

² لقمان محمد مزروق، البنوك الإسلامية و دورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي، وقائع ندوة رقم 34، معهد للبحوث و التدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية ، مكتبة الملك فهد الوطنية، 1417هـ، ص 129.

³ سورة البقرة، الآية، 278.

١_ تصحيح النظريات و الاختلالات القائمة في المصارف التقليدية .¹

ثانيا: نشأة و تطور البنوك الإسلامية :

يعود تاريخ مؤسسات التمويل الإسلامي إلى سنة 1940 عندما أنشئت ماليزيا صناديق الإدخار تعمل بدون فوائد ، و في 1950 بدأ التفكير المنهجي المنظم يظهر في باكستان لوضع أساليب تمويل تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية .

إن المحاولات الحادة في العصر الحديث للتخلص من المعاملات المصرفية الربوية عام 1963 عندما أنشئ بنك الادخار المحلي بمحافظة الدقهلية بمدينة ميت غمر بمصر على يد الدكتور أحمد عبد العزيز النجار حيث كانت بمثابة صناديق ادخار توفير لصغار الفلاحين.²

بعد هذه التجربة الناجحة التي دامت ثلاث سنوات، تم إنشاء بنك ناصر الإجتماعي 1971 ، حيث يعد أول بنك ينص في قانون إنشائه على عدم التعامل بالفائدة المصرفية أخذ و عطاء ، و تخصص في جمع و صرف الزكاة و منح القروض الحسنة و كان شعاره مجتمع الكفاية و العدل ، إكّانت طبيعة معاملات البنك إجتماعية بالدرجة الأولى.³

للتوالى بعد ذلك إنشاء العديد من المصاريف وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية ، تطبيقا لتوصيات مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية بجدة المملكة العربية السعودية عام 1973 ، حيث ورد النص على ضرورة إنشاء مصرف إسلامي دولي للدول الإسلامية ، و جاء أول بنك إسلامي متكامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية عام 1975 و المتمثل في بنك دبي الإسلامي.⁴

ليتم إنشاء مختلف المصارف الإسلامية تباعدا بدءا ببنك فيصل السودان سنة 1977 فبيت التمويل الكويتي و بنك فيصل مصر سنة 1977 بنفس السنة كذلك البنك الإسلامي الأردني للتمويل و الاستثمار 1978 فالبنك العربي الاسلامي 1997.

¹ سعيد الأسود، أمين جديد، معهد حمصي: دراسة مقارنة تحليلية لمؤشرات عمل المصارف الإسلامية الجزائرية و المصارف التشاركية المغربية، مذكرة ماستر ، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، سنة 2020/2019، ص250.

² محمد الوادي، حسن سمحان، المصارف الإسلامية الأسس النظرية و التطبيقية ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، ط3، الأردن، 2009 ، ص42-43.

³ عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب البنك الإسلامي للتنمية جدة السعودية، 2004، ص67.

⁴ محمود ابراهيم أبو شادي ، البنوك الإسلامية بين النظرية و التطبيق ، دار النهضة العربية ، القاهرة، مصر، 2000، ص49.

حيث انتشرت المصارف الإسلامية عبر القارات الأربع ليصل عددها أكثر من 450 بحجم أعمال يصل إلى أكثر من 800 مليار دولار عام 2010 و هذا بخلاف فروع و نوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية على مستوى العالم.¹

و دخلت في الجزائر على مستوى بنك البركة الجزائري 1990 يليه مصرف السلام سنة 2008 ، ثم استمرت النوافذ و فتح الشبايك الإسلامية على مستوى بنك ABC و البنك الوطني الجزائري BNA وصولا إلى بنك القرض الشعبي الجزائري CPA و بنك التنمية المحلية BDL كنوافذ و شبايك مخصصة للصيرفة الإسلامية.²

ثالثا: أهداف الصيرفة الإسلامية :

في سبيل تحقيق رسالة البنك فإن هناك العديد من الأهداف التي تؤدي إلى تحقيق تلك الرسالة و هي :

1_الأهداف المالية :

إنطلاقا من أن المؤسسة المالية الإسلامية في المقام الأول مؤسسة أعمال إسلامية تقوم بأداء أدوار الوساطة المالية بمبدأ المشاركة فإن لها العديد من الأهداف المالية التي تنعكس مدى نجاحها في أداء هذا الدور في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية .

2_جذب الودائع و تنميتها :

يعد هذا الهدف من اهم الأهداف للبنوك الإسلامية ، حيث يمثل الشق الأول في الوساطة المالية ، و ترجع أهميته إلى أنه يعد تطبيقا للقاعدة الشرعية بعدم تعطيل الأموال و استثمارها بما يعود بالأرباح على المجتمع الإسلامي و أفراده .

3_إشتثمار الأموال :

يمثل استثمار الأموال الشق الثاني من عملية الوساطة المالية و الهدف الأساسي للبنوك الإسلامية حيث تعد الاستثمارات ركيزة العمل في المصارف الإسلامية و المصدر الرئيسي لتحقيق الأرباح سواء للمودعين أو المساهمين و توجد العديد من صيغ الاستثمار الشرعية التي يمكن استخدامها في البنوك الإسلامية ، على أن يأخذ البنك في اعتباره عند استثماره لأموال المتاحة تحقيق التنمية الإجتماعية .

¹ حسين سالم العامري،البنوك الإسلامية و دورها في تعزيز القطاع المصرفي،مؤتمر مستجدات العكل المصرفي في سورية في وجود التجارب العالمية ، مجموعة دلة البركة ، دمشق،2-3 تموز،2005،ص5.

² خالد حمزة : النوافذ الإسلامية كآلية لتبني الصيرفة الإسلامية ، دراسة تحليلية و إشرافية للقطاع المصرفي الجزائري،المركز الجامعي عبد الحفيظ الصوف،ميلة،2020،ص19.

4_تحقيق الأرباح:

الأرباح هي المحصلة الناتجة من نشاط البنك الإسلامي ، و هي ناتج عملية الاستثمارات و العمليات الخاصة الصيرفة الإسلامية التي تنعكس في صورة أرباح موزعة على المودعين و المساهمين ، يضاف إلى هذا أن زيادة أرباح المصرف تؤدي إلى زيادة القيمة السوقية لأسهم المساهمين ، و البنك الإسلامي كمؤسسة مالية إسلامية يعد هدف تحقيق الأرباح من أهدافه الرئيسية ، و ذلك حتى يستطيع المنافسة و الاستمرار في السوق المصري ، و ليكون دليل على نجاح تبني الصيرفة الإسلامية .¹

5_الأهداف الخاصة بالمتعاملين:

للمتعاملين مع البنك الإسلامي أهداف متعددة يجب أن يحرص البنك الإسلامي على تحقيقها و هي على النحو التالي:

أ_تقديم الخدمات:

يعد نجاح البنك الإسلامي في تقديم الخدمات بجودة عالية للمتعاملين و قدرته على جذب العديد منهم و تقديم الخدمات المتميزة لهم في إطار أحكام الشريعة الإسلامية يعد نجاحا للبنك الإسلامي و هدفا رئيسيا لإدارتها.

ب_توفير التمويل للمستثمرين :

يقوم البنك الإسلامي باستثمار أمواله المودعة لديه من خلال أفضل قنوات الاستثمار المتاحة له عن طريق توفير التمويل اللازم للمستثمرين ، أو عن طريق استثمار هذه الأموال من خلال شركات تابعة متخصصة ، أو القيام باستثمار هذه الأموال مباشرة سواء في الأسواق (المحلية،الإقليمية ، الدولية)

ج_توفير الأمان للمودعين :

من أهم عوامل نجاح البنوك الإسلامية هي مدى ثقة المودعين في البنك ، و من أهم عوامل الثقة في البنوك توافر السيول النقدية دائمة لمواجهة احتمالات السحب من ودائع العملاء خصوصا الودائع تحت الطلب دون الحاجة إلى تسبيل أصول ثابتة ، و تستخدم السيولة النقدية في البنوك في الوفاء لاحتياجات البنك من المصروفات التشغيلية بالإضافة إلى توفير التمويل اللازم للمستثمرين .²

رابعا:مميزات البنوك الإسلامية: تتميز البنوك الإسلامية على غيرها بما يلي:

_عدم تحديد سعر الفائدة مسبقا في عمل البنوك الإسلامية و نوافذها.

_المساهمة في الاستثمارات و المشاركة في أرباح المشاريع .

¹ محمد البلتاجي: ماهية المصارف الإسلامية، سنة 2006 ، ص50.

² وهبة الزحيلي: المعاملات المالية المعاصرة ،، دار الفكر ،دمشق،2002،ص.517-521(بتصرف).

__ الحصول على العمولات مقابل الخدمات التي تقدمها (البنوك الإسلامية لا تتعامل بالربا أخذًا و عطاءً).
 __ تقبل ودائع العملاء دون التزام أو تعهد مباشر أو غير مباشر بإعطاء عائد ثابت مقابل ذلك.
 __ عندما يستثمر البنك و موجوداته من الأموال في أنشطة استثمارية أو تجارية لا يتقاضى أي فائدة و إنما يتم ذلك عن طريق الحصول على الأرباح المحققة و يتحمل الخسائر إن وجدت.
 __ لا تمول المشاريع غير النافعة للمجتمع إن كانت أخلاقيا و اجتماعيا مثل مشاريع إنتاج الكحول أو التبغ و غيرها.¹

المطلب الثاني: خصائص و أنواع البنوك الإسلامية:

أولا : خصائص البنوك الإسلامية :

للبنوك الإسلامية خصائص تتميز بها أهمها:

__ الابتعاد عن التعامل بالفائدة أخذًا و عطاءً كونها تدخل في الربا المتفق على تحريمه.
 __ السعي إلى تحقيق التكافل الاجتماعي من خلال تقديم مختلف الخدمات الاجتماعية كالقروض الحسنة و إنشاء صناديق جمع الزكاة من أموال المساهمين و المقدمة من الأفراد و الهيئات ، و تولي توزيعها في مصارفها الشرعية.
 __ ترفض المتاجرة بالنقود، فهي لا تقترض أو تقرض نقودا، إنما تقدم تمويلا عينيا فلا مجال لاستخدامه في غير الغرض الذي طلب من أجله.
 __ تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال إقامة مشاريع استثمارية حقيقية، توافق الضوابط الشرعية ، و تسهم في تحريك عجلة النشاط الاقتصادي ، مراعية في ذلك البعد الاجتماعي من خلال تلبية حاجات فعلية للمجتمع ، فتكون بذلك قد حققت العائد المادي و الاجتماعي على حد سواء.²
 __ استبعاد الفائدة الربوية : إن أول ما يميز البنك الإسلامي عن غيره من البنوك الربوية استبعاد كافة المعاملات غير الشرعية من أعماله ، و خاصة نظام الفوائد الربوية الذي يمثل خيط الروح بالنسبة للبنوك الربوية و بذلك ينسجم البنك الإسلامي مع البيئة السلمية للمجتمع الإسلامي و لا يتناقض معها .

¹ محمد البلتاجي : المرجع السابق ، ص 05.

² الجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، الإدارة المالية في الإسلام، الجزء الأول، 1998، ص 10.

6_ خصوع المعاملات البنكية في البنوك الإسلامية للرقابة الشرعية : بالإضافة إلى الرقابة المالية و الإدارية المصرفية ، إلا أن هذه الرقابة تنفرد بها البنوك الإسلامية ، و لا نجد لها مثيل في البنوك الربوية ، و بدون هذا الجهاز الرقابي تصبح المصارف الإسلامية اسما على غير مسمى ، بل تعتبر نوعا من الخداع الذي لا ينبغي و لا يجوز.¹

البنوك الإسلامية جزء من الاقتصاد الإسلامي ، و باعتبار هذا الأخير جاء منضمنا لجميع مناهج الحياة الروحية مها و الخلقية ، الإجتماعية ، السياسية و الاقتصادية ، فإنها تخضع للمبادئ و القيم الإسلامية التي تقوم على أساس أن المال مال الله و أن الإنسان مستخلف فيه ، و يترتب على هذه الخاصية أن تتحرى البنوك الإسلامية التوجيهات الدينية في جميع أعمالها.²

— المساهمة في نضج الوعي الفكري في المجتمع الإسلامي :

كلما نضج الوعي الإسلامي لدى غالبية الناس كلما ازداد التزامهم بأهداف الإقتصاد الإسلامي.

—بنوك متعددة وظائف :

فالبنوك الإسلامية تمتاز بوظائف و عمليات متعددة و مستمرة من خلال منتجاتها و خدماتها التي تقدمها .

— ربط التنمية الإقتصادية بالتنمية الإجتماعية .

— إحياء فريضة الزكاة.³

و لتتضح الصورة أكثر فيما يتعلق بأهم خصائص و مميزات المصارف الإسلامية من خلال عرض مقارنة بين

المصارف الربوية و المصارف الإسلامية موضحة في الجدول الآتي :

¹ جلال وفاء البدرين محمدين ، البنوك الإسلامية ، دراسة مقارنة للنظام في دول الكويت و دول أخرى ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الاسكندرية ، 2008 ، ص13.

² سليمان ناصر ، متطلبات تطوير الصيرفة الاسلامية في الجزائر، مجلة البحث ، جامعة ورقلة ، العدد 07 ، 2010 ، ص310.

³ فيابة عبد الله ، بوقرة رابح ، الوقائع الإقتصادية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، مصر ، 2009 ، ص149.

الجدول رقم 01: خصائص و مميزات البنوك الإسلامية وفق أوجه المقارنة بين البنوك التقليدية و البنوك الإسلامية.

وجه المقارنة	المصارف الربوية	المصارف الإسلامية
الوظيفة الأساسية	الاقراض و الاقتراض مقابل فائدة محددة	المضاربة الشرعية و مختلف أشكال التمويل مثل: المشاركة و المراجعة.
الأهداف العامة	تعظيم حقوق المساهمين بالاعتماد على سعر الفائدة مع التركيز على عاملين اثنين هما: المخاطرة و الربحية في جميع تعاملاتها.	تعظيم حقوق المساهمين من خلال الربح و الخسارة الناجمة عن ممارسة الأعمال الشرعية و تطهير المعاملات المصرفية من الربا و بناء نظام اقتصادي إسلامي.
الضوابط المهنية	إدارة الأصول و الخصوم بأفضل ربحية ممكنة من خلال سعر الفائدة.	إدارة الأصول و الخصوم بأفضل ربحية ممكنة بأسس شرعية مضبوطة.
العمليات و الأهداف تتوافق مع.	قوانين المصارف العالمية	ضوابط الشريعة الإسلامية
الوساطة المالية بين العميل و المصرف	تنفيذ كمقرض و مقترض	تنفذ كشريك
المال هو	سلعة يتم الاتجار فيها	وسيلة يتم الاتجار بها
الضمانات المطلوبة	عقارية و تجارية و شخصية	ضمان المشروع و دراسة الجدوى و تقديم الكفلاء .
التضخم	يعادل سعر الفائدة السائد على أقل تقدير	لا يوجد، لأن . المصرف شريك في الربح و الخسارة.
تحصيل و حسم السندات	موجود مقابل فائدة ربوية	غير موجودة لأنها تعتمد على الربا
التعامل مع المصارف الأخرى	على أساس الفائدة الربوية	على أساس صيغ التمويل الإسلامية و في المعاملات الجائزة شرعا.
العلاقة مع البنك المركزي B.C	على أساس الفائدة الربوية	وديعة بدون . بدون فوائد ربوية
أسهم المصرف تباع في البورصة	نعم ، تباع الأسهم في البورصة	نعم ، تباع الأسهم في البورصة
الرقابة الشرعية	غير موجودة	موجودة ، و يجب ان تكون ذات سمعة جيدة .

صيع التمويل	يحتج التمويل التقليدي علاقة المصرف بالمقرض دوما بالفائدة	تمويل الإسلامي مضارب في المدى، القصير، و متاجر على المدى الطويل.
المخاطر	يتحملها المقرض لأن المقرض ضمانات	مشاركة بين المصرف و صاحب المشروع.
الخدمات المقدمة	جميع الخدمات المصرفية بالإضافة إلى بعض النوافذ الإسلامية .	فقط الخدمات المصرفية الغير الربوية إضافة لخدمات و استشارية .

المصدر: من إعداد الطالب بناء أو نقلا عن موقع عمران (مرصد و مدونات عمران)، البنوك الإسلامية في الجزائر، بواسطة حسن يدا: 2021/02/28.

ثالثا : أنواع البنوك الإسلامية :

دخلت الجزائر عالم الصيرفة الإسلامية لأول مرة بعد إفراج البنك المركزي عن القانون المنظم ها ، بعد سنوات طويلة من تردد السلطات في السماح بهذا النوع من الخدمات البنكية ، الذي كان مقتصرًا على بنكين يشتعلان "خارج القانون" ، الذي أطر عمل البنوك التجارية إلى حين تعديل القانون في موازنة 2020، و يأتي ذلك في إطار محاولات الحكومة امتصاص الأموال المتداولة في السوق السوداء و مواجهة أزمة السيولة التي تعصف بالبنوك و بالبلاد خاصة مع التداعيات الخطيرة لوباء كورونا على الإقتصاد.¹

كما يأتي في إطار محاولات لجذب الأموال الجزائرية المستثمرة في بنوك إسلامية تعمل خارج البلاد بخاصة في أوروبا.

وفق القانون الذي أصدره البنك المركزي الجزائري (B.C) ، فإن مفهوم العملية البنكية التي تدخل ضمن الصيرفة الإسلامية هي كل عملية لا يترتب عليها تحصيل أو تسديد للفوائد ، و بالتالي فإن البنوك مرخص لها بتسويق ثمانية منتجات مصرفية إسلامية هي : المراجعة و المضاربة و المشاركة و الإجارة ، و السلم و الإستصناع و حسابات الودائع و ودائع الاستثمار.²

و قد كانت الحكومة قد اتجهت لدعم الصيرفة الإسلامية و السماح للبنوك التقليدية بالعمل فيها بهدف مواجهة مشكلة السيولة التي خلفتها الأزمة المالية الذي عصفت بالبلاد منذ سنة 2014 ، و توجد في الجزائر 29 مؤسسة بنكية منها 7 بنوك عمومية (حكومية)، و أكثر من 20 بنكا أجنبيا من دون الخليج على وجه الخصوص ، و أخرى فرنسية و واحد بريطاني .

¹ نور الإيمان بوزراع ، واقع العمل البنكي في ظل توجه البنوك التقليدية إلى المنتجات البنكية الإسلامية ، دراسة حالة البنوك العاملة بولاية سطيف ، مذكرة ماستر ، جامعة أم البواقي ، الجزائر ، 2017 ، ص10.

² زكرياء عزري و زير بوقرة ، واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر . و آليات تطويرها ، دراسة حالة لعينة من البنوك الجزائرية بولاية المسيلة (BNA.CPA.BADR.BDL) مذكرة ماستر ، جامعة المسيلة ، 2018 ، ص20.

و تأتي لأنواع البنوك التي تتبنى الصيرفة الإسلامية ، و اقتصرت الصيرفة الإسلامية على بنوك أجنبية (خليجية) بالدرجة الأولى و تتمثل في :¹

ـ فرع الجزائر لمجموعة البركة البحرينية .

ـ فرع "بنك الخليج الجزائر" الكويتي.

ـ بنك "السلام" الإماراتي.

و تتمثل أهم أنشطتها : تمويلات لشراء عقارات (الأراضي و عقارات،سيارات ، مواد استهلاكية أثاث و تجهيزات)،فضلا عن تمويل المشاريع إستثمارية صغيرة بمبالغ محدودة .

من بين أنواعها أيضا، سمحت الحكومة لأربعة بنوك عمومية بفتح شبائيك (نوافذ) إسلامية بدءا من نوفمبر 2017، و هي:

ـ البنك الوطني الجزائري (B.N.A)

ـ القرض الشعبي الجزائري (C.P.A)

ـ بنك الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط (C.N.E.P)

ـ بنك التنمية المحلية (B.D.L)

و الشكل الآتي يوضح أنواع البنوك الإسلامية حسب تعدد أنشطتها و أعمالها:

(الشكل رقم 01: أنواع البنوك الإسلامية حسب تعدد النشاط و الأعمال)



المصدر: موقع العمران، المرجع السابق، ص 08.

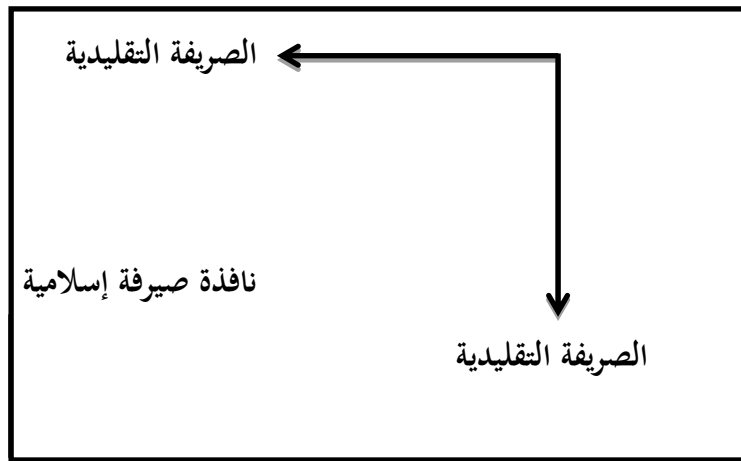
¹ موقع العربي الجديد: <https://www.alarby.co.uk> أفريل 2020.

المطلب الثالث : النوافذ الإسلامية كآلية لتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر :

تعد عملية فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية خطوة تمهيدية لتفعيل الصيرفة الإسلامية ، و هذا بعد إطلاق السلطات الجزائرية النصوص القانونية و التنظيمية لتنظيم نشاط الصيرفة الإسلامية ، خاصة بصدور النظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 المحدد للعمليات بالصيرفة الإسلامية و قواعد ممارستها من قبل البنوك و المؤسسات المالية ، و تفضيل شريحة واسعة من المجتمع الجزائري للمعاملات المصرفية الإسلامية كبديل شرعي للعمل المصرفي التقليدي ، و هذا في ظل التداعيات الاقتصادية الحالية بسبب انهيار أسعار النفط ، حيث سيتم التعرف على متطلبات تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر عبر النوافذ (الشبابيك) الإسلامية و الوقوف على العراقيل و التحديات التي تواجه نجاح هذه العملية .¹

أولاً: تعريف النوافذ الإسلامية

تعرف النوافذ الإسلامية حسب مجلس الخدمات المالية الإسلامية على أنها جزء من مؤسسة خدمات مالية تقليدية ، بحيث تكون نافذة أو وحدة متخصصة تابعة لتلك المؤسسة توفر خدمات إدارة الأموال (حسابات الاستثمار) و خدمات التمويل و الاستثمار التي تنفق مع أحكام الشريعة الإسلامية² ، من التعريف يمكننا من تحديد مفهوم النوافذ الإسلامية على أنها حيز مكاني يفتح داخل فضاء الصيرفة التقليدية لممارسة الصيرفة الإسلامية في إطار الصيرفة التعاقدية لغرض تقديم خدمات و منتجات مصرفية إسلامية من طرف السلطة النقدية للدولة :³



¹ عطوي منير : جامعة البليدة 2 ، الجزائر em.khatoui@univ-blida2.dz

² بن موسى أعمار ، جامعة غرداية الجزائر benmoussa, omar@univ-ghardaia.dz

³ بحيح عبد القادر ، النوافذ المصرفية الإسلامية خطوة نحو الصيرفة الإسلامية ، مجلة الإستراتيجية و التنمية ، المجلد 10/العدد 1:مكرر ، الجزء الأول ، 2020، ص343.

ثانيا : متطلبات فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية

يقصد بالنوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية بشكل عام هيكل ضمن بنك تقليدي مكلف بتقديم خدمات و منتجات الصيرفة الإسلامية ، ففي الجزائر تم فتح النوافذ الإسلامية في ثلاث بنوك خاصة و هي بنك الخليج AGB(2009)، بنك الإسكان للتجارة و التمويل الجزائر Housiny Bank (2016)، ترست بنك Trust Bank للصيرفة الإسلامية و قواعد ممارستها من طرف البنوك و المؤسسات المالية حيث قام البنك الوطني الجزائري BNA يوم 2020/08/04 بإطلاق أول نافذة للصيرفة الإسلامية بعد أن استوى الشروط اللازمة للنظام رقم 02-20 ، لتصبح أول نافذة للصيرفة الإسلامية في بنك عمومي تقدم تسع (09) منتجات موافقة للشرعية الإسلامية ، و بحلول سنة 2021 وصل عدد النوافذ بالبنوك حوالي 106 نافذة موزعة بين بنك BNA، و (59) لبنك CPA و (31) لبنك CNFP و (16) لمدرية التسويق لبنك BNA ، 2020 إضافة إلى مطلع سنة 2022 الحالية ليصبح العدد الإجمالي (109) نافذة إسلامية بالجزائر.¹

1/ موافقة بنك الجزائر: و هذا من خلال تقديم ما يلي:

__ شهادة المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية مسلمة من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية .

__ بطاقة وصفية للمنتوج .

__ رأي مسؤول رقابة المطابقة داخل البنك أو المؤسسة المالية .

__ تبيين الإجراء الواجب إتباعه لضمان الإستقلالية الإدارية و المالية للنافذة عن باقي أنشطة البنك او المؤسسة المالية.

2/ الإلتزام الشرعي:

يعد الإلتزام بالعامل الشرعي من أهم عوامل النجاح لأي بنك يرغب بالعمل بالنشاط المصرفي الإسلامي ، فمتى ما تم تعيين هيئة رقابة شرعية و أحكمت الرقابة على عمليات النوافذ الإسلامية و طبيعة المنتجات و الخدمات التي تقدمها ، و تم التأكد من سلامة عقودها² ، و يتم العمل بمقتضى الإلتزام الشرعي من خلال بتطبيق ما يلي:

أ_ مطابقة المنتوج لأحكام الشريعة الإسلامية :

قبل تقديم طلب الترخيص لدى بنك الجزائر B.C لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية ، يتعين على البنك أو المؤسسة المالية الحصول على شهادة مطابقة المنتوج لأحكام الشريعة الإسلامية ، و هذا من طرف الهيئة الشرعية

¹ زكرياء عزري، و زبير بوقرق : مرجع سابق،ص.93-94.

² المرطان سعيد سعد : ضوابط تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية في البنوك التقليدية ، 1999 ، ص.9.

الوطنية للصناعة المالية الإسلامية¹، و التي تقوم بمهمة دراسة الملفات المقدمة من طرف المؤسسات المالية و المصرفية و التي تعتمز تقديم منتجات مصرفية إسلامية، في حين الرقابة الشرعية لا تقتصر على اعتماد المنتج في البداية فقط، بل هي رقابة مستمرة لأنها تشمل الرقابة أثناء التطبيق و ما بعد التطبيق و ما يعرف بالتدقيق الشرعي.

ب_إنشاء هيئة رقابية شرعية:

يتعين على البنوك التي تقدم هذه المنتجات المصرفية الإسلامية وجود هيئة رقابية شرعية و التي تتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل يعينون من طرف الجمعية للبنك و تختص هذه الهيئة بفحص و تقييم مدى مطابقة عمليات النافذة الإسلامية مع أحكام الشريعة الإسلامية بالاعتماد على مختلف الفتاوى و الارشادات و التعليمات الصادرة عنها، و إثباتها في تقرير يقدم إلى من يهمله الأمر داخل البنك و خارجه.²

و التدقيق الشرعي يكون في البداية داخليا، بمعنى أن يقوم به جهاز إداري داخل البنك و بالنظر لقواعد الحكومة يكون له نفس المستوى الإداري لتدقيق الفني الداخلي و لهذا فهو عادة يتبع مجلس الإدارة إداريا، و يتبع هيئة الفتوى فنيا.³

ج_التدقيق الشرعي:

تقتضي الحكومة الشرعية وجود التدقيق الشرعي الداخلي الذي يقوم بمراقبة عمليات النوافذ الإسلامية التابعة للبنك و مدى مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية وفق قرارات الهيئة الرقابية الشرعية بهدف التأكد من تحقيق أهداف الرقابة الشرعية الداخلية و الذي يرفع تقريره إلى مجلس إدارة البنك، و يستحسن أن يتبع العملية تدقيق شرعي خارجي مستقل، و إن كان هناك من يرى أن التدقيق الشرعي الداخلي يكون أكثر فعالية من الخارجي، ذلك لأن الثاني يكون غريبا (الخارجي) عن المؤسسة و غير محمي من هيئة الرقابة الشرعية و بالتالي فقد يقع في التساهل مخافة إلغاء العقد معه.⁴

¹ ناصر سليمان : نحو بيعة ملائمة لعمل البنوك الإسلامية في الجزائر، الملتقى الدولي الرابع للصناعة المالية الإسلامية حول التحديات الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بين طموحات السياسة المالية و الممارسات البنكية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2019، ص11.

² أيمن محمد، مدخل إلى الرقابة الشرعية، لبنان، دار بن حزم، 2015، ص158.

³ مرجع سابق، ص159.

⁴ النظام رقم 20-02 (2020)، العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية من طرف البنوك و المؤسسات المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 16 بتاريخ 2020/03/24، ص34.

3_ الإستقلالية :

نصت المادة 16 و المادة 17 من نظام رقم 20-02 المؤرخ في 2020/03/15 الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية من طرف البنوك و المؤسسات المالية على استقلالية النوافذ الإسلامية ، و كما يلاحظ فإن هذا الاستقلال حسب النصوص مالي و محاسبي ، و يتم على مستوى العمليات ، و يتبع مطلب الإستقلالية العناصر الآتية :

أ_ الاستقلالية المالية و المحاسبية :

نص هذا النظام على ضرورة الإستقلالية المالية للنوافذ الإسلامية عن باقي فروع البنك ، من خلال الفصل المالي و المحاسبي لأنشطة هذه النوافذ عن باقي أنشطة البنك ، كما في ذلك إعداد ميزانية تبرز أصول و خصوم النوافذ الإسلامية ، و كذا مداخيله و نفقاته ذات الصلة ، يعني أن يكون للنافذة الإسلامية دليل حسابات تفصيلي خاص عن هذا حسابات خاصة بعمليات الصيرفة الإسلامية بدءاً من القيود و انتهاء الحسابات العامة.

ب_ استقلالية العمليات :

أن تكون للنافذة الإسلامية مستقلة على مستوى العمليات ، و هذا ظاهر عندما نص على استقلالية حسابات الزبائن ، فلا ينبغي خلط هذه الحسابات بحسابات الزبائن في البنك التقليدي و هذا يعزز استقلالية مصادر الأموال سواء على مستوى رأس المال ، أو حسابات الزبائن ، و يتطلب هذا بالضرورة استقلالية نظام المعلومات الخاص بالنافذة عن نظام المعلومات الخاص بالبنك ، لأن الإجراءات الآلية للتوثيق لا تتطابق مع تلك المماثلة على مستوى العمليات التقليدية ، و هذا يعني أن يكون تعامل البنك التقليدي مع النافذة كتعامله مع بنك مستقل ، ففي حال احتياج أي منهما للآخرين على مستوى السيولة أخذ أو عطاء أو في حال الدخول في مشروعات مشتركة¹.

4_ الإطار الإداري و التنظيمي :

يتطلب فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية إضافة للمتطلبات و الشرعية وجود المتطلبات الإدارية التنظيمية التالية :

أ_ وجود إطار تنظيم إداري مؤهل :

كما يشترط في فتح النوافذ الإسلامية وجود هيكل إداري ضمن البنك أو المؤسسة المالية مكلف بالصيرفة الإسلامية ، و مقتضى هذا تحديد مسميات خاصة بالوظائف العاملة في النوافذ الإسلامية و في مقدمتها مدير

¹ أمين محمد، المرجع السابق، ص96.

عام نافذة الصيرفة الإسلامية بشكل مستقل عن البنك و إدارته و أنشطة البنك الأخرى و يتبع هذا المدير مديري الإدارات الوظيفية التي تفي بإحتياجات أداء أنشطة الصيرفة الإسلامية و القد من ذلك التأسيس لوجود مستخدمين مخصصين عسريا لهذه النوافذ الإسلامية.¹

ب_ تأهيل الإطارات البشرية:

و يقتضي هذا تحديد صلاحيات اختصاصات و وظائف مع أنشطة الصيرفة الإسلامية و تخصيص عدد ملائم من المستخدمين يتلاءم مع تعدد و حجم هذه الانشطة في البنوك التقليدية التي تقدم خدمات و منتجات الصيرفة الإسلامية عبر فتح نوافذ إسلامية بها ، و التي تحتاج كغيرها من البنوك إلى التدريب المستر و رفع كفاءة موظفيها عبر إعداد مناهج و برامج التدريب المتخصصون تعد من قبل خبراء التدريب و خبراء في مجال المالية الإسلامية لتأهيل الكوادر البشرية بما يتناسب مع إحتياجات السوق المصرفية الإسلامية ، و يكون هذا التدريب من داخل البنك عن طريق الاستعانة بالكفاءات التدريبية و القيام بإنشاء وحدات مستقلة متخصصة بالتدريب المصرفي الإسلامي ، أو عن طريق الاستعانة بمراكز تدريب متخصصة أو مكاتب إستشارية ذات صلة وثيقة بالبنك و تربطها به علاقات عمل ، أو يكون التدريب من خارج البنك و ذلك بإرسال الموظفين للتدريب في بنوك إسلامية أو إلى مراكز تدريب خارجية.²

ثالثا : منتجات و خدمات الصيرفة الإسلامية :

1_ واقع المنتجات المالية الإسلامية في الجزائر :

سيتم في هذا المحور تسليط الضوء على عد المنتجات المالية الإسلامية في الجزائر و التي تعتبر محدودة جدا من خلال تجربة بنكين إسلاميين و بعض النوافذ الإسلامية في بعض البنوك.

أ_ على مستوى القطاع المصرفي الإسلامي:

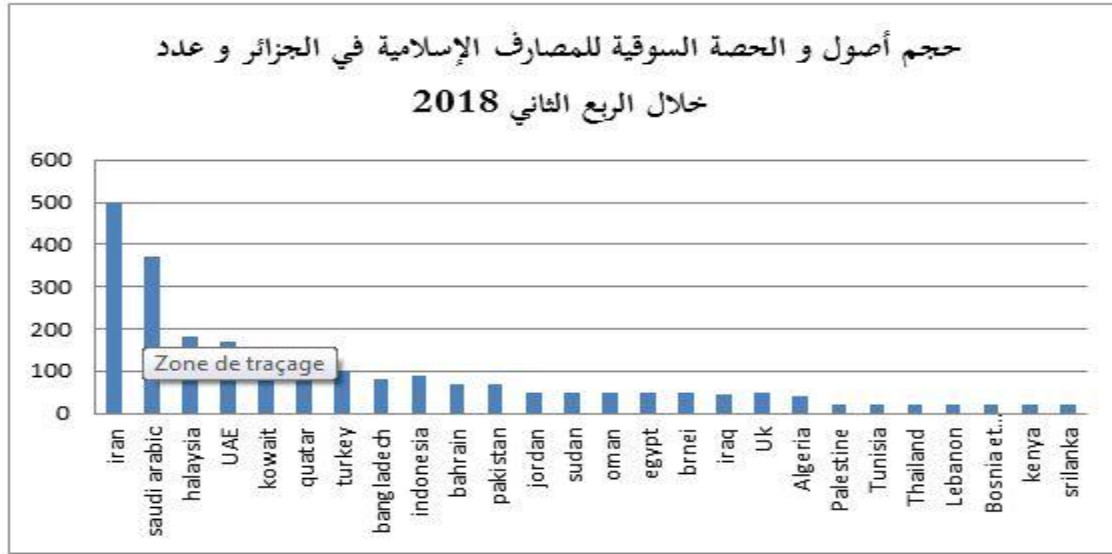
_ نظرة عامة حول سوق الصيرفة الإسلامية في الجزائر :

يمثل القطاع المصرفي الإسلامي في الجزائر نسبة ضئيلة جدا من إجمالي سوق الصيرفة ، حيث لا تتعدى الحصة السوقية للمصارف الإسلامية في الجزائر 02% في الربع الثاني من سنة 2018 حسبما يوضحه الشكل البياني الموالي.

¹ النظام رقم 20-02 (2020) ، العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية من طرف البنوك و المؤسسات المالية ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية ، رقم 16 بتاريخ 2020/03/24، ص97.

² فطري منير ، بن موسى عمر ، مجلة إضافات إقتصادية تحت عنوان "النوافذ الإسلامية كآلية لتفعلي الصيرفة الإسلامية في الجزائر ، المجلد 05، العدد09، 2021 ، ص97.

الشكل رقم (02): حجم أصول و الحصة السوقية للمصارف الإسلامية في الجزائر و عدد من الدول خلال الربع الثاني 2018.



"Source»: islamique Financial service bordj islamique Financial service, 2019, p09, Industry stabilité report, 2019, july.

من الشكل البياني، يتضح بأن الجزائر تحتل المراتب الأخيرة دوليا من حيث أصول و حصة المصرفية الإسلامية، حيث لا يتعدى حجم الأصول 5 بليون دولار، مقابل 500 بليون دولار و 320 بليون دولار في إيران الأولى دوليا و السعودية على التوالي خلال الربع الثاني من سنة 2018.¹

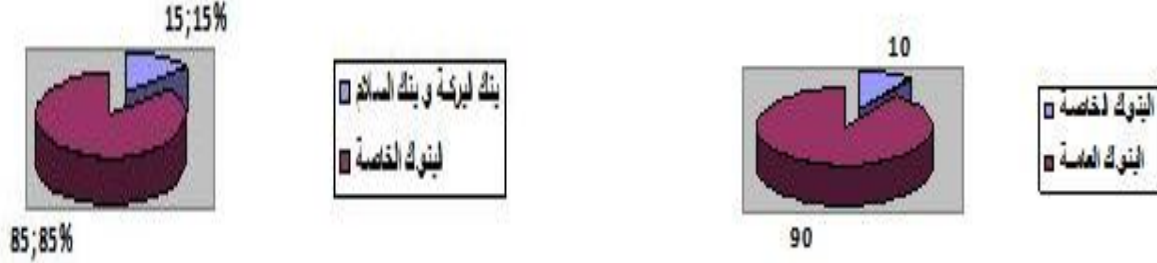
بلغ عدد البنوك الجزائرية العامة في أكتوبر 2019، 20 بنكا منها 18 بنكا تقليديا و بنكين إسلاميين (بنك البركة و بنك السلام)²، حيث عرفت الجزائر تجربة المالية الإسلامية منذ إنشاء بنك البركة 06 ديسمبر 1990، أي بعد أشهر قليلة من صدور قانون الجزائري للنقد و القرض الذي فتح المجال للقطاع الخاص، و الأجنبي لإنشاء البنوك في الجزائر، و بذلك يعتبر أول مؤسسة مصرفية تعمل وفق الضوابط الشرعية الإسلامية في الجزائر، ثم بعدها بسنوات طويلة تم إنشاء بنك جديد و هو بنك السلام سنة 2008، ليكون بذلك ثاني مؤسسة مصرفية إسلامية تدخل السوق المصرفية الإسلامية، حيث تم افتتاحه سنة 20 أكتوبر 2008.

¹ الموقع الرسمي لبنك الجزائر. PDF. Http : www .bank-of-algeria.dz/adf/banques commerciales :

² سليمان ناصر و عبد الحميد بوشرمة، متطلبات تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 2010، 2009، 7، ص 310.

و الشكل رقم (03) حصة البنوك العمومية و البنوك الخاصة و البنوك الإسلامية في الجزائر 2017.

نسبة البنوك العامة و الخاصة في الجزائر حصة بنك البركة و بنك السلام من البنوك الخاصة



المصدر: منشورات مخبر الإصلاحات الاقتصادية الاستراتيجية و الاندماج في الاقتصاد العلمي ، المدرسة العليا للتجارة ، القليعة ، واقع صناعة المنتجات المالية الإسلامية في الجزائر و آفاق تطويرها ، ص05)

و تعتبر نسبة تغطية بنك البركة و بنك السلام للمنتجات المالية الإسلامية غير كافية بالرغم من محاولة عدد من البنوك طرح منتجات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية ، كمبادرة ثلاث بنوك عمومية (القرض الشعبي الجزائري CPA، بنك التنمية المحلية BDL، و بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR)، و بنك الخليج الجزائر و بنك ترست الجزائر (trust Bank) و بنك الإسكان housing Bank.¹

2_المنتجات المصرفية الإسلامية في الجزائر:

عرفت منتجات الصيرفة الإسلامية تطورا واضحا على المستوى العالمي، لكن مازال بنك البركة و بنك السلام في الجزائر إضافة إلى النوافذ و الشبابيك الإسلامية في بعض البنوك تصارح منتجات إسلامية محدودة من الجيل الأول ، حيث تعرض في الجزائر المنتجات المالية الإسلامية التالية :

أ_المنتجات المالية الإسلامية التي يعرضها بنك البركة :

يستهدف بنك البركة الجزائري تقديم منتجات مالية إسلامية إلى الفئات أو الأسواق التالية:²

__سوق المؤسسات.

__سوق المهنيين.

__سوق الأفراد .

حيث يقدم البنك المنتجات المالية الإسلامية المبنية في الجدول الموالي:

¹ منشورات مخبر الإصلاحات الاقتصادية الاستراتيجية و الاندماج في الاقتصاد العالمي المدرسة العليا للتجارة . القليعة . ، واقع صناعة المنتجات المالية الإسلامية في الجزائر و آفاق تطويرها ، ص5.

² الموقع الرسمي لبنك البركة الجزائري <http://www.albaraka-bank.com>

الجدول رقم (02): المنتجات المالية الإسلامية التي يقدمها بنك البركة الجزائري.

مجموع منتجات الأصول	مجموع منتجات الخصوم
<p>_ حسابات جارية.</p> <p>_ حسابات الشيكات.</p> <p>_ حسابات بالعملة الصعبة للأشخاص الطبيعية</p> <p>_ حسابات بالعملة الصعبة للأشخاص المعنويين.</p> <p>_ حسابات الإدخار</p> <p>_ حسابات ودائع المساهمة (سندات الصندوق)</p>	<p>_ تمويل الإستغلال : تمويل المواد الأولية و المنتجات نصف مصنعة + تمويل السلع الموجهة لإعادة البيع على حالها + تمويل الديون الناشئة + تمويل صفقة عمومية مرهونة+تمويل ما قبل التصدير.</p> <p>_ تمويل الاستثمار = التمويل المعتاد للاستثمار (المرابحة و الاستصناع و المشاركة)+التمويل بالاعتماد الإيجاري .</p> <p>_ الإلتزام بالتوقيع : الإعتقاد المستندي+كفالة منافصة + كفالة حسن التنفيذ+ كفالة تسديد مسبقة .</p> <p>_ التمويل العقاري: تمويل سكن جديد + تمويل سكن مستخدم + تمويل بناء ذاتي + تمويل توسيع سكن + تمويل تهيئة مسكن + تمويل لشراء قطعة أرض لغرض البناء.</p> <p>_ تمويل السيارات: سيارات سياحية + نفعية.</p> <p>_ تمويل القرض المصغر: التمويل بالمشاركة+التمويل القرض الحسن.</p>

المصدر: الموقع الرسمي لبنك البركة الجزائري www.albarak-bank.com

كما يوفر بنك البركة الجزائري مجموعة من المنتجات المتماشية مع التكنولوجيا الحديثة استجابة لتطلعات المتعاملين لديه كخدمة تحويل الأموال عن طريق وسائل الدفع الإلكتروني و المصرف عن بعد و بطاقات الدفع الإلكتروني CIB و محطات الدفع الإلكتروني TPE و الشبايك الآلية GAB.

ب_المنتجات المالية الإسلامية التي يعرضها بنك السلام :

يقدم مصرف السلام الجزائر توليفة متنوعة من الصيغ التمويلية تتمثل في المرابحة و الإجارة و الإستصناع و البيع بالتقسيط للأفراد و السلم و المشاركة و المضاربة و البيع المؤجل¹.

يستهدف بنك السلام نوعين من الأسواق هما:

_ سوق الشركات.

_ سوق الأفراد.

و يقترح البنك مجموعة من المنتجات المالية الإسلامية مثلة في الجدول الموالي:

¹ الموقع الرسمي لمصرف السلام الجزائر/ar/ <http://www.alsalamalgeria.com>

الجدول رقم (03): المنتجات المالية الإسلامية التي يقدمها بنك السلام الجزائر.

مجموع منتجات الأصول	مجموع منتجات الخصوم
<p>__ حسابات جارية</p> <p>__ حسابات الإدخار</p> <p>__ حسابات الاستثمار</p> <p>__ سندات الاستثمار</p> <p>__ سندات الاستثمار</p> <p>__ تستخدم هذه الحسابات وفق صيغة المضاربة</p>	<p>__ تمويل الاستغلال و تمويل الاستثمار: وفق الصيغ الشرعية:</p> <p>المضاربة و المراجعة و الإستصناع و المشاركة و التمويل بالاعتماد الإيجاري و البيع بالتقسيط و البيع الآجل.</p> <p>__ الالتزام بالتوقيع : الإعتماد المستندي +التسليم المستندي + كفالة.</p> <p>__ التمويل العقاري: تمويل سكن حديد+تمويل توسيع سكن + تمويل تهيئة سكن + تمويل الاستئجار سكن.</p> <p>__ تمويل القرض المصغر: تمويل الشركات الصغيرة و المتوسطة و المهنيين و التجار عن طريق صيغة التأجير.</p>

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الموقع الرسمي لبنك السلام الجزائر

<http://www.alsalamalgeria.com/fr/acueil.html>

كما يقدم مصرف السلام خدمات مصرفية عبر الانترنت كالخدمات المصرفية عن بعد "السلام مباشر" للأفراد و الشركات و الموبايل المصرفي _ "السلام سمارت بنكنغ" "Elsalam smart banking"، و مجموعة متنوعة من البطاقات "كبطاقة الدفع آمنة و بطاقة التوفير أمني" و السلام فيزا مسبقة الدفع و السلام فيزا الذهبية و السلام فيزا بلاتينيوم.

ج_المنتجات المالية الإسلامية التي تعرضها النوافذ الإسلامية في البنوك:

__بنك الخليج الجزائر(AGB (Gulf Bank Algerie):يعرض بنك الخليج الجزائر صيغ تمويلية قائمة عن صيغتي المراجعة القصيرة و طويلة الأجل و السلم ، مع إمكانية فتح حسابات ادخار و حسابات استثمار و التوظيف في سندات الصندوق (المساهمة).¹

__بنك ترست (Trust banque): يعرض مصرف ترست التمويل الإسلامي بصيغة السلم ، كما يعرض خدمات فتح حساب توظيف تحت الطلب (توفيق tawfik) و حسابات ادخار و حسابات استثمار و التوظيف في شهادات الاستثمار.²

¹ الموقع الرسمي لبنك الخليج الجزائر <https://www.agle.dz>

² الموقع الرسمي لبنك ترست الجزائر <https://www.trust bank.dz>

بنك الإسكان (CHOUSING BANK) : يعرض بنك الإسكان صيغ تمويل في المراجعة و بيع السلم و الإستصناع ، كما يتيح إمكانية فتح حسابات إيداعية و إستثمارية و التوظيف في شهادة الإستثمار .¹

بنك التنمية المحلية (BDL): يطرح البنك حساب تحت إسم حساب البديل منذ سنة 2016 ، و هو حساب بنكي ادخاري بدون فوائد موجه للأفراد ، حيث حققت هذه التجربة نجاحا معتبرا و استجابة واسعة من قبل الزبائن ، كما مكنت البنك من تحصيل ما يقارب 9 مليار دج في ظرف قياسي أقل من سنة .²

رابعاً: الخدمات و المنتجات التي تقدمها النوافذ الإسلامية في الجزائر

تقدم النوافذ الإسلامية مختلف الخدمات و المنتجات المصرفية التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية ، إذ يقوم البنك الرئيسي في معظم الأحيان بتعيين أحد العلماء الذين لديهم إهتمام و خبرة في مجال العمل المصرفي لكي يعمل كمراقب شرعي على اعمال النوافذ الإسلامية التابعة لها³ ، و قد تقوم بعض النوافذ الإسلامية بتعيين هيئة رقابية شرعية تقع على مسؤوليتها التثبيت من شرعية الخدمات و منتجات التمويل و الاستثمار التي تقوم بها .

1_ الخدمات المصرفية من خلال النوافذ الإسلامية بالجزائر :

تشمل الخدمات المصرفية التي تقدمها النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية جميع الخدمات الخالية من الفائدة الربوية و المرافقة لأحكام الشريعة الإسلامية ، مما يسير على المتعاملين معه قضاء مصالحهم المختلفة حتى لا يضطرون للتعامل مع البنوك التقليدية الربوية ، و أبرز تلك الخدمات ما يلي :⁴

أ_ **خطابات الضمان**: يعرف خطاب الضمان بأنه وثيقة تصدرها النافذة الإسلامية بناء على طلب المتعاملين معه، و تتعهد معه النافذة بدفع مبلغ نقدي يعين عند طلب المستفيد خلال فترة زمنية محددة إذ لم يلتزم العميل بالوفاء بما عليه من التزامات و عهود معينة للمستفيد.

ب_ **تحصيل الشيكات و الأوراق التجارية**: تقوم النوافذ الإسلامية بباقي البنوك بتحصيل الشيكات و الأوراق التجارية المصحوبة على الغير لحساب عملائها عندما يحين ميعاد استحقاقها، و تتقاضى النافذة عمولة تسمى "عمولة التحصيل" و يحظر على النافذة الإسلامية القيام بالاقتراض بضمان الشيكات أو الأوراق التجارية و هذا ما يطلق عليه بعملية الخصم لأنه ذلك من المعاملات الربوية، كما لا تقوم بإجراءات حساب و تحصيل فوائد التأخير إذا كان منصوصا عليها في الأوراق التجارية بين العملاء لأن ذلك ربا.

¹ الموقع الرسمي لبنك الإسكان . <http://www.housingbankdz.com/indesc>

² الموقع الرسمي لبنك التنمية المحلية [https://www.bdl.dz/algeria\(arabe\)El-badil.html](https://www.bdl.dz/algeria(arabe)El-badil.html)

³ قدّم محمد الساسي، قدير أحمد حمزة ، معيرة الأخضر، مرجع سابق ، ص 12.

⁴ حسن حسين شحاتة، المصارف الإسلامية بين الفكر و التطبيق ، طبعة معدلة ، مكتبة التقوى القاهرة ، مصر ، 2006 ، ص.ص 49/48/45.

ج- إصدار الشيكات السياحية: و الشيك السياحي هو شيك بنكي مقبول الدفع يعطي لحامله في تسييله نقدا بعملة نقدية معدنية من أي بنك أو نافذة إسلامية من البنوك أو النوافذ الإسلامية المشتركة في شبكة المقاصة العالمية ، فقد يطلب بعض العملاء شيكات سياحية عند سفرهم من مكان لآخر خشية سرقة نقودهم، فتأخذ منه النافذة الإسلامية قيمة هذه الشيكات السياحية من حاملها ، و تحصل النافذة الإسلامية مقابل أداء هذه الخدمة على عمولة و هي جائزة شرعا.

د- التحويلات الداخلية و الخارجية : حيث تمكن النوافذ المتعاملين من إجراء التحويلات لأي مبلغ من و لأي مكان في العالم، و يدخل في نطاق التحويلات الخارجية تحويل العملة المحلية إلى العملة الأجنبية أو أجنبية أخرى، و من وسائل التحويلات الشائعة: التحويلات الخطائية (البريدية)، الهاتفية أو البرقية أو بالفاكس، الشيكات البنكية و الشيكات السياحية، شركات الاتصال المحلية و العالمية و تحصل النافذة الإسلامية مقابل هذه الخدمة على استرداد مصارف التحويل حسب الوسيلة المستخدمة و هذا جائز شرعا لأنها تدخل في نطاق الوكالة بالأجر ، و عمولة (أجر) التحويل و هذا جائز شرعا.

هـ- فتح الإعتمادات و المستندية: و تعتبر من أهم الخدمات المصرفية التي تقدمها النوافذ الإسلامية لعملائها المتعاملين في الأسواق الدولية استيرادا و تصديرا.

و- التعامل بالأوراق المالية:

تشمل الأوراق المالية، الأسهم والسندات و تقوم النوافذ الإسلامية باستثمار بعض أموالها في مجال الأوراق المالية في إطار قانوني وطبقا لمجموعة من الضوابط الشرعية، كبيع و شراء الأوراق المالية، حفظ الأوراق المالية من الضياع و السرقة و التلف ،تحصيل الأسهم استلام أرباح الأسهم بالنيابة عن العملاء و تسهيل عمليات الاكتساب في الأسهم.

ز- التعامل بالعملات الاجنبية :

تقوم النوافذ الإسلامية بأعمال الصرف والتي تتمثل في استبدال عملة بعملة أخرى حسب أسعار السوق السائدة وهذه الخدمة جائزة شرعا في استبدال عملة بعملة أخرى حسب أسعار السوق السائدة وهذه الخدمة جائزة شرعا في إطار أحكام و مبادئ عقد الصرف الواردة في كتاب الفقه الإسلامي.¹

¹ قده محمد الساسي، قدور أحمد حمزة، معبرة الأخضر، مرجع سابق ، ص.ص 13-14.

ح_تأجير الخزائن الحديدية:

يحتاج بعض العملاء الى حفظ بعض المستندات والوثائق والعقود والمجوهرات في مكان آمن فيستطيع هؤلاء تأجير خزائن حديدية لدى النواذ الإسلامية حيث يعطي لكل مستأجر مفتاح خزنته وله الحق في الدخول إلى مكانها ويفتحها ويتصرف فيها كما يشاء وتحصل النافذة الإسلامية على هذه الخدمة على إيجار وهو جائز شرعا .

ط_ إصدار البطاقات المصرفية :

مثل البطاقات الخدمية وغير الائتمانية و بطاقات الصراف الآلي و بطاقات الخصم الفوري و البطاقات الائتمانية و بطاقات الإعتماد (الخصم الشهري) و قد أجاز الفقهاء لهذه البطاقات بشرط أن لا يتم الحصول على فائدة ربوية او سدادها.

ي_الوكالة:

يعتبر عقد الوكالة من عقود التعويضات التي تتضمن تعويض الغير، وقد يلجأ إليها الكثير لعدم قدرتهم على أداء بعض المعاملات سواء المالية او الاستثمارية و الخدمائية مثل بطاقات الائتمان و الكمبيالة أو التظهير التوكيلي* المنخفضة في الاعتماد المستند وخصم الأوراق المالية و الإعتماد بالقبول و التحويلات البنكية.

فتقوم النافذة الإسلامية بإبرام عقود الوكالة بشكل عادي كما تجريه البنوك الإسلامية وتأخذ اجرة على ذلك.¹

ك_خدمات أخرى:

من القواعد الفقهية التي تحكم المعاملات بصفة عامة "الأصل في المعاملات الحلال ما لم يتعارض مع نص من الكتاب أو السنة وتأسيسا على ذلك تستطيع النواذ الإسلامية القيام بأي خدمة مصرفية مستحدثة في إطار الضوابط الشرعية وهي لا تتعارض مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وفيها منفعة معتبرة شرعا.²

2_المنتجات المصرفية التي تقدمها النواذ الإسلامية بالجزائر :

إن محدودية الموارد المالية وجفاف قنوات التمويل الذاتية أدى الحكومة إلى اللجوء الى النواذ الإسلامية في البنوك التقليدية من أجل تمويل الوحدات الاقتصادية،وبذلك يمكن لصيغ التمويل الإسلامية المساهمة في إنشاء مشروعات تنمية حقيقية تبنى على المشاركة وأقسام المخاطر، وتحمّل الفقر، وتحت على التكافل الإجتماعي وتعمل على تحقيق الأهداف التنموية والاجتماعية فهي تعتبر كأحد أهم أطواق النجاة من هذه الظاهرة،و للمرونة العالمية التي

¹ الغريب ناصر ، أصول المصرفية الإسلامية و قضايا التشغيل، دار أبو لولو للطباعة و النشر و التوزيع ، ط1، القاهرة ، مصر ، 1996،ص215.

² حسن حسين شحاته ، مرجع سابق ، ص52.

تقسم بها الصيغ التمويلية التي تعتمد في تلبية إحتياجات العديد من القطاعات الإقتصادية وتخص العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية و تتمثل في المنتجات الآتية: (المادة 5-11 من النظام رقم 02-20).

أ_المرابحة: هي عقد يقوم بموجبه البنك أو المؤسسة المالية ببيع الزبون سلعة معلومة، سواء كانت منقولة أو غير منقولة، يملكها البنك أو المؤسسة المالية، بتكلفة اقتنائها مع إضافة هامش متفق عليه مسبقا ووفقا لشروط الدفع المتفق عليها بين الطرفين.

ب_المشاركة: هي عقد بين البنك أو مؤسسة مالية وواحد أو عدة أطراف، بهدف المشاركة في رأس مال مؤسسة أو في مشروع أو في عمليات تجارية من أجل تحقيق أرباح وتتم المشاركة في الربح والخسارة .

ج_المضاربة: هي عقد يقدم بموجبه بنك أو مؤسسة مالية، المسمى مقرض الأموال، رأس المال الملائم للمقاول، الذي يقدم عمله في مشروع من أجل تحقيق أرباح مقرض للأموال، رأس المال الملازم للمقاول، الذي يقدم عمله في مشروع من أجل تحقيق أرباح.

د_الإجارة : هي عقد إيجار يضع من خلاله البنك أو المؤسسة المالية المسمى بالمؤجر تحت تصرف الزبون و الذي يسمى المستأجر ، و على أساس الإيجار ن سلعة منقولة أو غير منقولة ، يملكها البنك أو المؤسسة المالية ، لفترة محددة مقابل تسديد إيجار يتم تحديده في العقد .

السلم : (البيع بالسلم) هو عقد يقوم من خلاله البنك أو المؤسسة المالية الذي يقوم بدور المشتري بشراء سلعة ، التذي تسلم له آجلا من طرف زبونه ، مقابل الدفع الفوري و النقدي.

هـ_الإستصناع : هو عقد يتعهد بمقتضاه البنك أو المؤسسة المالية بتسليم سلعة إلى زبونه صاحب الأمر ، أو بشراء سلعة ستضع وفقا لخصائص محددة و متفق عليها بين الأطراف ، بسعر ثابت و وفقا للكيفيات تسديد متفق عليها بين الطرفين.

و_حسابات الودائع : هي حسابات تحتوي على أموال يتم إيداعها في البنك من طرف أفراد أو بيانات ، مع الإلتزام بإعادة هذه الأموال أو ما يعادلها إلى المودع أو إلى شخص آخر معين عند الطلب أو حسب شروط متفق عليها مسبقا .

ز_الودائع في حسابات الاستثمار : هي توظيفات لأجل ، تشارك تحت تصرف البنك من طرف المودع لغرض استثمارها في تمويلات إسلامية و تحقيق أرباح مشروعه .¹

¹ مجلة المنهل الإقتصادي ، المجلد 04 ، العدد : 02 ، أكتوبر 2021 ، "النواتج الإسلامية في البنوك التقليدية و دورها في تعزيز الشمول المالي".

تعتبر صيغة المراجعة من خلال آلية الوعد بالشراء من الوحدات الاقتصادية و الوعد بالبيع من جهة التمويل تحقق ضمانا لجدية تنفيذ المشروعات.

و إن إستخدام عقود المشاركة و تقاسم المخاطر يعد بديلا عمليا و ذا فعالية للتمويل القائم على الديون التقليدية ، و يمكن لهذه الأدوات التمويلية التي يجري فيها مشاركة المخاطر أن تقدم التمويل الأصغر المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ، و تمويل الشركات الصغيرة و المتوسطة و التأمين الأصغر لتعزيز فرص الحصول على التمويل. أما صيغة المضاربة فهي تساهم في دعم قوي لتمويل قطاع الحرفيين و الفلاحة و الصناعات الصغيرة بجانب قطاع الفلاحة و التجارة ، نظرا لما تعطيه هذه الصيغة من وزن للتملك فتخفف من عبئ توفير الدفعات المقدمة و حتى نسبة المساهمة الذاتية المطلوبة في الأصول الإنتاجية للمشروعات الصغيرة من خلال تيسيرات التأجير التشغيلي و التملكي التي يتيح خيارات الاستفادة المختلفة للمشروعات دون ضغوطات و متطلبات التمويل التقليدي¹. و الجدول الموالي يوضح خدمات و منتجات المقدمة من النوافذ الإسلامية :

الجدول رقم (04): يوضح منتجات و خدمات النوافذ الإسلامية بالجزائر

منتجات و خدمات المقدمة من النوافذ الإسلامية



المصدر: من إعداد الطالب بناء عن ما سبق ذكره.

¹«les guichets islamiques dans les banques conventionnelles, et leur rôle dans la promotion de l'inclusion financière»

المطلب الرابع: مصادر و استخدامات الأموال في المصارف الإسلامية

أولاً : مصادر الأموال في المصارف الإسلامية :

تقوم المصارف الإسلامية على أساس المشاركة في الأرباح و الخسائر لمصادر و استخدامات الأموال ، و مصادر الأموال في الصيرفة الإسلامية تنقسم على مصادر داخلية و أخرى خارجية :

1.المصادر الداخلية:

و هي تلك المتأتية من أصحاب المصرف في شكل استثمارات في أسهم رأسي المال من المساهمين في المصرف الإسلامي ، و كذلك الجزء المستقطع من الأرباح السنوية غير الموزعة الناشئة عن نتائج أعماله كاحتياطات النقدية ، و يتم الإعتماد بالأساس على أصحاب الأسهم العادية للحصول على الموارد المالية الكافية ، بالشكل التي يتيح للمصرف الإسلامي إمكانية العمل و التنافس في ممارسة نشاطه في السوق ، و تتكون المصادر الداخلية من الآتي:

أ-رأس المال :

إن رأس المال الموضوع هو ما يدفعه المساهمون من أموال يتم استخدامها أساسا في إعداد المشروع لمزاولة نشاطه و من هنا فهو يعكش حجم النشاط المتوقع مزاولته فضلا عن تضائل أهميته بالمقارنة مع الموارد الأخرى للمصرف ، و يعرف البعض مساهمات المؤسسين أو الأسهم العادية في المصارف الإسلامية بأنها عبارة عن الرأس المال الخاص الذي يبدأ به البنك نشاطه عند تأسيسه ، و عند ما يزاول البنك نشاطه و يحتاج المزيد من التمويل يمكنه إصدار أسهم جديدة ، و بذلك تكون مساهمات المؤسسين المصدر الأساسي للمصرف ، و يتكون رأس المال المدفوع من حسابين :

ب-رأس المال الأساسي:

و يتمثل في القيمة الإسمية للأسهم التي يتم الاكتساب فيها و دفعها ، حيث يتم ذكر رأس المال المدفوع من جانب المساهمين حتى إذا تم تحصيل كامل قيمة السهم فإنه يذكر فقط بقيمته الإسمية .

ج-رأس المال الاضافي:

و يتضمن قيمة الزيادة المحصلة من حملة الأسهم عن القيمة الإسمية للسهم ، حيث يذكر رأس المال الأساسي فقط بالقيمة الإسمية للسهم ، و الفرق يقيد في بند رأس المال الإضافي ، و يطلق عليه إسم (رأس المال المدفوع بالزيادة) و كذلك (علاوة إصدار أسهم) و يعتبر هذا الأخير أحد حسابات حقوق الملكية¹.

¹ حمزة قيشوس: مصادر و استخدامات الأموال في المصارف الإسلامية ، جامعة محمد بوضياف . المسيلة . ، مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبة ، ص.ص111-112.

و يمكن التمييز بين مكونات رأس المال في الشكل التالي :

شكل رقم (04): التفاصيل المختلفة لحساب رأس المال البنكي و علاقته بالميزانية

رأس المال الإسمي (المصرح به) (Nominal capital)=مجموع
رأس المال الكلي الذي صدر به قرار إنشاء البنك .

رأس المال غير المستدعي (الباقي) (uncalled capital)
= رأس المال الذي لم يطلب

رأس المال المدفوع (المصدر) (paid_un capital)
= ما دفعه المساهمون فعلا

رأس المال الاحتياطي
(réserver capital)
= تستطيع إدارة البنك
مطالبة المساهمين به في
حالة حل البنك فقط.

رأس المال الممكن
(collabile capital)
= يمكن لإدارة البنك
أن تطلبه في أي وقت
كلما اقتضى الأمر.

رأس المال الإضافي
(premium on stok)
= الزيادة المحصلة
علاوة على القيمة
شركاء الإسمية
للأسهم (قدامى)

رأس المال الأساسي
(capital stok)
= القيمة الإسمية
لأسهم المصدرة
(شركاء قدامى)

يظهر ضمن البيانات

يظهر في الميزانية

المصدر: عبد الحلیم عمار غربي، مصادر و استخدامات الأموال في البنوك الإسلامية على ضوء تجربتها المصرفية و المحاسبة (الطبعة الأولى)، حماة، سوريا، مجموعة دار الغذاء العالمية للنشر و التوزيع و الترجمة، 2013.

د_الاحتياطات : هي الأموال التي تقتطع بنسبة معينة من الأرباح الصافية للبنك ، حيث تعد مصدرا من مصادر التمويل الذاتي ، و هي الأخرى تعتبر بمثابة ضمان المودعين ، تتسم بالمرونة و قابلية التعديل باعتبار أن البنك يستطيع الإضافة إليها أو الخصوم منها و هي على أنواع فمثلا نجد الاحتياطات الاختيارية ، القانونية ، النظامية

... الخ ، و عليه فإن دور الاحتياطات في البنوك يتلخص في دعم مركزها المالي و المحافظة على سلامة رأسمالها و على ثبات قيمة ودائعها و موازنة أرباحها ¹.

هـ_الأرباح المحتجزة : هي تلك الأرباح الفائضة أو المتبقية بعد إجراء عملية التوزيع و كذلك تعتبر من حقوق الملكية التي تخص المساهمين ².

و_المخصصات : هي مبالغ تقتطع من مجمل الأرباح لمواجهة مخاطر محتملة الحدوث خلال الفترة المالية المقبلة ، كخطر عدم السداد أو خيانة الأمانة أو إعسار بعض الشركاء و عدم كفاية ضماناته و التزاماته لدى البنك الخ، حيث تعتبر مخاطر عمليات الاستثمار من المخاطر التي توجه إليه هذه المخصصات ³.

2.المصادر الخارجية: و هي مختلف الودائع التي يستقطبها البنك من مختلف عملائه، و التي تعتبر من أهم مصادر التمويل لمختلف نشاطات البنك الإسلامي.

أ_الودائع الجارية : و هي عبارة عن ودائع تحت الطلب ، يقوم أصحابه بإيداعها في البنك للحفاظ عليه من جهة ، و سهولة استخدامها في العمليات اليومية من جهة أخرى ، حيث تتميز بسهولة في السحب ، جزء منها أو كلها في أي وقت يرغب فيها أصحابها ، و ليس لها حد أدنى أو أقصى ⁴.

ب_ الودائع الاستثمارية: هي الأموال التي يعهد بها العميل للمصرف من أجل استثمارها و توظيفها لمدة معينة تكون في شكل عقد المضاربة، حيث يكون العميل صاحب المال و المصرف مضاربا و هنا العميل يحصل على الربح و يتحمل الخسارة ⁵.

ج_الودائع الادخارية : حسابات تفتح لتشجيع صغار المدخرين و يحصلون على جزء من الأرباح المحققة المحتسبة على أساس الرصيد الدني للحساب و يمنح المدخر عادة دفتر تسجل فيه كل عمليات السحب و الإيداع.

د_الصكوك الإسلامية:

عبارة عن وثائق متساوية القيمة تمثل حصص شائعة في ملكية أو نشاط إستثماري مباح شرعا ، تصدر وفق صيغ التمويل الإسلامي مع الإلتزام بالضوابط الشرعية ⁶.

¹ محي الدين يعقوب أبو الهول ، تقييم أعمال البنوك الإسلامية الإستثمارية ، دار النفائس الأردن ، 2012 ، ص95.

² عبد الحميد عبد الفتاح ، الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية ، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب ، جدة ، 2004 ، ص115.

³ خالد حمزة، مرجع سابق، ص10.

⁴ هاجر زرواري ، إدارة المخاطر دراسة حالة بنك البركة الجزائر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2012 ، ص21.

⁵ عبد اللطيف طيبي ، التطبيقات المتميزة لتقنيات التمويل و الاستثمار في العمل المصرفي الإسلامي من منظور العائد و المخاطرة ، مذكرة ماجستير ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2009 ، ص65.

⁶ خالد حمزة، مرجع سابق، ص11.

ثانيا : استخدامات الأموال في المصارف الإسلامية :

تقدم المصارف الإسلامية العديد من الخدمات الإستثمارية و التمويلية إلى جانب الخدمات (الإجتماعية) المصرفية.

1. الخدمات التمويلية:

تعتمد المصارف التقليدية على أسلوب وحيد في تقديم التمويل للأفراد و المشروعات و يركز على تقديم القروض مقابل فوائد ربوية محددة سلفا ، و بمراعاة الضمان و الملاءة للمقترض دون اعتداد كبير بجدوى المشروع كفاءته ، أما المصارف الإسلامية فتقدم صيغ تمويل تراعي توزيع المخاطر ، و تحرص على الإهتمام بجدوى المشروع و كفاءته كضمان رئيسي ، و من أهم الصيغ التمويلية التي تقدمها المصارف الإسلامية : المشاركة ، المضاربة ، بيع الجبل ، المراجعة.... الخ.

2. الخدمات المصرفية:

تقدم المصارف الإسلامية العديد من الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف التقليدية ، و قد يختلف أسلوب و شروط تلك الخدمات بما يتلاءم مع قاعدة عدم التعامل بسعر الفائدة ، و أهم هذه (الخطوات)

3. الخدمات المصرفية:

_فتح الحسابات الجارية و ما يتعلق بها من إصدار دفاتر الشيكات و البطاقات.

_تحصيل الأوراق التجارية.

_التحويلات الداخلية و الخارجية.

_بيع و شراء العملات الأجنبية .

_عمليات الأوراق المالية .(الأسهم دون السندات)

_تأجير الخزائن الحديدية.

أ_إصدار خطابات الضمان : تعهد نهائي يصدر من المصرف الإسلامي بناء على طلب أحد العملاء ، يقبل المصرف دفع مبلغ نقدي معين بمجرد الطلب من المستفيد خلال مدة محددة و دون توقف عن شرط ، و يحصل المصرف الإسلامي على عمولة مقابل قيامه (بهذا العمل) بإصدار خطابات الضمان .

ب_فتح الإعتمادات المستندية : الاعتماد المستندي نوع من العقود يتم التعامل بها في أعمال التصدير و الاستيراد ويتمثل في خطاب صادر من المصرف الإسلامي بناء على طلب مستورد لصالح مصدر يتعهد فيها

المصرف بدفع أو قبول كمبيالة إذا ما قدمت مستندات الشحن طبقاً لشروط الإعتماد ن و يحصل المصرف الإسلامي على عمولة مقابل قيامه بهذا العمل .

—بيع و شراء المعادن الثمينة .

—تقديم الاستشارات و دراسات الجدوى الإقتصادية .

—قبول الأمانات إلى غير ذلك من الخدمات المصرفية الجائزة شرعاً.

و يحصل المصرف الإسلامي على عائد مقابل أداء هذه الخدمات، و ذلك من قبل الأجر على الخدمة، و ثمن هذه الخدمات قد يكون محدد من قبل المصرف المركزي (B.C)، و قد يكون غير محدد، و في هذه الحالة يجب أن يكون هذا الثمن لا و شطط فيه و لا شطط، و تقدر نسبة عائد الخدمات المصرفية إلى إجمالي عوائد المصرف الإسلامي حوالي 20، و تؤدي المصارف الإسلامية معظم الخدمات المصرفية التي تؤديها المصارف التقليدية باستثناء ما يتعارض منها مع القواعد الشرعية، على أن الأصل في المعاملات الحل إلا ما يتعارض مع نص صريح في القرآن و السنة النبوية و إجماع الفقهاء على تحريمه.

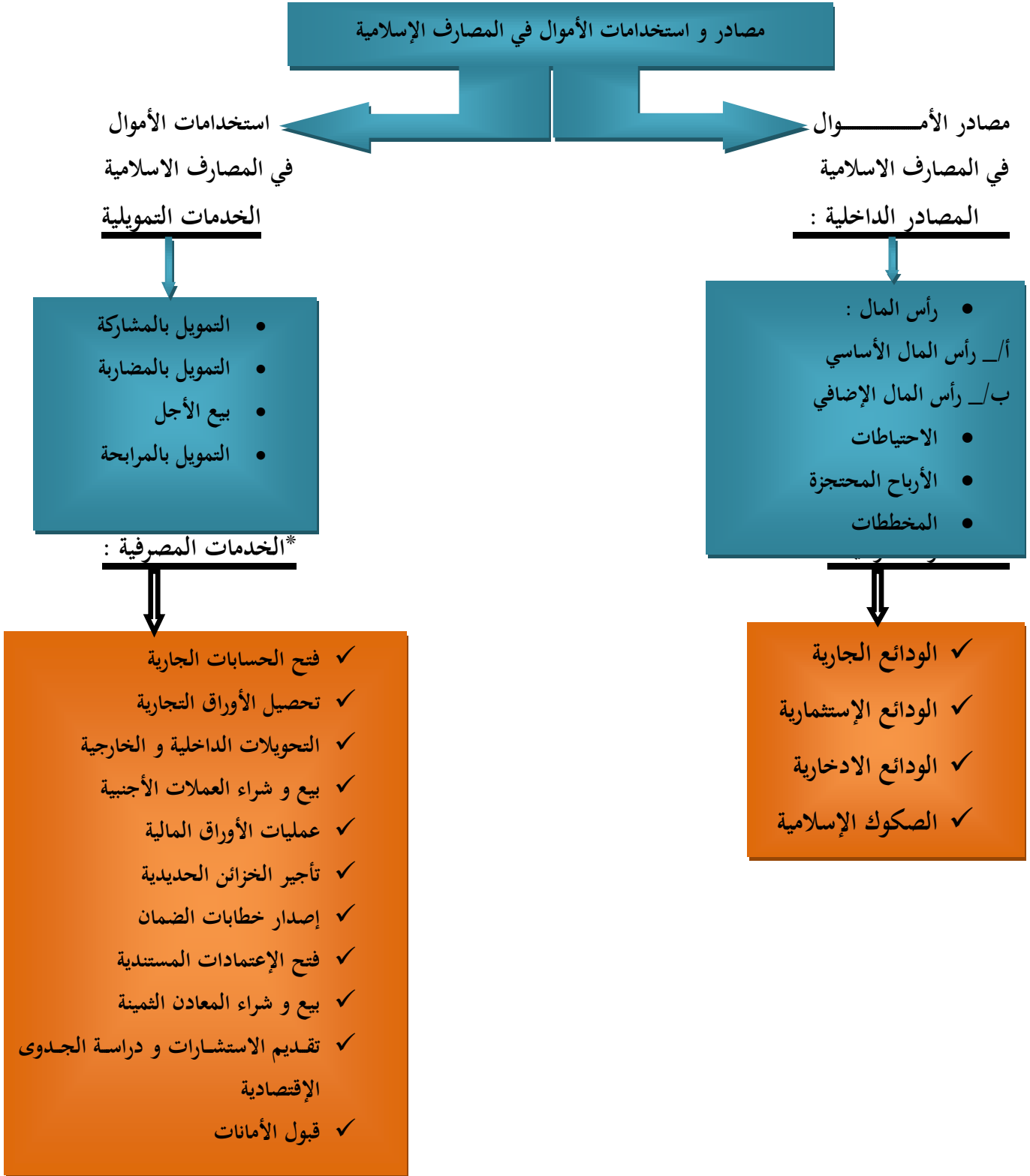
3. الخدمات الإجتماعية :

يتميز المصرف الإسلامي (على عائد مقابل أداء هذه الخدمات) بالخدمات الاجتماعية التكافلية و ينفرد غيره من المصارف الأخرى كمنح القروض الحسنة، و تقديم الإعانات المالية و العينية لمختلف المشروعات و المؤسسات ذات الطابع الإجتماعي، و دعم تيسير و تمويل الحملات الإنسانيةالخ.¹

¹ حمزة فيشوش، مصادر و استخدامات الأموال في المصارف الإسلامية، مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبة، المجلد 05/العدد 01(2020)، ص.ص 117-118.

و الشكل الموالي يوضح كافة مصادر و استخدامات الأموال في المصارف الإسلامية :

الشكل رقم (05): مصادر و استخدامات الموال في المصارف الإسلامية :



الخدمات الإجتماعية :



- منح قروض حسنة
- تقديم الإعانات المالية و العينية
- لمختلف المشروعات و
- المؤسسات
- ذات الطابع الإجتماعي .
- دعم تمويل و تسيير
- الحملات الإنسانية .

المصدر: من إعداد الطالب بناء عن ما سبق ذكره.

المبحث الثاني : آفاق و مستقبل الصيرفة الإسلامية في الجزائر

المطلب الأول : تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر:

قامت الجزائر بفتح المجال الإسلامية لتكون من نظامها المصرفي منذ أن سنت قانون النقد والقرض 10/ 90 الذي فتح المجال للقطاع الخاص والاجنبي لإنشاء البنوك ومنها البنوك الإسلامية في الجزائر نقطه اين اعتبرت الجزائر من الدول السبابة لاعتمادها كذا نوع من المؤسسات مقارنة بدول الجوار.¹

أولاً: بنك البركة الجزائري:

ويتعلق الامر ببنك البركة الجزائري الذي تأسس في 26 12 1990 ثم فتح ابوابه رسميه في 20 5 1991 وهو يعتبر اول مؤسسه مصرفيه تعمل وفق احكام الشريعة الإسلامية في الجزائر براس مال وقدره 5.00.000.000 دج.

5.00.000.000 دينار جزائري مقسمة إلى 500.000 سهم، قيمة كل سهم 1000 دج، ويشترك فيه مناصفة كل من:

بنك الفلاحة والتنمية الريفية B.A.D.R (بنك حكومي جزائري) بنسبة 50% .

-شركة دله البركة القابضة الدولية ومقراتها بين جده السعودية والبحرين بنسبه 50 بالمئة وفي اخر التقارير التي يصدرها المصرف اعلن عن القيمة 59.9 % بالنسبة لمجموعه البركة 40.1% بالنسبة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

ثانياً: بنك السلام:

بعد ذلك بسنوات عديده تم تسجيل انشائي بنك جديد في هذا المجال وهو بنك السلام والذي بشر اعماله حديثا من خلال تقديم مجموعه من الخدمات المالية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية ليكون بذلك ثاني مصرف اسلامي يدخل السوق المصرفية الجزائرية ويقدر راس مال الذي تم افتتاحه بتاريخ 2008 ب 72 مليار دينار جزائري اي ما يقارب 100 دولار ليصبح حينها اكبر المصارف الخاصة العاملة بالجزائر.²

ويقدم مصرف السلام خدمات للشركات واخرى للأفراد فاصله الاولى تتضمن العمليات المصرفية قوس الحساب الجاري نقطه دفتر شيكات مجاني نقطه وخدمه تحويل الاموال عن طريق الدفع الالي والتجارة الخارجية (بوالص

¹ حبيبة عبيدي، وفاء عبيدي، هالة عبيدي: الصيرفة الاسلامية في الجزائر واقع و تحديات، مجلة الحقوق و العلوم السياسية جامعة خنشلة، المجلد 07، العدد 02، جوان 2002، ص 73.

² ناصر سليمان ، علاقة البنوك الاسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة مع دراسة تطبيقية حول علاقة بنك البركة الجزائري ببنك الجزائر، مكتبة الريام، الجزائر، 2006، ص 244.

التحصيل، العمليات المستدامة، التعهدات وخطابات الضمان البنكية) وطرق التمويل عن طريق كل من العقود التالية (عقد المراجعة للأمر بالشراء، عقد الإيجار، عقد السلم، عقد المضاربة، عقد المشاركة، عقد الاستصناع إلى آخره) كما يوفر مجموعة من الخدمات المصرفية كأجهزة الصراف الآلي والدفع الآلي و خدمته الدفع عبر الأنترنت (E.Amina)

ثالثا: بنك الخليج :

لم يقدم بنك الجزائر باعتماد بنوك إسلامية أخرى رغم الطلبات منذ سنوات إضافة الى ذلك سمحت السلطات الرقابية الجزائرية ببعض البنوك التقليدية على فتح نوافذ تقدم خدمات مصرفية إسلامية في نفس الوقت الذي تقدمه خدماتها المصرفية التقليدية في هذا المجال. تجربة بنك الخليج الجزائر AGB التابع لشركه مشاريع الكويت القابضة الذي بدأ نشاطه بالجزائر سنة 2002 حيث يقوم بتقديم خدمات مصرفية متوافقة مع احكام الشريعة الإسلامية من خلال النوافذ الإسلامية المتواجده بفروعه، كما سمحت الحكومة لثلاثة بنوك عموميه بفتح شبائيك إسلامية بدءا من نوفمبر 2017 هي بنك القرض الشعبي الوطني، بنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وبنك التنمية المحلية.

وفي أكتوبر 2018 منح البنك المركزي الجزائري الضوء الأخضر للبنوك العاملة في النظام المصرفي الجزائري لممارسة العمل وفقا لسبعة أنواع من المعاملات الإسلامية الانفة الذكر.

1_ المعوقات التشريعية والتنظيمية لتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر:

لا يزال النظام المصرفي في الجزائر نظام تقليديا رغم التطور الكبير الذي عرفته المنتجات المالية الإسلامية على المستوى العالمي منذ ما يقارب نصف قرن قائما على المعاملات الربوية ولا يعطي عبارات لخصوصيات المصارف الإسلامية العاملة في هذا النظام سواء من حيث القوانين والتعليمات او من حيث الأجهزة الرقابية والتنظيمية وتبقى الصيرفة الإسلامية محدودة في الجزائر حيث تمثل أصول المصارف الإسلامية اقل من 2% إلى إجمالي أصول المصارف وتبقى العقبة الأولى التي تواجه انتشار الصيرفة الإسلامية في الجزائر هي غياب الإطار القانوني المنظم لها، فقانون القرض والنقد المنظم لعمل و نشاط المصارف لا يتضمن أي مواد متعلقة بالصيرفة الإسلامية بشكل مباشر.¹

أ_المعوقات التشريعية: يسير القطاع المصرفي الجزائري بمجموعة قوانين مستمدة من النظم التقليدية الربوية ومقررات لجنة بازل لاسيما قانون النقد والقرض 90-10 والأنظمة المتممة والمعدلة له، ولا تسمح هذه القوانين

¹ اتحاد المصارف العربية، المصارف الإسلامية تتقدم عالميا و تسجل في الشرق الاوسط و شمال افريقيا النسبة الاعلى من حيث ارتفاع الاصول في عام 2017،مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد449، بيروت، ص13، 2018.

بتطوير منتجات الصيرفة الإسلامية بسبب وجود عدة معيقات تشريعية تضمنتها النصوص القانونية المسيرة للعمل المصرفي الجزائري، ومن بينها:

ب_ معيقات مرتبطة بالشروط المتعلقة بالعمليات المصرفية والترخيص لها:

تحدد القوانين والتشريعات المصرفية فائدة إلزامية على المصارف الجزائرية في حالة الاقتراض من بنك الجزائر"، وهو ما يتعارض مع نسب الأرباح المقدمة على الخدمات الإسلامية، وقد حدد بنك الجزائر شروط العمليات المصرفية المقدمة وأساس فوترة التكاليف والعوائد حسب كل خدمة مقدمة مستندا أساسا على مبدأ الفائدة الدائنة والمدينة، ورغم تعديلها في النظام 18-02 المتعلق بالتمويل التشاركي، إلا أنه مبهم وغير واضح المعالم. كما يجبر بنك الجزائر المصارف لتسديد غرامات تأخير التي تحسب على أساس مدة التأخير الزمني، فهي غرامات ربوية، بالإضافة إلى أن هذه غرامات لا تأخذ بمبدأ التيسير على المعسر.

بالرغم من أن النظام 18-02 قد وسع العمليات البنكية المرخص بها، إلا أنه منع اقتناء الأصول المعدة للبيع كالعقارات والمنقولات، مما يحد من عمل المصارف الإسلامية، ويتعارض مع طبيعة نشاطها كونها تستند إلى اقتناء الأصول غالبا في عملياتها التمويلية والاستثمارية، ويمنعها من ابتكار منتجات تواكب متطلبات العملاء وتتماشى مع طبيعة المبادئ العمل المصرفي الإسلامي.¹

ج_ معيقات مرتبطة بنسب الملاءة المطبقة على البنوك :

تحدد القوانين المصرفية المعمول بها في الجزائر وجوب احتواء الأموال الخاصة للمصارف مكونات موجهة لتغطية المخاطر فيما يعرف بنسب الملاءة محددة بنسبة 9.5% استنادا إلى تعليمات اتفاقية بازل 3، ويجب أن تغطي الأموال الخاصة مخاطر القرض بنسبة 7% على الأقل، الشق المتعلق بنوعية الأصول والأموال الخاصة، على العموم، يتعلق أساسا بسياسات للتخطيط وتوزيع الأموال الخاصة، وكذا تحيين ملفات القرض ومعاينة نقائص عملية الانتقاء والقياس ومتابعة مخاطر القرض، هذه المكونات لا تراعي خصوصية المنتجات المالية الإسلامية.²

د_ معيقات مرتبطة بتصنيف المخاطر:

ألزم بنك الجزائر المصارف باستعمال تنقيط لتقييم القرض محدد حسب طبيعة القروض التقليدية فيما يعرف بمركزية المخاطر، محددًا لعدة أنواع من المخاطر متمثلا أساسا في:

__ **مخاطر القرض:** حالة عجز الطرف المقابل عن تسديد التزاماته تجاه المصرف.

¹ بنك الجزائر (2003)، الأمر 03-11 مؤرخ في 27 جمادى الثانية 1424 الموافق ل 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، المواد 67، 68.
² بنك الجزائر (2014)، نظام رقم 14-01 مؤرخ في 16 ربيع الثاني عام 1435 الموافق 16 فبراير 2014 المتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك.

__مخاطر التركيز: الخطر الناجم عن منح قروض لنفس الأشخاص أو لأشخاص من نفس المنطقة الجغرافية أو نفس النشاط الاقتصادي.

__مخاطر معدل الفائدة الإجمالي : الخطر الناجم عن التذبذب في سعر الفائدة.

إن هذه المخاطر في مجملها لا تعني المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية كونها تتعلق بعمليات الإقراض التقليدية القائمة على الربا وعلى مبدأ الضمان، ولا تعطي اعتبارا لطبيعة عمليات التمويل الإسلامي مما يحد من قدرة المصارف الإسلامية من تقديم منتجات ذات تنافسية.¹

ويعتبر ما سبق ذكره أهم المعوقات القانونية للعمل المصرفي الإسلامي في الجزائر التي يجب تكييفها لتتماشى ومتطلبات التوجه نحو نظام مصرفي متكافئ يتوافق مع تعليمات ومعايير المؤسسات الرقابية الإسلامية.

هـ_المعوقات التنظيمية.

تعمل المصارف الجزائرية تحت إشراف أجهزة رقابية وتنظيمية تحددها وتسيرها القوانين يشرف عليها بنك الجزائر ، ومن بين الأجهزة التي يتعارض عملها مع تطوير الصيرفة الإسلامية نجد ما يلي:

و_مركزية المخاطر:

قام بنك الجزائر بإنشاء مركزية المخاطر التي بدأت نشاطها سبتمبر 2015، يتم فيها جرد وتوضيح المخاطر الإنمائية التي يمكن أن تتعرض لها المصارف نظير القروض التي تم تقديمها للأفراد والمؤسسات، بما فيها القروض بالصندوق والقروض بالتوقيع، مع جرد للضمانات الشخصية والحقيقية المحصلة من طرف البنوك ونسبة تغطيتها للقروض المتعثرة، مستندا في ذلك إلى مؤشرات المخاطر المصرفية التقليدية التي تتطلب ضمانات والتي تختلف عنها في المصارف الإسلامية، مما يجعل هذه الأخيرة أمام صعوبات التصريح ما قد يعرضها إلى عقوبات من بنك الجزائر قد تصل إلى سحب الترخيص، كما يمكن أن يحد من نشاط هذه المصارف وسعيها في تحسين جودة المنتجات المالية الإسلامية.²

ز_المشروع المعلوماتي "SYNOBA":

قام بنك الجزائر بالتنسيق مع البنك الدولي بإنشاء وتطوير تطبيق خاص باختبارات القدرة على تحمل المخاطر، شرع العمل به بداية سنة 2016، أين تم الانتهاء من التكييف التطبيق الخاص باختبارات القدرة على تحمل الضغوط مع المعايير والممارسات المحاسبية والاحترافية المعمول بها في الجزائر، كما تم الاستلام المؤقت للنظام خلال نفس السنة التحقيق أو لتمرين اختبارات القدرة على تحمل الضغوط بهدف تقييم سيولة وملاءة المصارف الذي

¹ المرجع السابق، بنك الجزائر (B.C)

² بنك الجزائر (2010)، الأمر 04-10 مؤرخ في 16 رمضان 1431 الموافق 26 أوت 2010 ليعدل ويتمم الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض.

تم تطويره وتكييفه مع الوضع الوطني يسمح التطبيق العملي للاختبارات القدرة على تحمل الضغوط وفق سيناريو قاعدي باكتشاف نقاط الضعف المتعلقة بمخاطر السيولة و/أو ملاءة المؤسسات المصرفية، ويعمل التطبيق وفق المعايير محاسبية واحترافية تقليدية مغايرة للعمل المصرفي الإسلامي، ويحد من قدرة المصارف على الإبداع والتطوير في هذا المجال.¹

ح_ الرقابة و الإشراف:

تقوم المصارف الجزائرية بإعداد تقارير دورية عن السيولة والمخاطر والإحترازاات ومستوى الالتزامات عبر نماذج يحددها بنك الجزائر.

يشمل هذا الأخير المعايير النوعية والكمية المتعلقة بمعاملات الملاءة والمخاطر الكبرى والمساهمات وكذا كفاءات تصنيف المستحقات وتكوين المؤونات وتسجيلها المحاسبي، كما يهدف إلى تحديد معدلات الفائدة المفرطة الهادفة إلى تعزيز دور القروض المصرفية في تمويل الاقتصاد وتأطير هامش الربح للمصارف والمؤسسات المالية وحماية المدنيين من كل اقتطاع مفرط للتكاليف المالية، المشكل أن المعطيات الواردة في النماذج تتعلق بنشاطات مصرفية تقليدية لا تأخذ في الحسبان العديد من الخدمات المصرفية الإسلامية، وتثبط اتجاه المصارف نحو منتجات جديدة لا توافق النماذج المطروح ولا يمكن إعداد تقارير بشأنها.

وطبقا للمادتين 71 و72 من النظام رقم 11-08 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011 المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، تلزم المصارف والمؤسسات المالية أن ترسل إلى اللجنة المصرفية مرة واحدة على الأقل في السنة تقريرا عن الرقابة الداخلية، وتقريراً آخر عن المراقبة وقياس المخاطر التي يتعرضون لها، يتضمن التقرير الأول النقائص التي تمت معابنتها خلال التحقيقات التي أجريت، وكذا التدابير التصحيحية المتخذة، يجب أن يتضمن هذا التقرير ، على وجه الخصوص، الإجراءات المتخذة وكذا الأعمال الهامة المتوخاة² في مجال الرقابة الداخلية. ويتطرق التقرير الثاني إلى تفصيل المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة المعنية وكذا جهاز القياس والمراقبة المتبنى للحد من هذه المخاطر، هذه التقارير والمخاطر المرتبطة بها مخالفة لطبيعة منتجات المالية الإسلامية.

ط_ صندوق ضمان الودائع المصرفية:

يوجب بنك الجزائر على جميع المصارف الانضمام إلى نظام ضمان الودائع المصرفية بهدف تعويض المودعين عبر اقتطاع نسب معينة من أرباح العملاء. وبما أن حسابات الاستثمار غير قابلة للتعويض، فإن المشاركة في هذا النظام يحمل المصارف الإسلامية وعملائها على حد سواء تكاليف جائزة تحد من رغبتهم في التوسع الأفقي

¹ بنك الجزائر (2017)، التقرير السنوي 2016 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الجزائر، ص، ص 81-101.

² Banque D'Algérie (2011), Perspective Du Marché Monétaire. www.bank-of-algeria.dz (20-01-2019)

للمنتجات المالية الإسلامية ، تم تحديد نسبة المساهمة في هذا الصندوق بـ 0.25% من إجمالي الودائع المسجلة عبر المصارف.¹

2_العلاقات ما بين المصارف:

يشرف بنك الجزائر على كل النظام المصرفي، حيث يشرع القوانين والأنظمة ويسير المجالس الرقابية، ويحدد العلاقات ما بين المصارف حيث تواجه المصارف الإسلامية الأمرين في هذا النظام، من حيث علاقتها بالمصارف التقليدية الأخرى، أو من حيث علاقتها مع بنك الجزائر.

أ- مع المصارف التقليدية:

قد تحتاج المصارف الإسلامية أثناء نشاطها إلى اللجوء إلى المصارف التقليدية سواء فيما تعلق بطلب السيولة من السوق النقدي أو سوق الصرف بين المصارف، ويؤطر هذه العلاقة بنك الجزائر وفق تشريعات تقليدية تعتمد أساسا على المعاملات المحرمة شرعا، خصوصا عند اللجوء إلى الاقتراض من المصارف التقليدية أو خصم الأوراق التجارية.

وعلى صعيد آخر، يهدف النظام رقم 02-10 المؤرخ في 01 جويلية 2017 المتعلق بسوق الصرف ما بين المصارف وبأدوات تغطية خطر الصرف، والتعليمة المتعلقة بتنفيذه إلى توسيع الآليات المتاحة للمصارف والمتعاملين الاقتصاديين من خلال إنشاء سوق صرف أين يمكن للوسطاء المعتمدين التدخل لتسيير خزينتهم بالعملة الصعبة، وكذا لشراء وبيع العملات الأجنبية نقدا ولأجل، وإبرام مختلف وسائل التغطية لحسابهم الخاص أو لحساب زبائنهم. تتشكل سوق الصرف ما بين المصارف من ثلاثة فروع:

- فرع سوق الصرف نقدا (SPOT) أين يقوم المتدخلون بعمليات الصرف نقدا، للعملات الأجنبية مقابل الدينار.

- فرع سوق الصرف لأجل (forward) أين يقوم المتدخلون بعمليات تغطية خطر الصرف.

- فرع سوق الخزينة بالعملة الأجنبية، أين يقوم المتدخلون بعمليات قرض واقتراض بالعملة الأجنبية شريطة التطابق مع المعايير الصادرة عن الجمعية الدولية للمبادلات والمشتقات (ISDA Agreement Master) للوسطاء المعتمدين الحرة في التفاوض بشأن شروط إجراء عمليات الصرف لأجل وخيارات الصرف من الصرف الأوروبي وعقود التبادل، هذه العمليات لأجل بدورها مخالفة تماما لمعايير هيئة الرقابة الشرعية المتعلقة بالصرف

¹ بنك الجزائر (2016)، تعليمة رقم 02-2016، المؤرخة في 24 مارس 2016.

الآجل، بالإضافة إلى المصارف المراسلة التي تتعامل داخل البلد والتي لا تعطي أهمية للحكم الشرعي للخدمات المقدمة.¹

إن هذه التنظيمات وآليات عملها تجعل عمل المصارف الإسلامية محفوف بالمخاطر الشرعية والأعمال المحرمة ويعرض المصرف إلى مخاطر سيولة، ويحد من قدرتها على طرح الفوائض من الموارد في السوق النقدي بين المصارف وتحويل الودائع إلى نقود ورقية، هو ما يمثل عاملاً مثبطاً للتخلص من السيولة ويمنعها من المضي قدماً في توسيع منتجاتها المقدمة.

ب- مع بنك الجزائر:

تتسع علاقة بنك الجزائر مع المصارف الإسلامية في أكثر من جانب، إلا أنه يمكن التطرق إلى أهم ما يمكن أن يعرقل العمل المصرفي الإسلامي:²

معدل إعادة الخصم: يعتبر معدل إعادة الخصم من أدوات السياسة النقدية للبنك المركزي، يتعامل به للتأثير على حجم السيولة، ومعدل إعادة الخصم عبارة عن فائدة ربوية لا يمكن للمصارف الإسلامية التعامل بها، إلا أن بنك الجزائر يفرضه على المصارف التقليدية والإسلامية على حد سواء، مما يؤثر على أداء المصارف الإسلامية لمنعها من فرص تحصيل السيولة، أو إدخالها في معاملات ربوية تضر بسمعتها ومبادئها أمام زبائنها والهيئات الشرعية.

السقوف الائتمانية: يمكن لبنك الجزائر فرض سقوف ائتمانية على المصارف بهدف توجيه الاقتصاد، ففي حالة المصارف التقليدية يمكنها التوجه نحو القطاع الذي تريده، أما في حالة المصارف الإسلامية فقد يفرض عليها المودعون طلبات استثمار بما يسمح بما بنك الجزائر، تمنع هذه السقوف الائتمانية المصارف الإسلامية من تقديم الجودة والأداء المرغوبين من طرف العملاء والمستثمرين.

عمليات السوق المفتوحة: تلخص هذه العمليات في قيام المصرف المركزي ببيع وشراء الأوراق المالية في السوق المالية والنقدية، الذي تقدمه المصارف التجارية عن طريق منافستها، وكذا الضغط على سيولة الأفراد في حالة بيعهم للأوراق المالية، ويعتبر التعامل بما مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية.

وتلجأ المصارف أحياناً إلى البنك المركزي لطلب السيولة في حالة تعذر المصادر الأخرى ويقدم بنك الجزائر السيولة للمصارف وفقاً لمعدلات فائدة ربوية، في حالة انخفاض قيمة الرهن على الاعتماد الممنوح يتكفل المقترض بالتغطية

¹ Banque d'Algérie(1995), Instruction n° 28-95 du 22 avril 1995 portant organisation du marché monétaire.

² محمود سحنون وميلود زكري، مبررات وآليات انفتاح النظام المصرفي الجزائري على العمل المصرفي الإسلامي، المؤتمر الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري، 22 ديسمبر 2013، جامعة ورقلة، الجزائر، ص، ص 14-19.

لصالح بنك الجزائر الجزء الموافق من القرض. يحدد سعر الخصم وإعادة الخصم للسندات العمومية والخاصة بتعليمات من بنك الجزائر استنادا إلى توجيهات مجلس النقد والقرض. فالمصارف الإسلامية لا يمكنها اللجوء إلى مثل هذه المعاملات الربوية طلبا أو توظيفا للسيولة.

إن نجاح الصيرفة الإسلامية يتطلب، فضلا عن مواجهة المعوقات القانونية والتنظيمية، تذليل المعوقات الأخرى سواء كانت سياسية أو شرعية أو اجتماعية، ويمكن أن نحمل هذه المعوقات في العناصر التالية:

- عدم وجود إرادة سياسية واضحة من صناع القرار فيما يتعلق بالتوجه نحو الصناعة المالية والمصرفية الإسلامية.
- عدم امتلاك الجزائر لهيئة إفتاء عامة تعود إليها مسؤولية الفصل في الفتاوى المرتبطة بالشؤون المالية والاقتصادية، ناهيك عن عدم وجود هيئة عليا للرقابة الشرعية على كل الأعمال المالية والمصرفية الإسلامية.
- عدم وجود رؤية واضحة لمستقبل النظام المصرفي في ظل التحرر نحو الصيرفة الإسلامية، وبالتالي انعدام الثقة والتخوف من هذا المسعى.

- عدم معرفة واطلاع شريحة واسعة من المواطنين بطبيعة العمل المصرفي الإسلامي وخصائصه .
- قلة التخصصات في الدراسات العليا في الفقه الاقتصادي والاقتصاد الإسلامي سواء بالنسبة للجامعات والمعاهد أو بالنسبة للباحثين والمفكرين.

__تحديد بطاقة وصفية لكافة المنتجات المصرفية الإسلامية بالتنسيق مع مختلف الأطراف الفاعلة و رقابة مطابقتها للأحكام الشرعية لزيادة العملاء في المصارف الإسلامية .

__بحث اطار توافقي متكامل لدمج مختلف المصالح و الدوائر الاكاديمية و العملية بشقيها المالي و التكنولوجي بهدف تطوير المؤسسات المصرفية الإسلامية على النحو الذي يدفع إلى تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

3_ سبل تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر :

لقد تبنت العديد من الدول الإسلامية والعربية إصدار تشريعات وقوانين تنظم أعمال المصارف الإسلامية، ولقد كان لهذه الخطوة الأثر الكبير والواضح في ترسيخ دعائم العمل المصرفي الإسلامي، فبالإضافة إلى الدول التي قامت بأسلمة كامل نظامها المصرفي مثل : باكستان، إيران، والسودان، فإن هناك دولا أصدرت قوانين خاصة لتنظيم عمل البنوك الإسلامية، وتمثل هذه الدول لحد الآن في : ماليزيا، تركيا، الإمارات العربية المتحدة، اليمن، الكويت، لبنان، وسوريا.¹

أما بالنسبة للجزائر فإن الصيرفة الإسلامية كانت مقتصرة على خدمات "بنك البركة الجزائري الذي تأسس في :

¹ ناصر سليمان، المرجع السابق، ص265.

1990/12/06 أي بعد أشهر قليلة من صدور قانون النقد والائتمان الذي فتح المجال للقطاع الخاص والأجنبي لإنشاء البنوك في الجزائر، ثم فتح أبوابه رسمياً في: 1991/05/20، وهو يعتبر أول مؤسسة مصرفية تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية في الجزائر. ثم بعد ذلك بسنوات طويلة ثم تسجيل إنشاء بنك جديد في هذا المجال وهو "بنك السلام"، والذي باشر أعماله حديثاً من خلال تقديم مجموعة من الخدمات المالية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، ليكون بذلك ثاني مصرف إسلامي يدخل السوق المصرفية الجزائرية. ويقدر رأس مال مصرف "السلام" الذي تم افتتاحه بتاريخ: 2008/ 10/ 20 بـ 72 مليار دينار جزائري (100 مليون دولار)، ليصبح حينها أكبر المصارف الخاصة العاملة بالجزائر.¹

إن تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر بالرغم من قصر تجربتها، والمشاكل التي تعترضها، والتي من أهمها خضوعها لنفس القوانين واللوائح التي تطبق عادة على العمل المصرفي التقليدي. وكخلاصة مما سبق، يمكن القول أن التشريعات و التنظيمات الجزائرية في مجملها مخالفة لكافة المعايير الشرعية و المبادئ الأساسية الحاكمة للعمليات المصرفية و لا تعطيها التنافسية اللازمة للاستمرار في تقديم هذه الخدمات ناهيك عن السعي نحو تطويرها.

4_ آليات مواجهة معوقات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

تسعى مختلف الهيئات الرقابية الإسلامية بالتنسيق مع كل من السوق المالية الإسلامية ومركز المنتجات المالية الإسلامية والمؤسسات المالية الدولية إلى تطوير المنتجات الصيرفة الإسلامية وإيجاد الحلول للمشكلات المصرفية على المستوى الإقليمي والدولي، لذا يتوجب على السلطات الجزائرية التنسيق مع هذه الهيئات من أجل تذليل مختلف العقبات التي تحول دون تطوير المنتجات المصرفية الإسلامية .

وتوجد مجموعتين من المتطلبات التي من شأنها المساعدة على مواجهة المعوقات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر من اجل إعطاء دفع للمنتجات المصرفية الإسلامية للتوسع أكثر والانتشار بشكل أفضل وتقديم البدائل والحلول للمشكلات المصرفية، تتمثل هذه المتطلبات في توفير المناخ الملائم والداعم لعمل الصناعة المصرفية الإسلامية وضمن استقرار النظام المالي والمصرفي في الجزائر.²

أ_ خلق بيئة داعمة: إن تحقيق انطلاقة فعالة للصيرفة الإسلامية في الجزائر مرتبط أولاً بإيجاد بيئة داعمة لتطوير هذه الصناعة من خلال:

- تحقيق تكافؤ الفرص بين الصيرفة الإسلامية والصيرفة التقليدية.

¹ عبد الرحمان أبورمي : "السلام" ثاني بنك يقتحم سوق الجزائر، من موقع الانترنت www.islamonline.net
² سليمان ناصر، عبد الحميد بوشرومة، متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 7 ورقلة، الجزائر، ص 313.

- إدخال مزيد من التعديلات على التشريعات المصرفية الإسلامية بغية إعطاء دفع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
 - الأخذ بعين الاعتبار طبيعة المخاطر المتعلقة بالتمويل الإسلامي ووضع قواعد نظامية خاصة بها.
 - ضمان الاتساق بين المعاملة الضريبية للمنتجات التمويلية الإسلامية والعقود الأخرى.
 - تشجيع التواصل والتنسيق بين مختلف الجهات الرقابية على المستوى القطري والإقليمي.
 - تعزيز القدرات في مجال إدارة المخاطر ووضع نظم ملائمة للمخاطر الائتمانية.
 - بذل الجهود لتدريب وتأهيل العاملين بما يتطلب أداء خدمات الصيرفة الإسلامية .
 - خلق سوق مالي وسوق ما بين المصارف لتداول الأدوات المصرفية الإسلامية بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية.
- ب_ ضمان الاستقرار المالي:** إن تطوير التمويل المصرفي الإسلامي وزيادة تأثيره يتطلب زيادة الحاجة للإشراف ومسؤولية السلطات في تحقيق الاستقرار المالي من خلال:
- تنسيق جهود كل الهيئات الفاعلة في النظام المصرفي لتحقيق الاستقرار المالي مع الالتزام بالضوابط الشرعية.
 - مواصلة تعزيز التنظيم والرقابة لضمان الاستقرار المالي.
 - إنشاء شبكات الأمان المالي تراعي الخصائص التي ينفرد بها التمويل الإسلامي.
 - توفير الأدوات اللازمة للتصدي بالشكل الملائم للصدمات المالية ومنع انتقال تداعياتها.
- وفي الجزائر، يتطلب الأمر إحداث تعديلات تشريعية وإصلاحات مؤسسية على الوجه الذي يسمح بتذليل العقبات أمام تطوير الصيرفة الإسلامية من خلال:
- تعديل الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض على النحو الذي يأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المصارف الإسلامية ويسمح لها باقتناء وتداول الأصول المادية ويساعد على تطوير تنافسية منتجاتها.
 - إلغاء الشروط البنكية التي تفرض على المصارف الانخراط في صناديق ضمان الودائع، وتحديد معايير للترقية بين نشاط كل من المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية .
- __تحسين نماذج التقارير الدورية المفروضة على المصارف لتشمل مختلف العمليات المصرفية الإسلامية، وإضفاء عليها المرونة اللازمة للتكيف مع أي منتجات قد يتم ابتكارها لاحقاً بهدف إعطاء الحافز لهذه المصارف للقيام بالتحسينات اللازمة.
- __تغيير عمليات الإقراض من طرف بنك الجزائر للتعامل مع المصارف الإسلامية في إدارته للسيولة بالشكل الذي لا يدفعها إلى تسديد أو تحصيل الفوائد.

- تعديل آلية السقوف الائتمانية وكل أدوات السياسة النقدية الأخرى بما يتماشى مع طبيعة وخصوصية العمليات المصرفية الإسلامية.¹

- تحديد بطاقة وصفية لكافة المنتجات المصرفية الإسلامية، بالتنسيق مع مختلف الأطراف الفاعلة ورقابة مطابقتها للأحكام الشرعية لزيادة ثقة العملاء في المصارف الإسلامية مع أحكام الشريعة الإسلامية من جهة أخرى، و مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB (ماليزيا)، الذي يضع قواعد الحيطنة و الحذر les regles prudentielles المتوافقة مع المعايير العالمية مثل بازل من جهة و تراعي خصوصية العمل في البنوك الإسلامية من جهة أخرى .

5_ متطلبات تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر:

نظرا للدور و الأهمية الكبيرة للمصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، فإنه يتطلب من السلطات النقدية تهيئة المناخ الملائم لعملها و ذلك من خلال عدة متطلبات يمكن إجمالها فيما يلي:

أ_ التدريب و التثقيف الشرعي للعنصر البشري العامل بالمصارف الإسلامية:

يسهم وعي العاملون بالمصارف الإسلامية و معرفتهم الكاملة بأصول المعاملات المالية الإسلامية و التأصيل الشرعي الصحيح لصيغ الاستثمار و الخدمات المالية الإسلامية في

إنشاء مركز تعليمي و تدريبي متخصص في العلوم المصرفية الإسلامية و ذلك لإعداد و تدريب و تخريج الإطارات المصرفية المؤهلة، و إذا لم يتسن ذلك في القريب العاجل فيمكن إنشاء قسم خاص لهذا الغرض بالمدرسة العليا للبنوك في الجزائر.

قيام المصارف الإسلامية في الجزائر بإنشاء مراكز متخصصة لتدريب العاملين محليا أي داخل المصرف، و في هذا الإطار يمكن الاستفادة من تجارب بنوك إسلامية رائدة في هذا المجال، كالمعهد الإسلامي للبحوث و التدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية بجدة، و مركز الاقتصاد الإسلامي التابع للمصرف الإسلامي الدولي للاستثمار و التنمية بالقاهرة.

ب_ التكييف القانوني للعمل المصرفي الإسلامي و تنظيم العلاقة مع بنك الجزائر:

ويكون هذا من خلال :

__ تكييف القوانين الحالية مع نموذج المصارف الإسلامية، بحيث تكون أعمالها محكومة بقوانين و تشريعات محددة صادرة عن الجهات الرسمية و المختصة في الدولة، و يكون من خلال سن قانون خاص بالمصارف الإسلامية من

¹ صندوق النقد الدولي، إطلاق الإمكانيات الواعدة لصندوق التمويل الإسلامي، من موقع الانترنت www.imf.org

خلال أحكام إنشائها و الرقابة عليها ، إذ أن عدم سن قوانين في هذا المجال سيؤدي إلى الكثير من الإشكالات في الرقابة والإشراف و معايير المحاسبة والمراجعة ، و العلاقة مع مختلف المؤسسات العاملة في السوق المصرفية بالجزائر .

__ يثمن على بنك الجزائر تحديده للقواعد التي ستطبق على منتجات الصيرفة الإسلامية في البنوك و المؤسسات المالية من خلال وضعه لإطار قانوني لها و المستمد من أحكام الشريعة الإسلامية ضمن المنظومة التشريعية و التنظيمية المتعلقة بعمل المصارف و المؤسسات المالية من خلال النظام رقم 18-02 حيث يحدد شروط الترخيص المسبق من طرف بنك الجزائر للمصارف و المؤسسات المالية المعتمدة للقيام بالعمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، و إخضاعها للتنظيم 13-01 و المتعلق بالقواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية ربما يكون في صالح هذه المنتجات المالية الإسلامية في انتظار تطبيقاته العملية .

3_ تأسيس الهيئات المحلية الداعمة و الاستفادة من جهود بعض الهيئات الاقليمية والدولية:

و يتحقق هذا من خلال :

__ العمل على تأسيس الهيئات المحلية الداعمة ، حيث أن إنشاء مؤسسات البنية التحتية ضروري جدا ، و ذلك المساعدة المصارف و المؤسسات المالية الإسلامية على الارتقاء بمستوى الشفافية و معايير حسن الإدارة في عملها و بما يرفع من قدرتها في إدارة المخاطر و ضبط عمليات الاستثمار وتحسين جودة محافظة الاستثمار و المالية، و بالتالي الاندماج في النظام المالي العالمي، و يمكن أن تشمل هاته الهيئات الداعمة ، إنشاء مجلس أعلى للمالية الإسلامية يعني بتقديم الاستشارات و الخدمات التدريبية في مجال المالية الإسلامية و المسائل ذات الصلة ، إنشاء هيئة التصنيف المؤسسات والمنتجات المالية الإسلامية...الخ.

__ ضرورة الاستفادة من جهود بعض الهيئات الإقليمية والدولية ، و التي تعمل على تطوير الصيرفة الإسلامية و هذا مثل ،هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالبحرين، و التي تضع معايير محاسبة متوافقة مع المعايير المحاسبية المطبقة عالميا من جهة، و المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية من جهة أخرى، و مجلس الخدمات المالية الإسلامية بماليزيا، و الذي يضع القواعد الاحترازية المتوافقة مع المعايير العالمية مثل معايير بازل من جهة ، و يراعي خصوصية العمل في المصارف الإسلامية من جهة أخرى.¹

¹ حبيبة عبدي، وفاء عبدي، هالة عبدي:المرجع السابق، ص77.

المطلب الثاني : تحديات ومعوقات نجاح النوافذ الإسلامية في الجزائر

تواجه عملية فتح تفعيل النوافذ الإسلامية في الجزائر مجموعة من التحديات و الصعاب التي يمكن تن نوجزها فيما يلي :

1_ البيئة القانونية:

تواجه عملية تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر عادة تحديات قانونية ناتجة عن البيئة التشريعية التي تعمل بها البنوك التي ترغب في تقديم منتجات مصرفية إسلامية نتيجة عادم ملائمة بعض قوانينها الطبيعية عمل الصيرفة الإسلامية، هذا بالرغم من صدور النظام 20-02 في 2020/03/15 الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية من طرف البنوك والمؤسسات المالية، إذ يبقى هذا النظام غير كاف، في ضل دعوات لتعديل قانون النقد والقرض ليتضمن تنظيماً أكبر وأعمق للصيرفة الإسلامية ، ومن أهم التحديات القانونية نذكر منها:

أ_ العلاقة مع بنك الجزائر:

تواجه البنوك التي تقدم منتجات الصيرفة الإسلامية في الجزائر مثل بقية البنوك الإسلامية التي تعمل في إطار النظام القانوني الموحد مشكلة علاقتها بالبنك الجزائر وآليات الرقابة على أنشطة النوافذ الإسلامية، على غرار نسبة الاحتياطي القانوني، وتعامل مع بنات الجزائر كملجأ الأخير للإقراض، هذا بالإضافة إلى كيفية حساب بعض المعدلات التي تدخل ضمن ما يسمى قواعد الحيلة والحذر، خاصة منها نسبة ملاءة أو كفاية رأس المال حسب النظام رقم 14-1 الصادر في 2014/09/25 متضمن نسب ملاءة المطبقة على البورد و مؤسسات مالية ، و الذي يحدد كيفية حساب النسبة المذكورة بطريقة مشابهة لنسبية ملاءة المحددة عالمياً من طرف لجنة بازل في اتفاقيتها الثالثة وفق نماذج اعدت لهذا الغرض لتطبق من جميع البنوك العاملة في الجزائر، دون مراعاة خصوصية هذه النوافذ التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.¹

ب_ النظام الضريبي:

في إطار القانون الذي يحكم نشاط البنوك التجارية في الجزائر فإن الضريبة المفروضة عليها تخص الفوائد المحصلة جراء عمليات الإقراض وحيث الاختلاف الواقع في طبيعة نشاط البنك الإسلامي الذي يقوم على التي تقوم بها الممارسة التجارية شراء وبيعا و عمليات نقل الملكية وما تتطلبه من تسجيل في عقدين مستقلين وهوامش الربح المتحققة منها. فإنه من المفروض أن تختلف المعالجة الضريبية الأرباح البنك الإسلامي على فوائد البنك التقليدي؛ إلا أن عدم تمييز القانون الجزائري بين ممارسات البنك التقليدي عن نظيرة الإسلامي جعل هذا الأخير يستفيد ولو

¹ خطوي منير، بن موسى أعمار، النوافذ الإسلامية كآلية لتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة إضافات إقتصادية، المجلد 05، العدد 2021، ص. 97-98.

بغير قصد من نفس المعاملة الجبائية و الضريبية للفوائد المعرفية المصرفية، وهو ما يرفع إشكالا عن أنشطة وأعمال البنوك الإسلامية باعتبارها بنص قانون النقد والقرض ممارسة ائتمانية وليست تجارية.¹

ج.التحديات الشرعية

تواجه عملية فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية العاملة في الجزائر العديد من التحديات في الجوانب الشرعية، والتي نوجزها في الآتي:

_التبعية وعدم الاستقلال التام

يوجد العديد من التحديات التي تعيق عمل النوافذ الإسلامية كونها تابعة لبنك تقليدي ، فهناك من العملاء من يتحفظ عن التعامل مع بنك يقدم نشاطات مصرفية مزدوجة، مما يؤثر على مصداقية النشاطات الإسلامية التي تعمل بها النوافذ الإسلامية التابعة لبنك التقليدي.

ومن الأمور التي تشوب عمل هذه النوافذ أيضا والتي تقلق كثيرا الهيئات الشرعية ما قد يحدث من اختلاط أموال النوافذ الإسلامية بأموال البنك الرئيسي والفروع الأخرى التقليدية، إذ غالبا ما يتم تحويل فائض السيولة لدى النوافذ الإسلامية إلى البنك الرئيسي الذي يقوم باستخدامه في تعاملاته الربوية إلى غاية احتياج النوافذ الإسلامية إليه. على الرغم من تأكيد النظام رقم 20-02 الخاص بالعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية حول ضرورة استقلالية النوافذ الإسلامية عن البنك التقليدي ، و من عدة جوانب (إدارية ،مالية، ومحاسبية و تنفيذية).²

_الاختلاف الشرعي حول المنتجات

تواجه البنوك التي تقدم خدمات مصرفية إسلامية عادة محاصر تشغيلية في حال خطأ باستخدام بعض الصيغ التمويلية، وتزداد هذه المخاطر عند اختلاف آراء الفقهاء وتضاربها حول الحكم الشرعي لهذا المنتج، ويؤدي ضعف التنسيق بين الهيئات الشرعية إلى تضارب كبير في الفتاوى الشرعية المتعلقة بصيغ تمويلية معينة، وفقدان الثقة بالمرجعية الفقهية، حيث نجد هذه الخلاف حتى بين المؤسسات الداعمة للعمل المصرفي الإسلامي حول بشأن شأن منتج مدين كفتوى أو كمييار، وكمثال ذلك عملية التورق دائما ففي الوقت الذي نجد فيه معيار صادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI بالبحرين ينظم عملية التورق وهو المعيار رقم

¹ المرجع نفسه،ص99.

² شوار حمزة،الصناعة المعرفية الإسلامية في الجزائر بين التجارب الدولية و المعوقات القانونية المحلية،مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،العدد15،2015،ص.ص357.358.

30، نجد بالمقابل فتوى تحرم التورق صادرة من مجمع الفقه الإسلامي منظمة المؤتمر الإسلامي فكيف نلزم البنوك الإسلامية بالمعيار والفتوى في نفس الوقت.¹

ضعف وندرة الاطارات البشرية

تعاني الجزائر نقصا كبيرا في المصرفيين والتنفيذيين المؤهلين لتسيير نشاط المصرفي الإسلامي، حيث تواجه البنوك التقليدية التي ترغب في التحول للعمل المصرفي الإسلامي الكثير من العقبات فيما يتعلق تأهيل الكوادر البشرية وتدريبها بالشكل الذي يتناسب مع طبيعة النشاطات المصرفية الإسلامية، وكذلك قلة أصحاب الخبرة والاختصاص وعدم معرفتهم بمبادئ التمويل وصيغ التمويل الإسلامي بشكل الكاف، وهذا لأن جل الموظفين بالنواذ الإسلامية يتم استقطابهم من البنوك التقليدية، والتي افتقارهم المؤهلات الكافية حول المعاملات المصرفية الإسلامية مما جعلهم عرضة للأخطاء الشرعية التي تضر بسعة البنك ككل.²

د_محدودية المنتجات المالية الإسلامية:

حصر النظام رقم 20-02 الذي يحدد عمليات الصيرفة الإسلامية في ثمان (8) صيغ وذكرها بالتفصيل وهي (المراجحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الاستصناع، حسابات الودائع، الودائع في حسابات الاستثمار)، والتي تمت أمهات النصية الشرعية في حين تم استثناء الصيغ الإسلامية الأخرى و الخاصة بتمويل قطاع الزراعة والملاحظ أن هذا النظام حدد ما لا يمكن تحديده، ما دام الأمر متعلق بالحصول على شهادة المطابقة الشرعية المنتج مسلمة من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء الصناعة المالية الإسلامية، حيث يشكل هذا التحديد قيادا من الناحية العملية الابتكار.³

2_ تحديات عمل المصارف الإسلامية

نظرا لطبيعة عمل المصارف الإسلامية في وسط بيئي يتبع للنظام مصري التقليدي مما يجعلها أمام مجموعة صعوبات تعرقل مسيرتها التطورية ومن هذا المنطلق علينا معرفة الصعوبات وطرح بدائل وحلول ترتقى بالخدمة المصرفية الإسلامية، والتي تنقسم إلى:

أ.تحديات داخلية :

نقص الموارد البشرية: ويتضح حجم المشكلة في عدد الموظفين في المصارف الإسلامية من ذوي الخلفيات المالية التقليدية، والتي قد ينجر عنها ما يلي:

¹ ناصر سليمان،التحديات الراهنة للمعرفة الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي الولايات المتحدة الأمريكية، 2015،ص05.

² ناصر سليمان، المرجع السابق، ص06.

³ النظام رقم 20-02 (2020)،العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية من طرف البنوك و المؤسسات المالية،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 16 بتاريخ 2020/03/24،ص33.

- عدم توفر الكوادر البشرية التي يتطلبها العمل المصرفي الإسلامي.
- عدم وجود معايير موحدة لتعيين وتطوير العاملين في المصارف الإسلامية.
- تواضع وقلة خبرة اغلب العاملين في المصارف الإسلامية بطبيعة وجوهر فقه المعاملات المالية الإسلامية.
- عدم كفاية وقلة اغلب العاملين في المصارف الإسلامية بطبيعة وجوهر فقه المعاملات المالية الإسلامية.
- **الرقابة الشرعية:** ومن أهم المشاكل التي تعاني منها نذكر:
- و استقلالية هيئات الرقابة الشرعية ويقصد بالاستقلالية سلطة تمكن هيئة الرقابة الشرعية من ممارسة اختصاصها بتجرد وحرية تامة، حيث تعاني العديد من الهيئات التي يتم اختيارها من قبل مجلس الإدارة والجمعية العمومية للصراف التدخل المباشر وغير المباشر في أعمالهما مما يجعلها تخضع لهذا المجلس أو تلك الجمعية و دست تكون غير مستقلة في قراراتها وأحكامها الشرعية.
- ما تمارسه بعض الإدارات المصرفية تجاه هيئات الرقابة من خلال صياغة السؤال وتكييف، بطريقة معينة بالرغم من مجافاته للواقع بهدف إباحة هذا التصرف أو التصرف على الصورة التي صرح فيها التساؤل.¹
- تواضع التعاون من إدارة المصرف الإسلامي وهيئة الرقابة الشرعية مما يعني عدم التجاوب مع قرارات الهيئة وبالتالي استمرار المخالفات الشرعية.
- قلة عدد الفقهاء المتخصصين في علوم الشريعة وعلماء الاقتصاد وخاصة في المعاملات المالية الحديثة .
- الواقع العملي للمصرف الإسلامي: والمتمثلة في تجميع المدخرات و استثمارها لأحكام الشريعة وهنا من خلال:
- طبيعة العلاقة بين المصارف الإسلامية والمستثمرين .
- تشويه صورة عمل المصارف الإسلامي بعد التزامها بالمنهج الشرعي.
- تراجع الدور التنموي والاجتماعي للمصارف الإسلامية من خلال تركيزها على صيغ تمويلية كالمراج بتطبيقاتها المختلفة مما يعني أن هدف المصرف هو التمويل وليس الاستثمار .
- محدودية الأساليب التموينية.²
- ب _التحديات الخارجية:**

- وهي تلك المتعلقة بالإطار الاستشاري وآليات الرقابية التي تفرضها البنوك المركزي على البنوك الإسلامية وقد قسمتها إلى ثلاث نماذج، تبعا للقوانين والتشريعات المنصوص عليها.
- نظام مصري إسلامي الذي يخضع لرقابة بنك مركزي إسلامي كالسودان .

¹ محمد سميران و آخرون : صيغ مبتكرة للتحويل المصرفي الإسلامي، جامعة آل البيت المعهد العالي للدراسات الإسلامية، الأردن، 2011، ص.ص 80.79.

² المرجع نفسه ، ص 86.85.

__ نظام مصرفي إسلامي يخضع لرقابة بنك مركزي تقليدي، في ظل وجود قانون خاص بالبنوك الإسلامية كتركيا.

__ نظام مصرفي إسلامي يخضع لرقابة البنك المركزي، في ظل عدم وجود قانون خاص بالبنوك الإسلامية.¹

__ القدرات الهائلة للأجهزة المالية على الأعلام المضادة لفكرة وحركة البنوك الإسلامية.

ج_الحلول المقترحة لتجاوز تحديات عمل المصارف الإسلامية

__ بالنسبة للموارد البشرية:

__ عدم اللجوء إلى خبرات وكواد العمل المصري إلا بعد إخضاعها إلى برامج تأهيلية في مبادئ الشريعة

الإسلامية والتحقيق من قدرتها في العمل المصرفي الإسلامي.

__ وضع معايير إسلامية الاختيار العمال .

__ الاهتمام بالموارد البشري من خلال تقييم الأداء بعيدا عن المحسوبية .

__ بالنسبة للرقابة الشرعية:

__ ضرورة تقنين استقلالية هيئة الرقابة الشرعية من قبل الجهات الرقابية على المصارف الإسلامية وهذه لممارسة

نشاطها دون تدخلات.²

__ إعادة قواعد البيانات الالكترونية، حيث تعتمد هذه القواعد كمرجع معتبرة يعاد تميمص من قبال حال فقهية

وعلمية متخصصة لتشکل تعاون بين إدارات المصارف بعيدا عن التكرار وتوفير الجهد والوقت.

__ عقد الندوات والمؤتمرات الدورية المتخصصة في المعاملات المالية وهنا منافستها وعشاء حت، شرعية حسب

__ ضرورة النهوض باختيار الهيئات الرقابة الشرعية من ذوي الخبرات والتخصصات الشرعية من ذوي الخبرات و

التخصصات الشرعية بعيدا عن المحسوبية و تقديم الدعم لهم .

__ بالنسبة للسوق المالي الإسلامي

__ تشجيع البحث العلمي وتخصيص عوائد مالية من ارباح منتجات المالية لأغراض الدراسات و البحوث العلمية

التي تهدف لتطوير منتجات .

__ العمل على إنشاء سوق مالية اسلامية تضمن مؤسسات الصناعة المالية الاسلامية لتأمين السيولة اللازمة.

__ تأسيس و تفعيل دور المؤسسات البنية التحتية في الصناعة المالية مثل: مجلس الخدمات الاسلامية و المجلس العام

للبنوك و المؤسسات المالية الاسلامية و غيرها في مجال التطوير و الابتكار.

د_ بالنسبة للرقابة الشرعية :

¹ سليمان ناصر،التحديات الراهنة للمصرفية الإسلامية ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي،فيرجينيا ،الولايات المتحدة الأمريكية،2015،ص4.

² محمود الأنصاري و آخرون،البنوك الإسلامية، كتاب الفامن،الاسكندرية،1988،ص109.

- __ تخفيض نسبة السيولة والاحتياطيات النقدية في المصارف الإسلامية بشكل متفق عليه مع البنك المركزي وخاصة للودائع الاستثمارية.
- __ تطوير أدوات مالية إسلامية قصيرة الأجل وحسابات متخصصة.
- __ هناك عمليات فيها نسبة كبيرة من الضمانات كالمراجحة واحتسابها ضمن عناصر السيولة المصيفة قانونا.
- __ مساهمة المصارف الإسلامية بحصص في بعض المشروعات القومية الراجعة و احتساب تلك الحصص من الاحتياطيات ونسب السيولة المطلوبة قانونا.
- __ اتفاق المصارف الإسلامية وتعاوننا في ما بينها بشأن التسهيلات الائتمانية المتبادلة على أساس نظام المشاركة في الأرباح وصافي استخدام تلك التسهيلات خلال فترة زمنية يساوي الصفر.
- __ تعاون المصارف الإسلامية على إنشاء صندوق مالي مشترك لدى البنك المركزي كجزء من متطلبات الاحتياطي القانوني لتوفير التسهيلات الائتمانية .
- __ تحرير الخدمات المصرفية.
- __ التحولات في فلسفة الإدارة للمصارف الإسلامية .
- __ الاندماج المصرفي.¹

3_ أفاق الصيرفة الإسلامية في الجزائر

أ_ أفاق التعاون بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية:

هناك في الأنشطة التي تمارسها البنوك التقليدية لا يتم التعامل فيها بالفائدة أخذا أو عطاء مثل الأنشطة التي يمكن أن تكون مجالا خصبا للتعاون يحقق من وراءه المصلحة للطرفين، و تأتي في مقدمة مجالات التعاون خدمات المراسلين فالبنوك الإسلامية لا توجد في أي مكان في الوقت الذي يوجد لديها عملاء يرغبون في دفع حوالات أو فتح إتمادات مستندية في بلد آخر لا يوجد فيه البنوك الإسلامية في هذه الحالة ليس أمام البنك الإسلامي سرت الإعتدال في ذلك على البنوك التقليدية في الدول المعنية، ورغم أهمية هذا النوع من العرب مع البنك الإسلامي هذه التكلفة مهما كانت مساهما هي فائدة على الأموال .

كذلك يمكن للبنوك التقليدية تقديم المساعدة للبنوك الإسلامية في مجال استثمار الفائض السعدي إليها فالبنوك الإسلامية تواجه مشكلة السيولة العالية في الأجل القصير في هذا الصدد تقوم البنوك التقليدية بتقديم خدمات الاستثمار السلعي القصير الأجل لمدة أسبوع أو شهر و ربما أكثر، و في ظل هذا النوع من الخدمة يقوم البنك

¹ محمد علي سميان و آخرون، مرجع سابق، ص.83.89.

التقليدي بالشراء الفوري لسلمة معينة لصالح البنك و حسابه ثم بيعها بالأجل نيابة عنه على أن يكفل مديونية المشتري الاخير لصالح البنك الاسلامي في مقابل العمولة ¹.

وفي مجال خدمات البنك الأجنبي فالبنك الأساسي يحدد إلى العملة اجنبية إما بتغطية حاجة ذاتية لعملائه و ذلك في الوقت الذي يمكن فيه بالأجل و بالتالي دخول عناصر الفائدة، فيمكن للبنك التقليدي أن يمد يد المساعدة لمواجهة هذه المشكلة بحيث يقوم بالبيع المبالغ بالعملة المطلوبة لدى البنك الاسلامي على أن تصفي الوديعة في نهاية اليوم بالطريقة التي يتفق عليها و بحيث لا ينشأ عن هذا التحمل أي مديونية لليوم التالي.

و قد يتدخل البنك التقليدي كوسيط وذلك لتوفير ضمانات عند المخاطر المختلفة لصالح البنك الإسلامي الذي يتوفر لديه سيولة تفوق الطاقة الإستثمارية المحلية، و ذلك في الوقت الذي تحتاج فيه المؤسسات تجارية و صناعية في دول اسلامية أخرى إلى المزيد من الموارد المالية في حالة عدم وجود إسلامي في هذه الدولة بالإضافة إلى إمكانية السعر في تمر به الأنشطة الاقتصادية على اساس المشاركة بين البنكين على أن يقتصر دور البنك التقليدي على النصح والإرشاد.

كما تعتبر تجربة ممارسة البنوك التقليدية للعمل البنكي الإسلامي من خلال نوافذ أو فروع إسلامية، تجربة ناجحة نظرا لما ترتب عليها من نتائج ايجابية ملموسة تمثلت في نمو العمل المصرفي الإسلامي بمعدل سنوي يقدره الباحثون بـ 15% سنويا ، وفي التزايد المستمر لعدد البنوك الممارسة لهذا العمل وانتشارها في كل أنحاء العالم، ومع التزايد المستمر أيضا في حجم الأموال التي تقوم بإدارتها.

برغم تعدد المداخل التي تبنتها البنوك التقليدية في ولوجها ميدان الصيرفة الإسلامية فإن التجربة المميزة للبنك الاهلي التجاري السعودي في تبنيه مدخل التحول التدريجي لتطوير الإسلامي فيه تعتبر خير مثال على نجاح العمل البنكي الإسلامي من خلال بنك تقليدي

وهي تجربة تختلف في الواقع في كثير من جوانبها عن فلسفة عمل الفروع والنوافذ الاسد البنوك التقليدية الأخرى، فهي استهدفت في المقام الأول خدمة قطاع الأفراد، دون الاقتصار على قطاع الشركات الذي كان في الغالب محل إهتمام البنوك التقليدية الأخرى.

كما أنها تجربة لم تكن تستهدف في الأساس مجرد تعبئة مزيد من الودائع أو الاستثمارات من خلال اختراق شريحة أخرى من شرائح العملاء في السوق، و إنما كان الهدف هو السعي الحريص والمدرّوس نحو التوسع في العمل البنكي الإسلامي وتطويره بغير سقوف أو حدود.

¹ سعيد بن سعد المرطان، ورقة بحثية بعنوان: "الفروع و النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدي"، ندوة حول التطبيقات الاقتصادية الإسلامية المعاصرة، تحت الإعداد للنشر كورته من الأوراق العلمية التي يصدرها المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب في البنك الإسلامي للتنمية ، ص42.

ولا شك أن نجاح هذه التجربة، يجعلها محط أنظار وانتباه المصرفيين والمتخصصين لمتابعة إنجازاتها والنظر إليها كحالة مصرفية تستوجب الإستيعاب والدراسة.¹

ب_ الآفاق المستقبلية:

تعتبر تجربة البنوك الإسلامية بالجزائر عريقة إذا ما قورنت ببقية الدول المغاربية، إذ يعود تاريخ تأسيس أول بنك إسلامي لسنة 1990م، وإلى غاية إنشاء بنك السلام الجزائر - ثاني بنك إسلامي بالجزائر - سنة 2008م لم تكن البنوك الإسلامية بدول المغرب العربي ذات شأن. ورغم عدم وجود إطار قانوني و تشريعي يميز بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، إلا أن البنكين (البركة و السلام) تمكنا من شق طريقتهم لتجاوز الكثير من التحديات التي تواجههما وتحقيق نتائج جيدة مقارنة بالبنوك الخاصة الأخرى العاملة بالجزائر.

مع عراقة تلك التجربة، إلا أن صدور قانون ينظم العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر تأخر كثيرا، وانتظر الجزائريون إلى غاية نهاية عام 2018 ليصدر النظام 02-18 الخاص بالمالية التشاركية والذي لم يجد طريقه التطبيق، ليصدر النظام رقم 02-20 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية الذي ألغى النظام 02-18، ليمهد الطريق لتبني منتجات التمويل الإسلامي على اختلاف أنواعها سواء من خلال البنوك التقليدية العامة والخاصة التي يمكنها فتح نوافذ خاصة بهذا الغرض أو البنوك الإسلامية الموجودة أصلا والتي كانت تشكل المنتجات والخدمات المالية الإسلامية التي تقدمها محدودة مقارنة بما يمكن أن توفره المالية الإسلامية.

لا تزال حصة البنوك الإسلامية في السوق المصرفية المحلية محدودة و هامشية لا تكاد تتجاوز نسبة 3% إلا قليلا، غير أن المأمول أن وضع الإطار القانوني للمالية الإسلامية سيرفع حصة التمويل الإسلامية بشكل معتبر، ولكي يتحقق ذلك فإن هناك العديد من المتطلبات الأخرى التي يجب أخذها بعين الاعتبار، لعل أهمها:²

__ إستكمال المنظومة التشريعية والأطر القانونية المنظمة لسوق الصيرفة الإسلامية، بما في ذلك العلاقة بين البنوك الإسلامية وبنك الجزائر (المركزي)، حيث إن من متطلبات توافق البنك مع مبادئ الشريعة الإسلامية أن تكون كل معاملاته متوافقة مع الضوابط الشرعية بما فيها علاقته بالبنك المركزي، علما أن بنك الجزائر إلى الآن لا يفرق في علاقته بين البنوك (تقليدية أو إسلامية).

__ التأكد من أن المنتجات والعقود التي يتم طرحها في السوق متوافقة فعلا مع ضوابط الشريعة الإسلامية وليست مجرد منتجات صورية، و هذا يستدعي هيئات رقابة شرعية، وإن كان النظام قد حدد ما يعرف بالهيئة الشرعية

¹ محمد فضال الشعار، أسس العمل المصرفي الإسلامي و التقليدي، ص81.

² الصناعة المالية الإسلامية بدول المغرب العربي الواقع و التحديات و الآفاق، ص43.

الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية و إن لم يحدد طريقة إنشائها وتعيين أعضائها، غير أن ما يجب الإشارة إليه هو أهمية أن تضم هذه الهيئة علماء في فقه المعاملات وخبراء ذوي تجربة عملية في مجال المصرفية الإسلامية. لن يجد المنتبع لبعض التجارب الرائدة في مجال المصرفية الإسلامية أو التجربة مملكة المغرب (التي سيأتي تفصيلها لاحقا وتعتبر تجربة ثرية) أفضل من الانطلاقة التي بدأت بها في الجزائر ، فقد كان النظام 20-02 الذي يؤطر عمل المالية الإسلامية شاملا لأهم المتطلبات الضرورية لإقامة نظام مصرفي إسلامي، ولأن المقصود الأساس بالنظام في البنوك التقليدية والتي تمثل الغالبية الكبرى من النظام المصرفي (97% من حجم المصارف العاملة)، فإن استكمال هذه المنظومة يستدعي إصدار الأدلة الإرشادية التي توضح آليات التطبيق وشروط المطابقة الشرعية، فضلا عن وضع إطار متكامل للحوكمة، فضلا عن المعالجات الضريبية والمحاسبية للمعاملات المالية الإسلامية وطرق الإفصاح وإعداد التقارير المالية وغيرها، وعلى أية حال، فإنه ما من تجربة ولدت كاملة، بل إن التطبيق دوما ما تشوبه بعض التحديات التي تتضح مع الممارسة، و هي بكل تأكيد تحديات يمكن حلها أو تجاوزها، شرط وجود الرغبة في إنجاح التجربة وبالنسبة لقطاع التأمين التكافلي، فيظل التحدي الأكبر إلى الآن هو غياب نصوص قانونية تنظم عمل شركات التأمين التكافلي، و هذا لوحده في الحقيقة كاف ليشكل أكبر تحد للشركات الراغبة في تقديم خدمات التأمين التكافلي، ونفس الإشكال يطرح بالنسبة للصكوك¹.

ج_ آفاق الصيرفة الإسلامية في الجزائر:

إن واقع عمال المصارف الإسلامية وما خلفه من تنمية اقتصادية واستقطاب الأموال، أمام انتشاره الواسع، ووقوفه أمام التحديات في ظل العولمة الاقتصادية، يضعنا أمام آفاق مستقبلية: إن النجاح منقطع النظير والتوسع المسائل التي شهدته البنود و سلا دبة عمال المنتدى العلمي والتي حوز عددها 200 مما يجعل الجزائر مرشحة لدخول المزيد من هذه البنوك إليها ، خاصة العالمية الذي يستقطبها توسع الاستثمارات في الجزائر ، و يبقى المستفيد في الأخير المواطن و الاقتصاد الجزائري. مع تزايد عدد البنوك الإسلامية في الجزائر ، يجعل البنك المركزي يصدر قوانين خاصة لينظم بها التعامل مع البنوك الإسلامية . يمكن أن تستغل البنوك العاملة بالجزائر ذلك الوعي الشعبي والرغبة في التعامل مع البنوك الإسلامية في فتح فروع لها خاصة بالمعاملات المالية الإسلامية.

¹ سعيدة الأسود، أمين جديد، دراسة مقارنة تحليلية لمؤشرات عمل المصارف الإسلامية الجزائرية و المصارف التشاركية المغربية (1990 إلى 2019)، مذكرة تخرج ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، 2020، ص65.

إن التطور الهائل والمستمر في تقنيات العمل المصرفي تفرض على البنوك الإسلامية مواكبة هذا التطور بما يتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية وهذا بالاعتماد على إطارات مؤهلة بتكوين عال في الاقتصاد والمالية والشريعة¹.

المطلب الثالث: منهجية تطوير المنتجات المالية الإسلامية في الجزائر

1_ إستراتيجية تطوير المنتجات المالية الإسلامية في الجزائر

يجب أن تكون هناك منهجية واضحة لتطوير المنتجات المالية الإسلامية في الجزائر، ويكون ذلك على مستويين هما **أ_ المستوى الأول:**

مسرحة التطوير على مستوى الجوانب الشرعي، المديرية التشريعية وتتم من خلال :

__ الالتزام بمبادئ وأسس المعاملات المالية الإسلامية: حيث يتم التكوين والتأهيل لأخصائي التطوير ويوضع

نظام تعليم وتدريب مناسب بضبط تخريج خبراء ومتخصصين في تطوير المنتجات المالية الإسلامية.

__الالتزام بالفتاوى والأحكام الشرعية، من خلال وضع نظام عام للمستوى يضبط النظر والاجتهاد الفقري في المعاملات المالية والمصرفية، ويحد من التناقض والخلافات.

ب_ المستوى الثاني:

من حية التطوير على مستوى الجوانب السني وحرفية هبة) تم تقسيم مراحل تطوير المنتجات المالية الإسلامية، الى ست مراحل أساسية في ضوء الممارسات والتطبيقات المتعة هي :

__ثقافة المؤسسة : ويقصد بها الكيفية التي تنظر فيها المؤسسة ككل إلى عملية تطوير المنتج ، والثقافة والبيئة الابتكارية التي درسها في نفوس موظفيها وتسعى إلى تعميمها بينهم .

__تحديد احتياجات العملاء : وتعني الكيفية التي يتم فيها التوصل مع العملاء الحاليين والمستهدفين ، درست احتياجاتهم، تمهيدا لتلبية تلك الاحتياجات، من خلال منتجات مالية اسلامية

__إستراتيجية المنتج: وذلك من خلال وضع رؤية واضحة لما تقتضيه عملية التسويق واحتياجات السوق، من خلال حنش تفاعل بين معطيات البيئة الخارجية التي تعمل فيها المؤسسة التنظيمية والتشريعية والسوقية) مع معطيات البيئة الداخلية المؤسسة

__توليد الأفكار وانتخاب أفضلها: من خلال الأساليب والطرق والوسائل التي يتم استخدامها في توليد الأفكار حول المنتجات المالية الجديدة، ومن ثم انتخاب أفضلها لتطويرها إلى منتجات حقيقية

¹ ناصر سليمان، العمل المصرفي الجزائري واقع و آفاق ، دراسة تقييمية مختصرة، 6.5 نوفمبر 2001، قالمة ، الجزائر، 2001، ص66.

ـ **تصميم المنتج** : ويقصد بها القدرة الكافية على تحديد تفاصيل المنتج والمواد المستخدمة في تصميمه، واجراءات وسياسات النشيد وسماته القانونية والشرعية والتكنولوجية.¹

ـ **إطلاق المنتج** : أي دراسة الكيفية التي يتم فيها إطلاقات المنتج في السوق، والتحضير اللازمة قبيل هذه العملية، من إجراءات تسويقية وترويجية واختبارات أولية على المنتج

2. **سبل وآفاق تطوير المنتجات المالية الإسلامية في السوق الجزائري**: يمكن تلخيص سبل وآفاق تطوير المنتجات المالية الإسلامية في الجزائر كما يلي:

أـ **التأطير القانوني والشرعي والضريبي** :

ـ **التأطير القانوني**: بالرغم من صدور النظام رقم 18 02 المتعلق بالصيرفة التشاركي الا انه كان متأخرا في الجزائر ولم يكن شاملا، لذا لا بد من وضع إطار قانوني متناسب للمعاملات المالية الإسلامية خاصة قانون التكافل وقانون الصكوك، وذلك عن طريق تعيين لجنة من المتخصصين مكونة من فقهاء في الشريعة الإسلامية ومستشارين قانونيين وخبراء في الاقتصاد والمالية، مع اعتماد المعايير الشرعية الدولية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وكيفية صرحها على العملاء .²

ـ **التأطير الشرعي** : وذلك من خلال إنشاء لجنة شرعية السابقة بهدف تأطير منتجات الصيرفة والتأمين الإسلاميين من الناحية الشرعية، ولضمان احترامها للقواعد العامة الفقه المعاملات المالية الإسلامية، ولتعزيز الثقة وبعث الطمأنينة في نفوس الزبائن والعملاء بخصوص مطابقة هذه المنتجات للشريعة الإسلامية وهذا يبلور عمل هذه البيئة في اختصاصين جوهريين هما :³

ـ **الفتوى**

ـ **الرقابة الشرعية**

ويتم ذلك عن طريق :⁴

ـ فحص العقود والاتفاقيات والسياسات والمنتجات والمعاملات، وعقود التأسيس والنظم الأساسية والقوائم المالية وتقارير المراجعة الداخلية وتقارير عمليات التفتيش .

¹ منيرة باس،نبيلة فالي، واقع صناعة المنتجات المالية الإسلامية في الجزائر و آفاق تطويرها، منشورات مخبر الإصلاحات الإقتصادية الاستراتيجية و الاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة . القليعة .

² بنك التنمية المحلية، آفاق و تطوير المنتجات الصيرفة الإسلامية في الجزائر، ص3، من موقع الإلكتروني-04-04finance04-04www.apn.drjp.com.documents 2018,

³ عبد الحميد محمد البعلي، الرقابة الشرعية الفعالة في المؤسسات المالية الإسلامية ، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي ، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1426هـ الموافق لـ 2005م، ص11.

⁴ المرجع السابق، ص29.28.

- إصدار القرارات والإرشادات والإجراءات اللازمة لتصحيح ووضع مسيرة العمل ووضع ضوابط العمل والقواعد اللازمة للأنشطة كافة .

- ابداء، الراي والمشورة والمناقشة والمعونة، في تحسين الأداء و اولويات الاستثمار وكيفية توزيع الزكاة .

- متابعة ومراجعة جهة العمليات التحقق من خلوها من أي محذور شرعي.

- وضع نماذج العقود والخدمات، وتعديلها، وتطويرها عند الاقتضاء.

ج- التأطير الضريبي: يقصد بالتأطير الضريبي تكييف النظام الضريبي ليتوافق ويتماشى مع منتجات الصيرفة

والتامين الإسلاميين كون النظام المتواجد حاليا لا يراعي خصوصيات هذه المنتجات ولا يعطيها تصنيفا محددًا، إذ

لا يمكن التعامل مع المؤسسات الناشطة في هذا المجال كمؤسسات تجارية بما يعرضها للازدواج الضريبي، مما يؤثر

اي تكلفة المنتجات المالية الإسلامية بالنسبة للزبائن مقارنة بنظيرها التقليدية ¹.

د- التكوين والتأهيل البشري: يتطلب إعداد العاملين في مجال المالية الإسلامية أمين هما: ²

الأول مصرفي: يشتمل على العمل المصرفي التقليدي نفسه ، مع استبعاد كل ما تترتب عنه فوائد ربوية

الثاني شرعي: يستوعب صيغ التمويل والاستثمار الشرعية من مرابحة ومضاربة وبيع اجل واجارة، وغيرها من

الصيغ لذا لا بد من إعداد العاملين المؤهلين فنيا وشرعيا، والتي يجب أن تتوفر فيهم الشروط التالية : ³

- الإمام بالأساسيات والعلوم الإدارية والتمويل والاقتصاد والجوانب الشرعية، والمعايير المطلوبة

- توافر الية لاتخاذ القرار داخل الشركة، علاوة على ذلك أن القناعة بالعمل المالي الإسلامي هي الأساس

فالموضوع ليس صيغة أو مهنة .

- التدريب ودراسة أساسيات الموضوع، والتطبيقات في الجوانب الشرعية و الفنية.

وفي سبيل ذلك، لا بد من إنشاء أقسام ومراكز بحوث متخصصة في دراسة الاقتصاد الإسلامي على مستوى

الجامعات الجزائرية، وعقد المؤتمرات والدوريات العلمية المتخصصة لتعميم ثقافة التمويل الإسلامي.

هـ- فتح نوافذ وفروع مخصصة للصيرفة الإسلامية في البنوك العمومية:

¹ بنك التنمية المحلية، مرجع السابق، ص7.

² دار المراجعة الشرعية أدوات التأهيل المتكامل للعاملين في المؤسسات المالية الإسلامية و دور الهيئات الشرعية و المعاهد في تدريبهم شرعا، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الخامس للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، مملكة البحرين، 17.18 شوال 1426 هـ الموافق لـ19-20 نوفمبر 2005، ص7.

³ رزان عدنان، نمو العمال المالي الإسلامي أسرع من توافر الكوادر المؤهلة الموارد البشرية ، كم بلا نوع من الموقع

http://www.kantakji.com/files/ma_mage/8521.txt

ويكون لك من خلال إشراك البنوك العمومية وادماجها أكثر في هذا المجال وذلك بفتح نوافذ اسلامية ، على مستواها لتمييز :

- التنوع في تمويل جل التصدعات بما فيها الشركات و الخواص .
- توفرها على شبكة تغطي كل الوطن، مما قد يساهم في خلق سوق مالي خاص بالصيرفة والتأمين الإسلاميين .
- امتلاك ثقة الزبائن والمتعاملين .

و إرساء نظام التأمين التكافلي : يتم نشاط شركات التأمين التكافلي في الجزائر وفق قانون النامي تجاري، حيث لا يتضمن هذا الأخير على أي تقنين ينظم العلاقات التعاقدية بين أطراف التأمين التكافلي من جهة الوثائق وصندوق المساهمين ، ولا يفرق بين الذمة المالية للصندوق ولا يعترف بفائض وعجز تأميني مما يجعل من القانون غير ملائم لنشاط التأمين التكافلي.¹

إن تطوير المنتجات المالية الإسلامية مرهون بإرساء نظام التأمين التكافلي كأولوية من الأولويات خالي اعتبار انه سيتم اصدر التشريع الخاص بالتأمين التكافلي في نهاية سنة 2019، حيث أن نص المشروع موجود ومقترح من قبل المجلس الوطني للتأمين بالشراكة مع مؤسسات التأمين المعتمدة في الجزائر باعتباره أحد ركائز المالية الإسلامية **ز إرساء نظام الصكوك الإسلامية وتعديل القانون 03/04:**

من اجل تفعيل السوق المالية الاسلامية في الجزائر لا بد من تعديل القانون التجاري وتعديل القانون رقم 03/04 المتعلق ببورصة القيه المقولة، حتى تتمك ومراقبة عمليات البورصة COSOB الموافقة على إصدار الصكوك بوجود نص قانوني، وقد أكد المدير العام لشركات COSOB ان بورصة الجزائر مهمة بإطلاق صكوك إسلامية، غير أن القانون المعمول به حاليا لا يسمح بذلك.²

وقد شرعت COSOB في البحث عن الأطر المناسبة لإصدار الصكوك في بورصة الجزائر بدعوة وزارة المالية الى انشاء لجنة تضم وزارة المالية وبنك الجزائر ولجنة البورصة ومديرية الضرائب المتخصصة في الاقتصاد الاسلامي من القوانين والاساتذة الجامعيين لإنجاز تقرير حول مفهوم الصكوك وأنواعها وطبيعتها القانونية والمعالجة الضريبية الملائمة لهذا ليكون الإطار لصياغة قانون الصكوك.³

¹ بنك التنمية المحلية، مرجع السابق، ص9.

² حمزة شودار، الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بين التجارب الدولية و المعوقات القانونية المحلية : دراسة استقصائية الواقع و تطورات المالية في العالم ، مجلة العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة سطيف1، العدد15، 2015، ص359.

³ محمد هشام القاسمي الحسني، عرض تجربة مصرف السلام الجزائري في التمويل الإسلامي ، ورقة عمل مقدمة إلى اليوم الدراسي حول التمويل الإسلامي ، واقع و تحديات ، جامعة الاغواط ، 09 ديسمبر 2010، ص14.

ملخص الفصل :

تناولنا في هذا الفصل الصيرفة الإسلامية من جانب الإطار المفاهيمي النظري ، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى واقع العمل بالصيرفة الإسلامية بالجزائر و الوقوف على البنوك الإسلامية من جهة و النوافذ الإسلامية لدى البنوك التقليدية من جهة أخرى من حيث المفاهيم ، الخصائص ، الأهداف ، المنتجات و الخدمات و مصادر أموال إستخداماتهم ، إذا تبين أن البنوك الإسلامية و النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية الجزائرية ركيزة أساسية في النظام المالي و المصرفي نظرا لخصوصية معالجتها التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية أسلوبا و منهاجا .

أما المبحث الثاني قتم التطرق إلى آفاق و مستقبل الصيرفة الإسلامية بالجزائر ليتم التعرف على التحديات و الدوافع التي تواجد البنوك و النوافذ الإسلامية المتواجدة و وقوفا على الاستراتيجيات و الحلول اللازمة و البدائل الواجب تحسيدها التي تؤدي بالجزائر للنجاح حول تبني الصيرفة الإسلامية و هذا لهدفها و طموحها نحو التوجه لإنشاء مصارف إسلامية متكاملة .

الفصل الثاني

دراسة ميدانية

دراسة حالة بنك البركة الجزائري

. وكالة المسيلة 411 .

تمهيد:

بعد ما تعرفنا بالتطرق في الفصل الأول لواقع و آفاق الصيرفة الإسلامية في الجزائر من خلال تبيان مفهوم ،مبادئ ، أهمية ،أهداف ، منتجات و خدمات ، مصادر و استخدامات الصيرفة الإسلامية و هذا ما شمله المبحث الأول ، و من ثم يليه المبحث الثاني حول آفاق و مستقبل إضافة إلى متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر و استراتيجيات القيادية نحو التنمية و الرفع من مستوى العمل المصرفي الإسلامي و ما يتوافق مع أحكام شريعتنا الإسلامية ، و هذا كدراسة نظرية ، أما الآن سنتعرف على فصلنا الثاني من المذكرة كدراسة تطبيقية حيث تم اختيار بنك البركة الجزائري وكالة المسيلة حيث سنقوم بالتعرف عليه و على الصيغ و الأدوات التمويلية المتعامل بها و شروط الاستفادة و هذا كله سنتعرف عليه من خلال تقسيمنا للفصل إلى ثلاثة مباحث و هي كالتالي :

المبحث الأول: البطاقة الفنية لبنك البركة

المبحث الثاني : تقديم التطبيق العملي للخدمات و المنتجات التمويلية الإسلامية بوكالة بنك البركة المسيلة

.411

المبحث الأول: البطاقة الفنية لبنك البركة

تعتبر مجموعة البركة المصرفية (ABG) مؤسسة مالية تعمل في مجال الصيرفة الإسلامية متخصصة في صناعة الخدمات المالية الإسلامية حيث تميزت بمبادراتها التكويرية في كافة مجالات المعاملات المالية الإسلامية و خاصة في مجال تطوير الصيغ و الأدوات المالية الخاضعة للشريعة الإسلامية ، و يعتبر بنك البركة أول بنك إسلامي في الجزائر ، و هو يحاول تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في معاملاته المصرفية خاصة في مجال التمويل و الاستثمار .

المطلب الأول: تقديم لبنك البركة الجزائري

أولا : مجموعة البركة :

مجموعة البركة المصرفية ش.م.ب مرخصة كمصرف جملة إسلامي من مصرف البحرين المركزي ، و مدرجة في بورصتي البحرين و ناسداك دبي ، و تعتبر البركة من رواد العمل المصرفي الإسلامي على مستوى العالم ، حيث تقدم خدماتها المصرفية المميزة إلى حوالي مليار شخص في الدول التي تعمل فيها و منحت الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف تصنيفا ائمانيا من الدرجة A (bh) + (الطويل المدى)/A2(bh) (القصير المدى) على المستوى التصنيف الوطني ، كما منحت مؤسسة ستاندرد أندبوز العالمية المجموعة تصنيفا ائمانيا بدرجة BB (المدى الطويل) و B (المدى القصير).

و تقدم بنوك البركة منتجاتها و خدماتها المصرفية و المالية وفقا لأحكام و مبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء في مجالات مصرفية التجزئة ، التجارة و الاستثمار بالإضافة إلى خدمات الخزينة ، هذا و يبلغ رأس المال المصرح به للمجموعة 2.5 مليار دولار أمريكي .

و للمجموعة إنتشار جغرافي واسع ممثل في وحدات مصرفية تابعة و مكاتب تمثيل في 16 دولة ، حيث تدير أكثر من 70 فرع ، و للمجموعة حاليا وجود قوي في كل من تركيا،الأردن،مصر،الجزائر، تونس،السودان، البحرين، باكستان،جنوب إفريقيا،لبنان،سورية،المملكة العربية السعودية ،المغرب بالإضافة إلى فرع واحد في العراق و مكثي تمثيل في كل من اندونيسيا و ليبيا .¹

ثانيا: نشأة و تعريف بنك البركة الجزائري:

أنشئ بنك البركة الجزائري في 20 ماي 1991 كشركة مساهمة في إطار أحكام القانون رقم 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد و القرض، برأس مال يقدر بـ 500 مليون دينار جزائري مقسمة (50.000.000) إلى 500.000 سهم ، قيمة كل سهم 1000 دج و يشترك في مناصفة كل من :

¹ عاد زهير و آخرون ، تمويل المشاريع الصغيرة من خلال صيغ التمويل الإسلامي،مذكرة تخرج ماستر،جامعة حمه لخضر بالوادي،2018،ص42.

__بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR) بنسبة 50%.

__شركة البركة القابضة البحرين بنسبة 50% .

بدأ البنك مزاوله نشاطه في أوائل نوفمبر عام 1991 ، و يقوم بإدارته مجلس إدارة بتكون من 3 إلى 7 أعضاء تختارهم الجمعية العامة العادية كما يتم إنهاء مهام اي عضو منهم من قبلها ، و هو عبارة عن بنك تجاري تخضع الاسلامية ، يقع مقره الرئيسي بالجزائر العاصمة بحي بوثلجة هويدف فيلا رقم 03 بن عكنون ، و في إطار قانون رقم 03-11 المؤرخ في 26 سبتمبر 2003 ، فالبنك الحق في مزاوله جميع العمليات البنكية من تمويلات و استثمارات ، و ذلك موافقا مع مبادئ أحكام الشريعة الإسلامية .

و يتكون حاليا من 32 وكالة بالمناطق التالية :

الجزائر العاصمة (08 وكالات) ، البليدة ، تيزي وزو ، الشلف ، بجاية ، برج بوعرييج (وكالتين) ، مسيلة ، سطيف (وكالتين) ، مستغانم ، باتنة ، قسنطينة (وكالتين) ، بسكرة ، عين ميله ، الأغواط ، سكيكدة ، وهران (وكالتين) ، غرداية ، وادي سوف ، و يبلغ حاليا رأس مال البنك حوالي 20 مليار دج (20.000.000.00 دج)

ثالثا : فكرة الإنشاء :

طرحت فكرة إنشاء بنك إسلامي على مستوى رئاسة الجمهورية في بداية عهد الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد ، حيث بدأت في سنة 1984 الإتصالات الأولية بين الجزائر متمثلة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية و شركة دلة البركة الدولية و قد نتج عن هذا الإتصال تقديم قرض مالي للجزائر قيمته 30 مليون دولار خصص لتدعيم التجارة الخارجية و استمر الوضع على حاله إلى غاية نوفمبر 1986 أين حدد إتصال ثان بين الجزائر و شركة دلة البركة القابضة حيث عقدت هذه الأخيرة ندوتها الرابعة بالجزائر في نزل الأوراسي ، و أهم ما نوقش في هذه الندوة فكرة إنشاء بنك إسلامي بالجزائر و من نتائج هذه الندوة إنشاء لجنة تقوم بمتابعة ما يلي :

__متابعة تطوير سائر وجوه التعاون القائمة بين القطاعات المختلفة في الجزائر و بين دلة البركة بهدف تطوير الصادرات و التبادل التجاري مع بلدان العالم الإسلامي .¹

¹ بلقاسمي بلال ، بلحسن يوسف : " تمويل المشاريع الصغيرة من خلال صيغ التمويل الإسلامي ، مذكرة تخرج ماستر إدارة مالية ، جامعة محمد البشير الإبراهيمي ، برج بوعرييج ، 2020/2021، ص43.

رابعاً: المراحل التي مر بها بنك البركة الجزائري

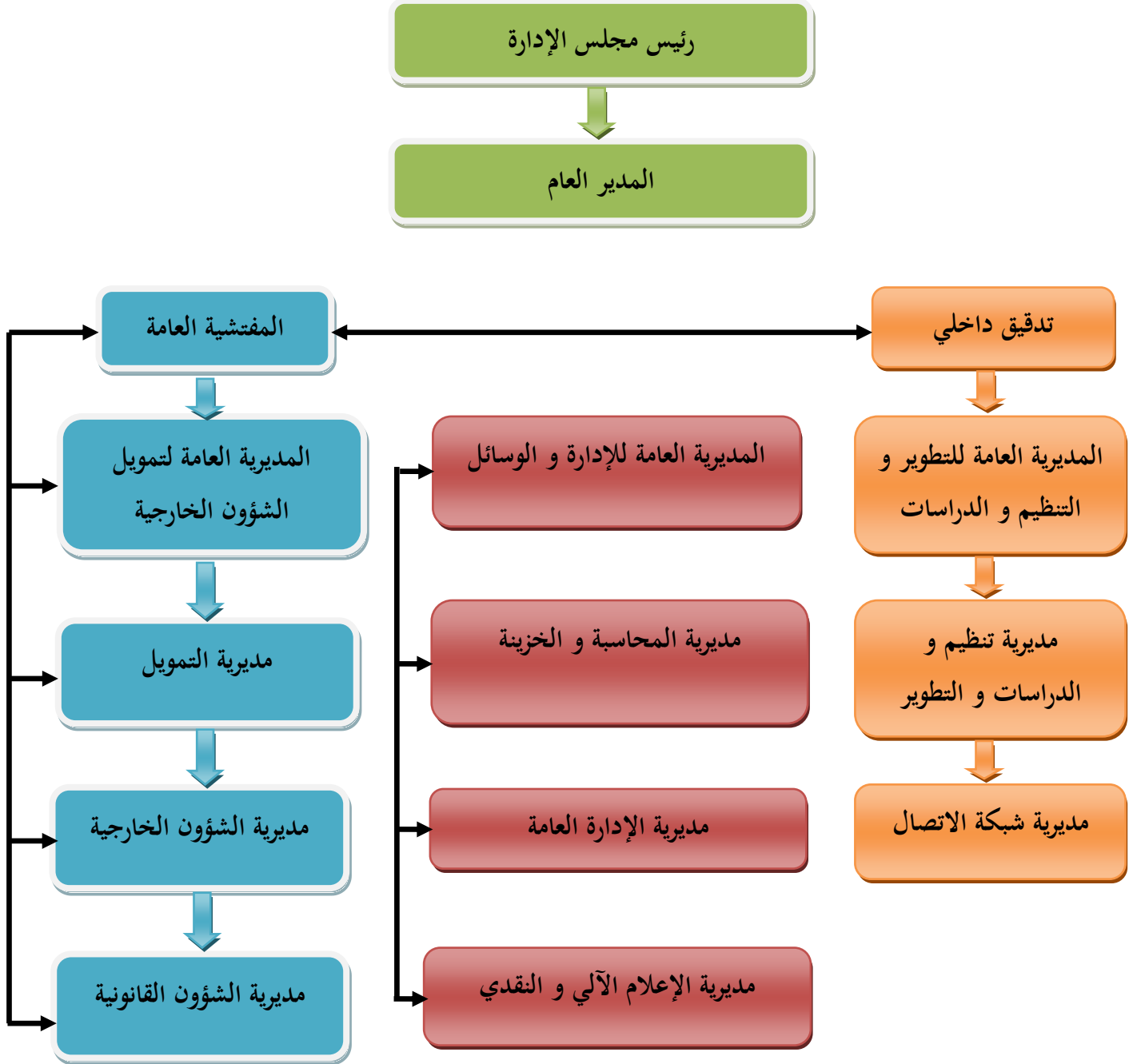
- _1991: تأسيس بنك البركة الجزائري.
- _1994: الاستقرار و التوازن المالي للبنك.
- _1999 : المساهمة في تأسيس شركة التأمينات "البركة و الأمان".
- _2000 : المرتبة الأولى بين البنوك ذات الرأس المال الخاص .
- _2002: إعادة الانتشار في قطاعات جديدة في السوق بالخصوص المهني و الأفراد.
- _2003: إنشاء شركة للتقنية العقارية "دار البركة" برأسمال (1.550.000.000) دينار جزائري.
- _2006: زيادة رأسمال البنك إلى 2.5 مليار دينار جزائري (2.500.000.000 دج).
- _2009: زيادة ثانية لرأسمال البنك إلى 10 مليار جزائري (10.000.000.000 دج).
- _2015: إنشاء معهد للبحوث و التدريب في الصيرفة الإسلامية (IRFI).
- _2015: إنشاء شركة للخبرات العقارية "" برأس مال قدرة (15.000.000 دج).
- _2016: الزيادة في مجال التمويل الاستهلاكي على مستوى القطر الجزائري.
- _2017: زيادة ثالثة لرأسمال البنك إلى 15 مليار دينار جزائري (15.000.000.000 دج)
- _2018: من بين أحسن وحدات مجموعة البركة المصرفية من حيث المردودية .
- _2018: أحسن مصرف إسلامي في الجزائر للسنة السادسة على التوالي (تصنيف GLOBAL FINANCE).
- _2019: من أبرز البنوك على مستوى الساحة المصرفية الجزائرية .
- _2020: زيادة رابعة لرأسمال البنك إلى 20 مليار دينار جزائري (20.000.000.000 دج).¹

خامساً: تنظيم بنك البركة الجزائري

طبقاً لقرارات مجلس لإدارة المنعقد بتاريخ 1999/04/12 المتعلق بتعديل الهيكل التنظيمي العام للبنك ، فقد قرر هذا المجلس إصدار هيكل تنظيمي جديد للبنك و يعوض الهيكل التنظيمي اسابق المصادق عليه في 1993/12/30.

¹ الموقع الرسمي لبنك البركة الجزائري : http://www.abaraka_bank.com

الشكل رقم (06): يبين الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري



المصدر : www.albarak-bank.com

المطلب الثاني: موارد و استخدامات بنك البركة الجزائري

أولا : موارد بنك البركة الجزائري

تتمثل موارد أي بنك في موارد ذاتية و أخرى خارجية، و بنك البركة كغيره من البنوك موارد تنقسم إلى موارد ذاتية و موارد خارجية.

1_ الموارد الذاتية : و تتضمن ما يلي :

أ_ رأس المال الاجتماعي : هو أحد المصادر الداخلية للبنك ، و يتمثل في الأموال التي بدأ بها نشاطه عند التأسيس بالإضافة إلى أموال المساهمين ، و يقدر رأس المال الاجتماعي لبنك البركة الجزائري حوالي 20.000.000.000 دج.

ب_ الاحتياطات: تمثل الاحتياطات جزء من الأرباح المحققة و التي توضع كاحتياطي لدعم المركز المالي للبنك ، حيث قدرت في سنة 2015 بـ 5643187112.98 دج.

ج_ الأرباح المحتجزة: و هي الأرباح التي تم تحقيقها خلال السنة المالية التي يتم احتجازها لإعادة استثمارها بهدف دعم المركز المالي للبنك.

2_ الموارد الخارجية : تمثل الودائع لدى البنك الإسلامي الجانبي الرئيسي للموارد الخارجية و التي يحصل عليها من قبل الأفراد و المؤسسات و هي تنقسم إلى ثلاثة أنواع :

أ_ الودائع: تتمثل في الودائع تحت الطلب و حسابات الادخار و وودائع لأجل، و هذا النوع من الودائع لا يدفع عليه البنك أرباح، و قدرت قيمة هذه الودائع سنة 2015 بـ 154562 مليون دينار جزائري مسجلة زيادة قدرها 28794 مليون دينار جزائري أي بنسبة 22.89% مقارنة بالسنة المالية 2014.¹

ثانيا: استخدامات بنك البركة الجزائري

يقوم البنك في سبيل تحقيق أهدافه بأعمال و تأدية خدمات أهمها ما يلي:

1_ الخدمات المصرفية:

أ_ قبول الودائع النقدية و فتح الحسابات الجارية و حسابات الإيداع المختلفة و تأدية قيمة الشيكات المسحوبة ، و تحصيل الأوراق التجارية ، و تحويل الأموال في الداخل و الخارج ، و فتح الإعتمادات المستندية و تبليغها ، و إصدار الكفالات المصرفية و خطابات الضمان و كتب الإعتماد الشخصي و بطاقات الائتمان و غير ذلك من الخدمات المصرفية .

¹ وثائق مقدمة من طرف بنك البركة الجزائري ، المسيلة 411 .

ب_ التعامل بالعملات الأجنبية في البيع و الشراء على أساس السعر الحاضر دون السعر الآجل و يدخل في نطاق التعامل المسموح به حالات الإيداع المتبادل بدون فائدة للعمليات المختلفة الجنس حسب الحالة.

ج_ إدارة الممتلكات و غير ذلك من الموجودات القابلة للإدارة المصرفية على أساس الوكالة بالأجر .

د_ القيام بدور الوصي المستشار لإدارة الشركات ، و تنفيذ الوصايا وفقا لأحكام الشرعية و القوانين الوضعية و بالتعاون المشترك مع الجهات ذات الاختصاص .

2_ الخدمات الإجتماعية :

أ_ تقديم القرض الحسن للغايات الإنتاجية في مختلف المجالات المساعدة على تمكين المستفيد من القرض لبدأ حياته المستقلة أو تحسين مستوى معيشته و دخله.

ب_ إنشاء و إدارة الصناديق المخصصة لمختلف الغايات الإجتماعية المعبرة أو أية أعمال أخرى مما يدخل في عموم الغايات المستهدفة .

3_ التمويل و الاستثمار :

أ_ تقديم التمويل اللازم كلياً أو جزئياً في مختلف الأحوال و العمليات القابلة للتصفية الذاتية، و يشمل ذلك أشكال التمويل بالمضاربة و المشاركة المتناقصة و بيع المراجعة للآمر بالشراء و غير ذلك من الصور المماثلة.

ب_ توظيف الأموال التي يرغب أصحابها في استثمارها المشترك مع سائر الموارد المتاحة لدى البنك و ذلك وفق نظام المضاربة المشتركة، و يجوز للبنك في حالات معينة أن يقوم بالتوظيف المحدد حسب الاتفاق الخاص بذلك.

4_ تصرفات و أعمال أخرى :

أ_ إبرام العقود و الاتفاقيات مع الأفراد و الشركات و المؤسسات المحلية و الأجنبية.

ب_ تأسيس الشركات في مختلف المجالات و لا سيما المجالات المكتملة لأوجه نشاط البنك .

ج_ تملك الأصول المنقولة و غير المنقولة و بيعها و استثمارها و تأجيرها و استئجارها بما في ذلك أعمال استصلاح الأراضي المملوكة أو المستأجرة و تنظيمها للزراعة و الصناعة و السياحة و الإسكان.

د_ إنشاء صناديق التأمين الذاتي و التأمين التعاوني لصالح البنك أو المتعاملين معه في مختلف المجالات.

هـ_ تلقي الزكاة و قبول التبرعات و الإشراف على إنفاقها في المجالات الإجتماعية المخصصة لها و الغايات المعبرة.

و_ الدخول في اتحادات مهنية محلية ، إقليمية و دولية ، و خاصة الاتحادات الرامية إلى توطيد العلاقات مع البنوك الإسلامية .¹

¹ الموقع الرسمي لبنك البركة : http://www.abarak_bank.com

المطلب الثالث: خصائص و أهداف بنك البركة الجزائري

أولاً: خصائص بنك البركة الجزائري:

يتميز بنك البركة الجزائري بعدة مميزات و خصائص تتمثل في:

1_بنك المشاركة : يعتمد بنك البركة على المبادئ التي نصت عليها الشريعة الإسلامية في باب أحكام المعاملات المالية و التي أطرها الفقهاء و المفكرون و المسلمون ضمن إطار أسموه بنظام المشاركة ، و هو بذلك يعتمد في عملياته التي يقوم بها على احترام أحكام الشريعة الإسلامية سواء ما تعلق منها بعلاقته مع المودعين و الممولين أو ما تعلق منها بأنشطته البنكية و الاستثمارية و التمويلية .

2_بنك مختلط : يشكل بنك البركة حالة استثنائية في عالم بنوك المشاركة الناشطة على الساحة الدولية ، و التي تعود أغلبها لرأس المال الخاص ، و ذلك لكون رأس مالها مختلط بين شركة خاصة عربية (شركة دلة البركة الدولية) و بنك عمومي جزائري (بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR).

3_بنك ينشط في بيئة بنكية تقليدية : يعمل بنك البركة الجزائري في بيئة خاضعة بالكامل للأطر و النظام الرقابية التي يعتمدها بنك الجزائر و المبنية على أسس ربوية مخالفة تماما لمبادئ البنك و القيم التي أنشئ في ضوئها ، هذا ما يجعل بنك البركة يشكل استثناء عن القاعدة العامة للنظام البنكي في الجزائر¹.

ثانيا : أهداف بنك البركة الجزائري :

يهدف البنك إلى تغطية الاحتياجات الاقتصادية في ميادين الخدمات المصرفية و أعمال التمويل و الاستثمار المنظمة على غير أساس الربا، أي العمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، و تتمثل أهدافه في ما يلي:

1_ تحقيق ربح حلال ، من خلال استقطاب الأموال و تشغيلها بالطرق الإسلامية الصحيحة ، و بأفضل العوائد ، بما يتفق بظروف العصر و مع مراعاة القواعد الإستثمارية السليمة .

2_ تطوير وسائل جذب الأموال و المدخرات و تشجيع التوفير العائلي و توجيهه نحو المشاركة في الاستثمار المصرفي غير الربوي من أجل دفع عجلة التنمية .

3_ توفير التمويل اللازم لسد احتياجات القطاعات المختلفة ، لا سيما القطاعات البعيدة عن أماكن الإستفادة من التسهيلات المصرفية التقليدية .

4_ التوسع على مستوى التراب الوطني ، و المساهمة في جميع قطاعات الإقتصاد الوطني ، و البحث عن مجالات أخرى لجذب الزبائن .

¹ وثائق مقدمة من طرف بنك البركة الجزائري ، المسيلة 411 .

- 5_ المحافظة على السمعة الحسنة و تحسين الخدمات المقدمة من طرف البنك .
- 6_ القيام بكافة الأعمال الاستثمارية و التجارية المشروعة مع دعم صغار المستثمرين و الحرفيين .
- 7_ إنشاء و تطوير النماذج المالية و المصرفية المتفقة مع مبادئ الشريعة الاسلامية باستخدام أحدث الطرق و الأساليب .
- 8_ تطوير أشكال التعاون مع البنوك و المؤسسات المالية الإسلامية في كافة المجالات و خاصة في مجال تبادل المعلومات و تطوير آفاق الاستثمار و تقديم التطوير اللازم للمشروعات المتفق على جدارتها الاقتصادية و الإجتماعية .
- 9_ تطوير سوق رأس المال الإسلامي و المساهمة في التوعية بأهمية التعامل وفق المبادئ الإسلامية. و من أجل تحقيق أهدافه تم وضع مجموعة من الخطط و الإستراتيجيات التي تساعده على تجنب الوقوع في المخاطر، و هي كالآتي:
- _تدقيق و تطوير نظام تسيير البنوك.
- _التحكم في التكاليف و وضع أدوات تحليل المردودية و متابعة النتائج .
- _تغطية السوق المحلية و توسيع مجال الاستثمارات ، و تنويع تشكيله المنتجات .
- _تدعيم الأموال الخاصة بالبنك .¹

المطلب الرابع : مبادئ و استراتيجيات بنك البركة الجزائري

يقوم بنك البركة الجزائري على مجموعة من المبادئ نستعرضها كما يلي :

أولا : مبادئ بنك البركة :

مبادئ بنك البركة تعتمد أساسا على الشريعة الإسلامية نتعرف عليها كما يلي :

- 1_ **الشراكة** : تجمع موظفيها بعملائنا روابط قوية تستند إلى معتقدات مشتركة تعد الضامن لعلاقات نقية و طويلة الأمد.
- 2_ **المشاركة** : تملك روح المشاركة المثالية، الكفيلة في آن واحد بتحقيق الأثر الحسن في حياة العملاء، و ضمان المصلحة العامة للمجتمع.
- 3_ **الجوارية** : تقدير للمجتمع ، و اعتباره محيط للعمل ، و واجب الاحترام الذي يكنه البنك لعملائه ، هما ضابطا للعلاقة الموسومة بالترحيب التلقائي النابع من القلب ، و الإصغاء و الخدمة المتميزة .

¹ وثائق مقدمة من طرف بنك البركة الجزائري، المسيلة 411.

4_الطمأنينة: تدار مصالح عملاء البنك بأعلى معايير الأخلاقية، التي تعتبر أداة إسهام لخلق مجتمع أفضل، ينشر الخير فيما حوله.

5_المساهمة الإجتماعية : التزام البنك رفقة عملائه بالمعايير الأخلاقية أداة إسهام لخلق مجتمع أفضل ، ينشر الخير فيما حوله ، و يرنو إلى الطهر الصفاء .

ثانيا : إستراتيجيات بنك البركة الجزائري :

عمل بنك البركة الجزائري على تحقيق مجموعة من الأهداف ، و لتحقيقها يتم و يجب وضع مجموعة من الاستراتيجيات أيضا و هي كالتالي :

- 1_تعزيز حقوق الملكية للبنك .
- 2_تحسين الحصة السوقية و تعزيز مكانة الزيادة للبنك في القطاعات المتواجد بها .
- 3_مواصلة تطوير التكنولوجيات المعلوماتية و التحول الرقمي .
- 4_مضاعفة التبادلات بين الوحدات .
- 5_توزيع أحسن لمحظة الزبائن بين القطاعات الثلاثة (الشركات، المهنيين، الخواص).¹

¹ الموقع الرسمي لبنك البركة : http://www.abarak_bank.com

المبحث الثاني : تقديم التطبيق العملي للخدمات و المنتجات التمويلية الإسلامية بوكالة بنك

البركة المسيلة 411.

بعد ما قدمنا و تعرفنا على ماهية بنك البركة الجزائري و ما يقدمه من أنشطة و مهام سنتعرف على بنك البركة الجزائري "وكالة المسيلة" كما يلي :

المطلب الأول : تعريف و موقع الوكالة :

1_تعريف الوكالة :

يعتبر بنك البركة المسيلة فرع من فروع بنك البركة الجزائري ، و هو ممثلة في مدينة المسيلة و كل الولايات التي يقوم بخدمتها ، أنشئت الوكالة في 09 ديسمبر 2018 و تحمل الوكالة رقم (411) ، يقوم الفرع بالنشاط البنكي الكامل الذي يقوم به الفرع الرئيسي بالجزائر من فتح حسابات ، قبول الودائع ، منح التمويلات بمختلف أنواعها و وفق صيغ إسلامية تمويلية و غيرها من الخدمات المصرفية .

2_موقع الوكالة :

تقع هذه الوكالة بحي غالية العيد ، بنايات 98/104 ، ولاية المسيلة ، و تسعى إلى تحقيق و توسيع مختلف خدماتها ، و العمل على تنفيذ سياسة التنوع الذي يجتهد على تحقيقها .

المطلب الثاني : مهام و تنظيم وكالة بنك البركة "المسيلة" :

على غرار فروع بنك البركة الجزائري في ربوع الوطن ، و إنتشار وكالاته فإن لوكالة المسيلة مهام و تنظيم تقوم بها سنستعرضها كآتي :

1.مهام وكالة بنك البركة المسيلة : تتمثل مختلف مهامها فيما يلي :

__إستقبال ملفات تمويل العملاء و مرافقتهم و مساعدتهم و الشرح لهم لجميع العمليات و الصيغ التمويلية الممنوحة .

__فتح حسابات جارية للعملاء بالعملة المحلية (الدينار الجزائري) أو العملة الأجنبية و قبول ودائعهم.

__أمر التحويل أو الدفع للعملاء في حدود إمكانيات الوكالة .

__التكفل بالعمليات مع الخارج أو العمل على تماشيا مع قواعد تبادل التجارة الخارجية .

2. الهيكل التنظيمي لوكالة بنك البركة "المسيلة 411":

إن عملية تنظيم و تعديل الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري و هذا على مستوى وكالته بالمسيلة تتم كما يلي :

أ_ مدير الوكالة : يعتبر السلطة الأولى في البنك و هو خاضع مباشرة لسلطة مدير الشبكة ، مدير الفرع هو المسؤول الأول عن التسيير و النتائج التجارية للفرع ، و هو ممثلة على المستوى المحلي ، تتمثل مهامه في :

_ تقديم التعليمات و التوجيهات لعمال الوكالة .

_ استقبال الزبائن في حالة وجود مشكل في التسوية .

_ السهر على تطبيق القوانين التي تدير البنك و تسييره .

_ الإمضاء على البريد .

ب_ نائب المدير : يخضع لسلطة مدير الفرع مباشرة ، و تتمثل مهامه في مساعدة المدير في تحقيق نشاطات و أهداف الفرع من جهة ، ضمان و تعويض المدير في حالة غيابه من جهة أخرى ، بالإضافة إلى القيام بالأعمال الإدارية للفرع و خاصة تسيير الموارد البشرية و العتاد و كذا الجانب المتعلق بالميزانية و أمن الفرع .

ج_ الأمانة : و هي المحافظة التي تحفظ الوثائق و المستندات المتعلقة بعمليات الوكالة ، و هي مكلفة بالبريد الوارد و الصادر من و إلى الوكالة و كذا حفظ السر المهني ، و تتمثل مهامها فيما يلي :

_ ضمان تسيير البريد (الإستسلام،الإرسال،التسجيل،الحفظ....).

_ القيام بالأعمال المكتبية .

_ ضمان وسائل الإعلام على مستوى الفرع (هاتف،فاكس،أنترنت.....).

_ توزيع الملاحظات و نشرها بأمر من المدير .

د_ المصلحة الإدارية : هي هيكل يتكفل بجميع المهام الإدارية ، يمكن حصر مهامها في النقاط التالية :

_ التكفل بالعوامل المادية و البشرية و بالمهن داخل الوكالة .

_ التسيير العادي للأعمال الإدارية و الوسائل العامة للوكالة .

_ يقوم المسؤول الإداري بعملية جرد الخدمات .

_ التكفل التام بشكاوي الزبائن و المتربصين .

ه_ مصلحة الصندوق : تقوم باستقبال الزبائن و خدمتهم و إعلامهم فيما يخص العمليات المقامة على عاتقها ، تتلخص مهامها في ما يلي :

_ فتح حسابات الزبائن و إستلام الدفعات من طرفهم أو سحب المبالغ لصالح .

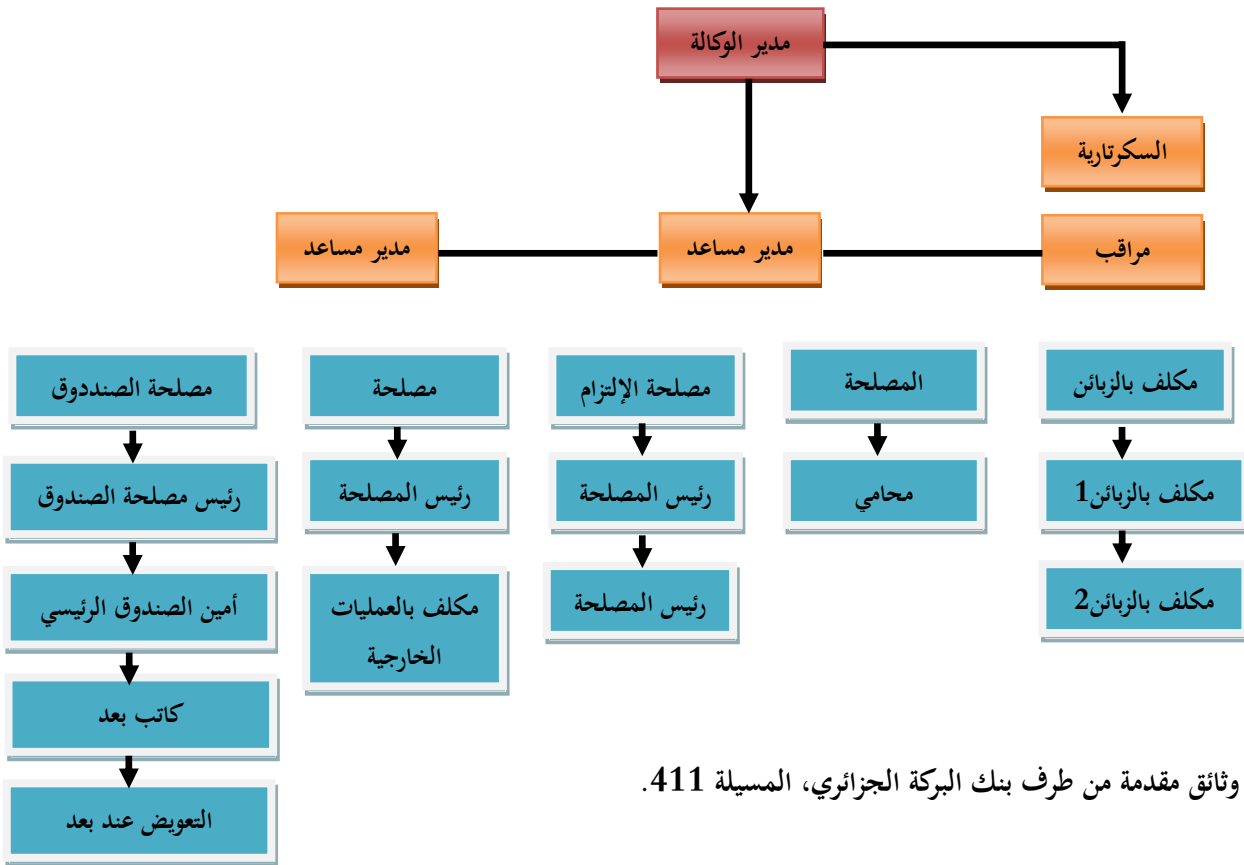
- _إلغاء الحساب ، استثمار في الحساب ، كشف عن الحساب .
- _النقل من حساب إلى حساب آخر و من بنك إلى بنك آخر .
- _ضمان الصكوك المسلمة من طرف البنوك الأخرى و تسليم صكوك بنكية .
- و_مصلحة المحفظة :** تقوم أساسا بمعالجة الأوراق التجارية و الشيكات في أوقات إيداعها من طرف الزبون و تحصيلها و تقديمها إلى الساحب من أجل التغطية ، تتم فيها ثلاث عمليات رئيسية هي :
 - _تسليم الصكوك .
 - _المقاصة .
 - _تحصيل الصكوك خارج المكان .
- ز_مصلحة المحاسبة :** تتمثل وظائفها الرئيسية في :
 - _مراقبة الوثائق المحاسبة المسلمة من طرف المصالح الأخرى و التحقق من الكتابات المحاسبية و الجرد .
 - _مراقبة العمليات التي تجري في المصالح الأخرى ، و أيضا التحقق من كتابات المحاسبة و الجرد.
 - _إنشاء وثائق محاسبية شرعية وقانونية للبنك و هذا في إطار القواعد المحاسبية المفروضة من طرف البنك المركزي.
 - _تأمين تسيير فعال للخزينة .
- ح_مصلحة الشؤون القانونية :** تلخص مهامها في :
 - _إعطاء وثائق الضمانات .
 - _التصريح بالملف لدى البنك المركزي.
 - _معالجة تسليم المستندات ، التحويلات و الإعادة إلى الوطن .
 - _معالجة رسائل فتح مستندات القروض للإستيراد و التصدير .
- _بعد إتمام دراسة ملف و الشروع في تنفيذ و تحديد التسديدات و الدفعات المستقلية مع آجال الإستحقاق ، و في حالة ما إذا إنقضت آجال الإستحقاق و لم يتم الوفاء بالدين يتم تحويل ملف التمويل إلى هذه المصلحة للفصل في القضية وفق النصوص القانونية ذات الطبيعة التحفظية أو الإكراهية .
- ط_مصلحة العمليات الخارجية :** تقوم بجميع العمليات الخاصة بالتجارة الخارجية و عمليات الإستيراد و التصدير كتوطين العمليات التجارية الخارجية و معالجة رسائل خطابات فتح الإعتماد المستندي ، و معالجة التسليمات المستندية كما تقوم بالتصريح بالملفات لدى بنك الجزائر .

ي_ مصلحة المنازعات : تقوم بدراسة الملفات التي وقع فيها نزاع من المتعاملين سواء كانوا طبيعيين أو معنويين ، تسهر الوكالة على حله و ذلك باللجوء إلى الجهات المعنية .

ك_ مصلحة التعهد و الإلتزامات : تتكفل بالنشاطات المتعلقة بدراسة و تحليل ملفات التمويل ، حيث تقدم الآراء حول الملفات المعالجة ، و ترسلها إلى المديرية المركزية للبت فيها كما تتكفل برخص التمويل و تقوم بمتابعة و مراقبة الإلتزامات الخاصة بالملفات المقبولة ، الضمانات المحددة في التراخيص و إعداد منح عقود الإلتزام ، بالإضافة إلى متابعة إستعمال التمويلات و متابعة جداول التسديد ، كما تتكفل أيضا بالشؤون القانونية الخاصة بتسيير عمليات التمويل .

في ختام هذا المبحث الذي تطرقنا من خلاله إلى تعريف و نشأة الوكالة و موقعها بالإضافة إلى المهام التي تقوم بها و تسعى إلى تجسيدها كلياً و من ثم عرضنا الهيكل التنظيمي و شرح كل مصلحة داخل تنظيم الوكالة البنكية "المسيلة 411" ، و نستنتج أن بنك البركة و على مستوى وكالته بالمسيلة و على المستوى العام عبارة عن منظومة مصرفية متكاملة تقوم على تلبية جميع إحتياجات عملائها و السهر على تطبيق و تجسيد القوانين المسيرة للبنك.¹

الشكل رقم (07): الهيكل التنظيمي لوكالة بنك البركة الجزائري "المسيلة 411"



المصدر: وثائق مقدمة من طرف بنك البركة الجزائري، المسيلة 411.

¹ الموقع الرسمي لبنك البركة الجزائري.

المطلب الثالث: الخدمات والمنتجات الإسلامية لبنك البركة الجزائري وكالة المسيلة 411

يعمل بنك البركة الجزائري و بوكالته بالمسيلة على تطوير و تنويع منتجاته و خدماته المقدمة للعائلات و الأفراد من جهة و الخدمات المقدمة للمؤسسات من جهة أخرى .

أولاً: الخدمات و المنتجات الإسلامية المقدمة للأفراد

لقد شهدت عوده التمويل الاستهلاكي اعادة بعث متوجه وتطويره "سيارة البركة" و "دار البركة" كما قام ايضا بإطلاق خدمات اخرى وسنقوم بتوضيحها كما يلي:

1_سيارة البركة: لتمكين الأفراد من اقتناء السيارات المصنعة او المركبة محليا بالأسعار و بشروط جد تنافسية وبصيغه تمويله موافقة للشريعة الإسلامية ، يتم اختيار السيارة من بين مجموعته واسعه من السيارات المنتجة محليا ويتم الطلب من البنك ويقوم بشرائها واعاده بيعها للفرد الذي تقدم بطلب وهذا وفق اجراءات وشروط محددة.

أ_شروط أهلية:

_أن يكون عمر الفرد لا يتعدى 70 سنة عند دفع اخر اخر قسط مداخل شهرية ثابتة ومنتظمة (50.000 دج و أكثر).

_أن يكون الفرد موظفا أو تاجرا أو مهني او متقاعدا أو ذو دخل.

_أن يكون الفرد مرسما مع أقدمية في العمل لا تقل عن 6 أشهر .

_مستحقات شهرية لا تتعدى 30% من المداخل الشهرية .

_هامش ضمان الجدية يتدئ من 20% من قيمة السيارة .

ب_طريقة التسديد:

_مستحقات شهرية لا تتعدى 30% من المداخل الشهرية .

ج_الهامش المطبق لشراء سيارة :

_يطبق بنك البركة الجزائري ربح إجمالي TEG يعادل 10.50 في السنة .

د_صيغ التمويل :

_المرابحة: المراجعة هي عملية بيع ثمن الشراء مضاف إليه هامش الربح معروف و متفق عليه بين المشتري و البائع (البيع بربح معلوم).

و يمكن للمراجعة أن تكتسي شكلين هما:

_عملية تجارية مباشرة ما بين البائع و مشتري.

__عملية تجارية ثلاثية ما بين المشتري الأخير (مقدم طلب الشراء) و بائع أول (المورد) و بائع وسيط (منفذ طلب الشراء).

و قد تم الأخذ بالصيغة الأخيرة هذه في العمليات المصرفية الإسلامية حيث يتدخل البنك بصفته المشتري الأول بالنسبة للمورد و كبائع بالنسبة للمشتري مقدم أمر الشراء (العميل) ، يشتري البنك السلع نقدا أو لأجل و يبيعها نقدا أو بتمويل عملية مضاف إليه هامش ربح متفق عليه ما بين الطرفين .

2_ دار البركة "لاقتناء منزل":

يقدم بنك البركة الجزائري بوكالته بالمسيلة خدمة تحت إسم "دار البركة لاقتناء منزل" ، و أي فرد يرغب في شراء منزل و ليس لديه الموارد المالية الكافية ، وكالة بنك البركة ترافقه في تحقيق هذا الطلب .
يختار الفرد منزلا من عند احد المقيمين العقاريين او احد الخواص و يقوم بالاتصال بالوكالة البنكية ، و ستقوم بواجب الخدمة بما تقتضيه .

أ_المزايا:

- _تمويل بصيغة المراجعة مصادق عليها من طرف الهيئة الشرعية للبنك.
- _أقساط شهرية ثابتة و محددة مسبقا.
- _فترة سداد من 12 إلى 60 شهر.
- _إمكانية إشراك الزوج او الزوجة في التمويل إذا كان الراتب أقل من 50.000 دج.
- ب_الشروط و التدابير اللازمة و ما يتوافق مع الشروط المطروحة .

_شروط الاستفادة:

- _أن يكون عمر الفرد لا يتعدى 70 سنة عند دفع آخر قسط.
- _أن يتمتع الفرد بدخل صافي شهري و مستقر (الحد الأدنى 40.000 دج).
- _أن يكون الفرد موظفا او تاجرا او مهنيا او متقاعد أو حرفيا .
- _أن يكون الفرد مرسما في وظيفة بعقد لمدة غير محددة (خبرة مهنية لمدة 6 أشهر كحد أدنى).
- _هامش ضمان الجدية يبتدئ من 10 من إجمالي قيمة المنزل .

ج_طريقة التسديد:

- _المستحقات الشهرية تحسب إلى الدخل الشهري الصافي و الثابت و لا تتعدى:
- _ 33% إذا كان الدخل الشهري الصافي و الثابت ما بين 40.000 دج و 49.000 دج

_ 40% إذا كان الدخل الشهري الصافي و الثابت ما بين 50.000 دج و 99.000 دج

_ 50% إذا كان الدخل الشهري الصافي و الثابت ما بين 100.000 دج فما فوق .

د_ الشروط المصرفية:

_ هامش ربح يعادل 7% إلى 7.5 %

_ هامش تفضيلي يعادل 6 % إلى 6.5 % لأصحاب حسابات ادخار البركة و استثمار البركة .

ه_ صيغة التمويل لاقتناء منزل :

يتم التمويل لاقتناء منزل عن طريق صيغة :

_ الإجارة المنتهية بالتمليك :

هم عقد إيجار أصول مقرون بوعده بالبيع لفائدة المستأجر و يتعلق الأمر بتقنية تمويل حديثة النشأة نسبيا، حيث

يتدخل في هذه العملية ثلاثة أطراف أساسين هم:

_ مورد الأصل (الصانع أو البائع).

_ المؤجر البنك او المؤسسة التي تشتري الأصل لغرض تأجيره لعميله .

_ المستأجر الذي يؤجر الأصل الذي يحتفظ بحق الاختيار في الشراء النهائي بموجب عقد التأجير .

ز_ المزايا:

_ تمويل بصيغة الإجارة المنتهية بالتمليك مصادق عليها من طرف الهيئة الشرعية للبنك.

_ الأقساط الشهرية محددة مسبقا .

_ إمكانية منع تأجيل سداد حتى 9 أشهر.

_ فترة سداد المنزل تصل إلى 20 سنة .

_ إمكانية إشراك الزوج او الزوجة او أحد أفراد العائلة (الأصول أو الأبناء) في التمويل إذا كان الراتب أقل من

40.000 دج.

3_ دار البركة بناء منزل :

_ بنك البركة يرافق الأفراد و العائلات الجزائرية المقيمة و الغير المقيمة من خلال تمكينهم لبناء ، و استجابة البنك

لتوقعات عملائه ، و من أجل الحصول على الموافقة و الطلب المقدم للبنك من أجل بناء منزل يتم إتباع

الإجراءات و الشروط كما يلي :

أ_ شروط الاستفادة:

- _ أن يكون عمر الفرد لا يتعدى 70 سنة عند دفع آخر قسط.
- _ أن يتمتع الفرد بدخل صافي شهري و مستقر (الحد الأدنى 40 الف دينار جزائري ، 40.000دج).
- _ أن يكون الفرد موظفا أو تاجرا او مهنيا أو صاحب مهنة حرة أو حرفيا .
- _ أن يكون مرسما في وظيفة بعقد لمدة غير محددة (خبرة مهنية لمدة 6 أشهر كحد ادنى).
- _ هامش ضمان الجدية يتدئ 10 من إجمالي قيمة البناء .

ب_ طريقة التسديد:

- _ المستحقات الشهرية تحسب بالنظر إلى دخل الفرد الشهري الصافي و الثابت .
- _ 33% إذا كان الدخل الشهري الصافي و الثابت للفرد يتراوح ما بين 40.000دج و 49.000دج.
- _ 40% إذا كان الدخل الشهري الصافي و الثابت للفرد يتراوح ما بين 49.000دج و 100.000دج.
- _ 50% إذا كان الدخل الشهري الصافي و الثابت للفرد يفوق 100.000دج.

ج_ الشروط المصرفية:

- _ هامش الربح يعادل من 7 % الى 7.5 %.
- _ هامش تفضيلي يعادل 6 % الى 6.5 % . بالنسبة لأصحاب حسابات ادخار البركة و استثمار البركة.

د_ صيغة التمويل:

صيغة التمويل لبناء منزل تتم عن طريق ما يلي :

_ **إجارة موصوفة في الذمة:** هي صيغته يقوم بها من خلال المصرف بشراء اصول منقولة او غير منقولة موصوفة في الذمة بناء على طلب المتعامل ثم اجارها له اجارة موصوفة في الذمة منتهيته بالتملك حيث يقتزن بها وعد بتمليك العين الموصولة في الذمة المؤجرة إلى المستأجرة في نهاية مدة الإجارة أو أثناءها وتتم العملية من خلال عقود منفصلة مستقلة عن بعضها فتعقد الإجارة أولا من خلال عقد مخصوص بها ويتم بيع العين الموصوفة بالذمة العقد بيع مستقل يوقع عند البيع وليس قبله.

هـ_ المزايا:

- _ تمويل بصيغته الايجار الموصوفة بالذمة مصادق عليه من طرف الهيئة الشرعية للبنك.
- _ الاقساط الشهرية محدد مسبقا.
- _ فترة السداد تصل الى 20 سنة.

__ امكانية اشتراك الزوج أو الزوجة أو أحد افراد العائلة والأصول والأبناء في التمويل اذا كان الراتب اقل من مبلغ 40.000دج.

4_ دار البركة لتوسيع المنزل:

__ لتمويل اشغال التوسعة للمنزل بنك البركة يرافق الافراد في التحقيق مشروعهم لتوسعه منازلهم حيث باستطاعة أفراد مباشره إتمام التصميم الجديد.

للنزل و الاتصال بالوكالة البنكية لبنك البركة الجزائري وسيكون على عاتقهم واجب الخدمة ،وللتعرف على التدبير والمعارف اللازمة لخدمة توسيع المنزل نوضحها كما يلي:

أ_ شروط الاستفادة:

__ أن يكون عمر الفرد لا يتعدى 70 سنة عند دفع اخر قسط.

__ أن يتمتع الفرض بدخل شهري صافي ثم ثابت (الحد الأدنى 40الف دينار جزائري)

__ أن يكون موظفا أو تاجرا أو مهنيا وصاحب مهن حره أو حرفيا.

__ أن يكون في وظيفه بعقد مده غير محدد (خبره مهنيه لمدة ستة أشهر كحد أدنى).

__ هامش ضمان الجدية 10% من إجمالي قيمة أشغال التوسيع.

ب_ الشروط المصرفية:

__ هامش ربح يعادل من 7% إلى 7.5%.

__ هامش تفضيلي يعادل 6% إلى 6.5% للأصحاب حسابات الادخار البركة والاستثمار البركة.

ج_ صيغة التمويل:

إجارة موصوفة في الذمة : هي صيغته يقوم من خلالها المصرف بشراء اصول منقولة او غير منقولة موصوفه في الذمة بناء على طلب المتعامل ثم ايجارها موصوفه في الذمة منتهيته بالتملك حيث يقترن بها و تملك العين الموصوفة في الذمة المؤجرة إلى المستأجر في النهاية في مدة إيجار أو أثنائها ، وتتم العملية من خلال عقود منفصلة مستقلة عند بعضها فتعقد الإجارة أولا من خلال عقد مخصوص بها ليتم بيع العين الموصوفة في الذمة عند الطلب المتعامل من خلال عقد بيع مستقل يوقع عند البيع وليس قبله.

د_ طريقة التسديد

__ 33% إذا كان الدخل الشهري الصافي و الثابت للفرد يتراوح ما بين 40.000دج و 49.000دج.

__ 40% إذا كان الدخل الشهري الصافي و الثابت للفرد يتراوح ما بين 49.000دج و 100.000دج.

_50% إذا كان الدخل الشهري الصافي و الثابت للفرد يفوق 100.000 دج.

هـ_المزايا:

_تمويل بصيغه الايجار الموصوفة بالذمة مصادق عليه من طرف الهيئة الشرعية للبنك.

_ الاقساط الشهرية محدد مسبقا .

_فترة السداد تصل الى 20 سنة.

_إمكانية اشتراك الزوج أو الزوجة أو أحد افراد العائلة والأصول والأبناء في التمويل اذا كان الراتب اقل من مبلغ 40.000 دج.

5_ دار البركة لتهيئة المنزل:

أ_شروط الاستفادة:

_ أن يكون عمر الفرد لا يتعدى 70 سنة عند دفع اخر قسط.

_ أن يتمتع بدخل شهري صافي ثم ثابت (الحد الأدنى 40 الف دينار جزائري، 40.000 دج)

_ أن يكون موظفا أو تاجرا أو مهنيا وصاحب مهن حرة أو حرفيا.

_ أن يكون مرسما في وظيفة بعقد لمدة غير محددة (خبرة مهنية لا تقل عن 6 أشهر).

_ ملكية السكن.

_ هامش ضمان الجدية يتدئ من 10% من إجمالي قيمة أشغال التهيئة .

ب_طريقة التسديد:

_33% إذا كان الدخل الشهري الصافي و الثابت للفرد ما بين 40.000 دج و 49.000 دج.

_40% إذا كان الدخل الشهري الصافي و الثابت للفرد ما بين 49.000 دج و 100.000 دج.

_50% إذا كان الدخل الشهري الصافي و الثابت للفرد يفوق 100.000 دج.

ج_الشروط المصرفية:

_ هامش ربح يعادل من 7% إلى 7.5%.

_ هامش تفضيلي يعادل 6% إلى 6.5% للأصحاب حسابات ادخار البركة و استثمار البركة.

د_صيغة التمويل:

_الاستصناع : الاستصناع هو عقد مقاوله الذي من خلاله يطلب الطرف الأول (المستصنع) من الطرف الثاني

يدعى (الصانع).

بصنع أو بناء مشروع يضاف إليه ربح يدفع مسبق بصفه مجزئه أو لأجل، ويتعلق الأمر بصيغة عقد السلم مع الفرق أو موضوع الصفقة هو التسليم وليس الشراء السلع على حالها ، ولكن مواد مصنعة تم إخضاعها لعدة مراحل لتحويلها مقارنة مع التطبيقات التجارية الحالية، يشبه الاصطناع عقد مقاوله كما هو معرف في المادة 549 من القانون المدني الجزائري: "المقاوله عقد يتعهد بمقتضى أحد المتعاقدين أن يصنع شيئاً أو أن يؤدي عمل مقابلاً أجر بتعهد به المتعاقد الآخر .

يمكن أن يتدخل في صيغه الاصطناع المستعملة من طرف البنوك الإسلامية ثلاثة أطراف إلى جانب البنك صاحب المشروع والمقاول في إطار اصطناع مزدوج.

هـ_المزايا:

_تمويل بصيغه الايجار الموصوفة بالذمة مصادق عليه من طرف الهيئة الشرعية للبنك.

_ الاقساط الشهرية محدد مسبقا .

_فترة السداد تصل الى 20 سنة.

_ إمكانية اشتراك الزوج أو الزوجة أو أحد افراد العائلة والأصول والأبناء في التمويل اذا كان الراتب اقل من مبلغ 40.000 دج.

6_ تطبيق البركة APP.k:

هو خدمة عبر الهاتف النقال عبر التطبيق المسجل تحت اسم "ALBARAKA APP.DZ" و هي خدمة جديدة لبنك البركة الجزائري تأتي بعد خدمة البركة نت ، حيث تتيح للبنك تقديم الخدمات المصرفية "لعملائه" في أي مكان و في أي وقت عبر الأجهزة اللوحية أو الهواتف الذكية بنظام (IOS,Android).

أ_الخدمات المصرفية المقدمة:

_بفضل تطبيق "ALBARAKA APP.DZ" الخاص بالمتعاملين ، سيتمكنهم من تنفيذ عملياتهم المصرفية

أدناه 7 أيام/7 أيام ، 24 ساعة/24 ساعة :

_فحص رصيد حساباتهم .

_فحص و متابعة العمليات السابقة.

_فحص و متابعة العمليات الحديثة.

_البحث عم العمليات المصرفية المسجلة في حسابهم البنكي لدى الوكالة .

_تحميل و طبع كشوف الحساب.

_تحميل بطاقة الهوية المصرفية RIB.

_الاستفادة من خدمة البريد الإلكتروني .

_إجراء تحويلات من حساب إلى حساب داخل البنك .

_إجراء تحويلات ما بين البنوك في الجزائر .

_متابعة العمليات المصرفية التي تم تنفيذها باستعمال بطاقة CIB البركة.

ب_ شروط الاستفادة:

_أن يكون المتعامل صاحب حساب شيكات حساب، دفتر ادخار أو حساب عملة أجنبية ببنك البركة الجزائري.

ج_ الاستفادة من خدمة البركة APP.DZ :

يتم التقرب إلى الوكالة البنكية و الطب من مستشار العملاء الخاص بالاشتراك في الخدمة .

د_مدة الاشتراك في الخدمة :

سنة واحدة قابلة للتجديد.

ه_الشروط المصرفية:

_100 دج / حساب / شهر .

7_ خدمة الرسائل القصيرة للبركة :

خدمة الرسائل القصيرة للبركة نقوم بتنبيه العملاء في الوقت المناسب عند إجراء أية عملية سحب أو دفع على الحساب ، و يمكنهم على حصول المعلومات المصرفية المتعلقة بهم على الهاتف المحمول و على مدار 24 ساعة في اليوم ، 7 أيام في الأسبوع .

أ_وصف المعلومات:

_ الحركات الدائنة و المدينة.

_ رصيد الحسابات.

_جاهزية فتره الشيكات البطاقة الإلكترونية على مستوى الوكالة.

_العروض الترويجية للبنك.

_ التقاسم السنوي للأرباح.

__ السحب النقدي من الصرافات ، تسديد المشتريات و الدفع الالكتروني عبر الانترنت .

__ التذكير بالأقساط الشهرية .

__ رفض الشيك .

__ اقساط غير مسددة .

__ تحويل RTGS المستلمة .

__ قبول التمويل .

__ الخ .

ب_ شروط الاستفادة:

__ أن يكون للفرد حساب البنك البركة .

تقديم رقم الهاتف الخاص باستلام الرسائل القصيرة .

ج_ الشروط المصرفية:¹

__ خدمة مجانية تقدم لجميع عملاء بنك البركة الجزائري .

د_ المزايا:

__ خدمة متاحة 7/7 و 24/24 أينما وجدوا العملاء و الأفراد .

__ خدمة مجانية لعملاء البنك .

__ إخطار في كل لحظة و لكل عملية مقيدة في الحساب .

__ متابعة أفضل الحساب .

__ سهولة الاستعمال .

__ توفير للوقت و الجهد.²

ثانيا: الخدمات و المنتجات الإسلامية المقدمة للمؤسسات و المهنيين

يوفر بنك البركة الجزائري وهذا بوكالته بالمسيلة توليفة متنوعة من المنتجات المالية للمؤسسات و المهنيين تسمح لهم

بالمواكبة النمو وواجهه كافه التحديات مختلف التحولات الاقتصادية ، كما تعينهم على انجاز مشاريعهم

الاستثمارية و تربيه حاجياتهم الاستغلالية و في ما يلي سنعرض أهم هذه الخدمات و المنتجات المالية الإسلامية:

¹ وثائق مقدمة من طرف بنك البركة الجزائري، المسيلة 411.

² الموقع الرسمي لبنك البركة الجزائري ، www.albaraka_bank.com

1_ الخدمات والمنتجات المالية الإسلامية المقدمة للمؤسسات :

أ_ تمويل الاستثمار :

إلى اصحاب المؤسسات والذين يرغبون في تنمية نشاطهم الحالي وبمحاذاة لشراء أرضية صناعية أو تجارية أو بناء مبنى الاستعمال الصناعي أو التجاري، بنك البركة في خدمتهم و مساعدتهم على تلبية احتياجاتهم الاستثمارية عن طريق عرض أصحاب المؤسسات لخططهم الاستثمارية للبنك ومتابعه الشروط اللازمة.

ب_ شروط الاستفادة:

_ توطيد كلي أو جزئي للرقم الاعمال بوكالة بنك البركة الجزائري .

ج_ الشروط المصرفية:

_ عمولة تسير واحد بالمئة تحسب على مبلغ التمويل .

_ هامش الربح يعادل من 5.5% الى 8% .

د_ صيغة التمويل:

_ المرابحة: وهي عملية بيع بثمان شراء مضاف اليه بين المشتري والبائع (البيع بربح معلوم).

_ الاصطناع: وهو عقد مقاوله الذي من خلاله يطلب الطرف الاول (المستصنع) من طرف الثاني (الصانع)

بصنع او بناء مشروع يضاف اليه ربح يدفع مسبقا بصفه مجزئه او لأجل.

_ المشاركة المتناقصة: يساهم البنك في التمويل المشروع أو عمليه بنية تنازل تدريجيا من المشروع وهذا بعد

انسحاب صاحب المشروع الذي وهذا بعد انسحاب صاحب المشروع الذي يسدد للبنك حصته من الارباح

العائدة له، كما يمكنه تخصيص كل أو جزء من حصته لتسديد حصه رأس المال بنك.

ه_ تمويل المواد الأولية والنصف مصنعة: يرافق بنك البركة الى كل من يحتاج الى تشكيل أو تحديد مخزون من

المواد الاولية، و شراء مواد نصف مصنعة لتكملة تصنيعها وبيعها وهذا يتم وفق ما يلي:

و_ شروط الاستفادة:

_ توطين كلي او جزئي للرقم اعمال بوكالة بنك البركة الجزائري.

ز_ الشروط المصرفية:

_ عمولة تسير 0.25 بالمئة flat تحسب على مبلغ التمويل مع حد أدنى 10.000 دج. .

_ هامش الربح يعادل من 6% الى 9% .

ح_صيغة التمويل:

_ المراجعة: وهي عملية بيع بضمن شراء مضاف اليه بين المشتري والبائع (البيع بربح معلوم).

_ السلم : هو عملية بيع مع التسليم المؤجل للسلع ، و خلافا للمراجعة لا يتدخل البنك بصفته بائع لأجل للسلع المشتراة بطلب من عمله ، و لكن بصفته المشتري بالتسديد نقدا للسلع التي تسلم له مؤجلا.

ط_المزايا:

_ صيغ التمويل معتمدة من قبل هيئة الشرعية للبنك ، وفترة سداد تصل الى خمس سنوات.

_ اصدار التمويل بمجرد تحصيل الضمانات، و امكانية تأجيل الدفعة الأولى.

_ اجراءات سريعة ومكيفة والتمويل بها يتمشى مع خطة استثمار الخاصة بالعملاء.

ي_تمويل المنتجات النهائية:

من أجل تمويل الجاهزة للاستهلاك ، و إذا كان الطلب في السوق متزايد ، و يحتاج العملاء إلى ترك مخزون من المنتجات المنتهية التصنيع لتلبية طلبات زبائنهم بدون تأجير و بالكمية المطلوبة ن يقدم بنك البركة الخدمة التمويلية و المساعدة على تشكيل مخزون من السلع النهائية .

ك_شروط الاستفادة:

_ توطين كلي أو جزئي للرقم اعمال بوكالة بنك البركة الجزائري.

ل_الشروط المصرفية:

_ عمولة تسيير 0.25 بالمائة flat تحسب على مبلغ التمويل مع حد أدنى 10.000 دج .

_ هامش ربح يعادل من 6 إلى 9 .

م_صيغ التمويل :

_ المراجعة / السلم.

ن_المزايا:

_ صيغ تمويل معتمدة من قبل الهيئة الشرعية للبنك، مع هامش الجدية 20% من مبلغ المخزون.

_ صيغ تمويل مرنة و سهلة ، و إجراءات عمل سريعة و مكيفة .

_ التمويل للمنتج يتمشى مع خطة إنتاج الخاصة بالعملاء.

ثالثا: الخدمات و المنتجات المالية الإسلامية المقدمة للمهنيين:

1_ تمويل التجهيزات المهنية:

تقدم هذه الخدمة إلى المهنيين و الذي أصبحت تجهيزاتهم الحالية القديمة و مهترئة ، و يريدون تحديث معداتهم ، و هذا التلبية أكثر لرغبات زبائنهم المتزايدة ، في هذه الحالة سيكون بنك البركة الجزائري في مرافقة المهنيين لتجسيد مشاريعهم في الميدان ، حسب وضعيتهم المالية الحالية لنشاطاتهم و حسب التجهيزات التي يريدون الحيازة عليها .

أ_ شروط الاستفادة:

_توطين كلي او جزئي للرقم اعمال بوكالة بنك البركة الجزائري.

ب_ الشروط المصرفية:

_عمولة التسيير تقدر بواحد بالمائة 1 % flat و تحسب على مبلغ التمويل.

_هامش ربح يصل إلى ما يعادل 12 % كحد أقصى.

ج_صيغة التمويل:

_الاجارة أو الاعتماد الإيجاري :

الاعتماد الاجاري هو عقد ايجار اصول مقرون بوعد بالبيع لفائدة المستأجر ويتعلق الأمر بتقنيه تمويل حديثه

النشأة نسبيا ، حيث يتدخل في هذا العملية ثلاثة اطراف اساسيين هما:

_ مورد الاصل (الصانع او البائع).

_ المؤجر البنك أو المؤسسة التي تشتري الاصل لغرض تأجيره لعمليه.

_ المستأجر الذي يؤجر الاصل الذي يحتفظ بحق الاختيار في الشراء النهائي بموجب عقد التأجير.

ومن التعريف السابق نستنتج ان حق الملكية الاصل يرجع لبنك خلال طول مدة العقد على أن حق الاستغلال

يعود للمستأجر.

_ عند انتهاء مده العقد يمنح للمستأجر أحد الخيارين التاليين:

_العميل المرزم باقتناء الاصل (عقد ايجار تملكي).

_العميل له الخيار ما بين إعادة استئجار الاصل او اعادته الى بنك (عقد الاعتماد الاجاري).

_ يستأجر العميل مرة أخرى أصل المؤجر (تجديد عقد الاعتماد الاجاري).

د_المزايا:

_صيغ تمويل معتمده من قبل الهيئة الشرعية للبنك والحيازة على المعدات مع الحفاظ على سلامه وتوازن خزينه العملاء .

_حرية الاختيار المعدات والموردين وامتيازات ضريبه متعددة مع فترة السداد تصل الى خمس سنوات بإجار ثابت طوال مدة التمويل.

_الاعفاء من الضريبة على القيمة المضافة عند الشراء واقساط شهريه ثابتة طيلة من مده التمويل .

_وعد بالبيع عند نهاية فترة ايجاريه بقيمه رمزيه وامكانية تأجيل الدفعة الاولى.

ه_تمويل معدات النقل:

_وهذا يرجع عندما تصبح المعدات المنقولة قديمة مما يسبب للمهنيين ارتفاع مستمر في نفقات الصيانة ولا يمكن التنبؤ بها ، وقد تكون ايضا المركبات معطلة و قيد التصليح مما لا يسمح بالوفاء بالتزامات التجارية.

_للتمويل المركبات والسيارات النفعية بنك بركة مستعد على مرافقه المهنيين على تحديث وتحديد تجهيزات المنقولة.

و_شروط الاستفادة:

_توطين كلي او جزئي للرقم اعمال بوكالة بنك البركة الجزائري.

_تبرير التصريحات الضريبية الحقيقية.

_تبرير الميزانية الضريبية للسنة الماضيتين على نشاط المعنى بالتمويل.

ز_الشروط المصرفية:

_عمولة تسيير 1% flat تحسب على مبلغ التمويل.

_هامش ربح يصل إلى ما يعادل 12% كحد أقصى.

ح_صيغة التمويل:

_الاجارة او الاعتماد الإيجاري .

ط_المزايا:

_صيغ تمويل معتمده من قبل الهيئة الشرعية للبنك والحيازة على المعدات المنقولة مع الحفاظ على سلامة وتوازن خزينه العملاء .

__ حرية الاختيار المعدات والموردين وامتيازات ضريبة متعددة مع فترة السداد تصل الى خمس سنوات بإيجار ثابت طوال مدة التمويل.

- __ الاعفاء من الضريبة على القيمة المضافة عند الشراء واقساط شهريه ثابتة طيلة من مدته التمويل .
- __ وعد بالبيع عند نهاية فترة الايجار بقيمة رمزية وامكانية تأجيل الدفعة الاولى.

2_ تمويل العقارات للمؤسسات:

عند رغبة المهنيين على الحيازة على عقار لإنشاء مؤسسة جديدة ويريدون القيام بأشغال التهيئة أو التوسيع وهذا من أجل تلبية أفضل للرغبات زبائنهم وتوفير إطار عمل مناسب لمساعدتهم فالبنك الجزائري يرافقهم في تحقيق مشروعهم العقاري.

أ_ شروط الاستفادة:

__ توظيف كلي او جزئي للرقم اعمال بوكالة بنك البركة الجزائري.

__ تبرير التصريحات الضريبية الحقيقية.

__ تبرير الميزانية الضريبية للسنة الماضية على نشاط المعنى بالتمويل.

ب_ الشروط المصرفية:

__ عمولة تسير 1% flat تحسب على مبلغ التمويل مع حد ادنى 10.000 دينار جزائري .

__ هامش ربح يصل إلى ما يعادل 12% كحد أقصى.

ج_ صيغة التمويل:

__ الاجارة او الاعتماد الإيجاري .

د_ المزايا:

__ صيغ تمويل معتمدة من قبل الهيئة الشرعية للبنك والحيازة و تملك العقار بحرية تامة ، مع حرية اختيار العقار ، إضافة إلى امتيازات ضريبية هامة خاصة الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة .

__ حرية الاختيار المعدات والموردين وامتيازات ضريبية متعددة مع فترة السداد تصل الى خمس سنوات بإيجار ثابت طوال مدة التمويل.

__ فترة سداد تصل إلى 10 سنوات لدفعات ثابتة، و إعفاء من الضريبة على القيمة المضافة عند الشراء، مع سديد دفعات ثابتة.

__ الوعد بالبيع في نهاية فترة الايجار بقيمه رمزيه وامكانية تأجيل الدفعة الاولى.

هـ_ البركة استئجار للمهنيين :

عند رغبة المهنيين في استئجار عقار لمزاولة نشاطاتهم المهني أو التجاري يرافق بنك البركة المهنيين في تلبية طلبهم و توفير احتياجاتهم، لذا يصبح منتج و خدمة "البركة استئجار للمهنيين" الحل المناسب للاحتياجات المهنيين.

و_ الشروط الأهلية :

- _ نسخة من الاعتماد لمزاولة نشاط المهنة من طرف الجهة المختصة (اصحاب المهن الحرة).
- _ نسخة من التسجيل في الجدول لمجلس أخلاقيات المهنة بالنسبة للمهن المنظمة (أصحاب المهن الحرة)
- _ أن يكون السن لا يتعدى 70 سنة عند دفع آخر قسط.
- _ نسخة من عقد الملكية مسجل و مشهر بالمحافظة العقارية .
- _ هامش ضمان الجدية يتدئ من 10% من إجمالي قيمة المنزل .
- _ توصيلين جزئي للنشاط.

ز_ هامش الربح:

_ هامش ربح سنوي ثابت يقدر بـ 10% (حسب شروط المصرف الحالية)

ح_ المزايا:

- _ صيغة التمويل الاجارة من الباطن معتمدة من قبل الهيئة الشرعية .
- _ الأقساط الشهرية معلومة و متفق عليها مسبقا.
- _ إمكانية تأجيل الدفعة الأولى من 1 إلى 3 أشهر، و مدة سداد من 12 إلى 24 شهر.
- _ تصل نسبة التمويل إلى 90% دون أن يتجاوز التمويل 1.5 مليون دينار جزائري (15.00.000) دج.
- _ ط_ تنويه : عند قبول التمويل ، يجب طلب الخدمات التالية من المستشار المصرفي بالوكالة البنكية :
- _ فتح حساب مجاني ، و مع دفتر الشيكات مجاني .
- _ بطاقة الدفع الإلكتروني CIB البركة مجانية ، مع خدمة الدفع الإلكتروني عبر الأنترنت مجانية .
- _ الخدمات المصرفية عن بعد ، و بطاقة و دفتر التوفير ، مجانيان.¹

¹ الموقع الرسمي لبنك البركة الجزائري www.albaraka_bank.com

المطلب الرابع: صيغ التمويل الإسلامية ببنك البركة الجزائري، وكالة المسيلة 411

يتم تنظيم الصيرفة الإسلامية ببنك البركة الجزائري من تكوين وضع هيئة الرقابة الشرعية و التي تضم (05) أعضاء يتم إختيارها من بين الفقهاء المتخصصين في المعاملات المالية و الاقتصادية الحائزين على المؤهلات العلمية ، الخبرة الازمة و المتمتعين بسمعة جيدة في الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية و ذلك كله لأجل إضفاء المصدقية للهيئة في الاعمال ، الإشارات و الفتاوى التي يقدمونها ، و تتجدد مدة عضوية هؤلاء بـ (03) ثلاث سنوات قابلة للتجديد و عن طريق الانتخاب .

و يقدم بنك البركة الجزائري و هذا بوكالته بالمسيلة 411 ، خمسة (05) صيغ تمويلية إسلامية و التي سنعرضها كما يلي :

أولا : التمويل عن طريق الإجارة

1_تعريف:

الإعتماد الإيجاري هو عقد إيجار أصول مقرون بوعد بالبيع لفائدة المستأجر ، و يتعلق الأمر بتقنية تمويل حديثة النشأة نسبيا ، حيث يتدخل في هذه العملية ثلاثة أطراف أساسين هم :

_مورد (الصانع أو البائع) الأصل.

_المؤجر (البنك أو المؤسسة التي تشتري الأصل لغرض تأجيره).

_المستأجر الذي يؤجر الأصل الذي يحتفظ بحق الاختيار في الشراء النهائي بموجب عقد التأجير ، و يستنتج من التعريف أن حق ملكية الأصل يرجع للبنك خلال طول مدة العقد ، غير أن حق الإستغلال يعود للمستأجر .

عند انتهاء مدة العقد يمنح للمستأجر أحد الخيارات الثلاث الآتية:

_العميل ملزم باقتناء الأصل (عقد إيجار تملكه).

_العميل له الخيار ما بين إعادة استئجار الأصل أو إعادته إلى البنك (عقد الإعتماد الإيجاري).

_يستأجر العميل مرة أخرى الأصل المؤجر (تجديد عقد الإعتماد الإيجاري).

2_أهمية هذه الصيغة التمويلية :

التأجير هو تقنية حديثة نسبيا لتمويل الاستثمارات (المنقول و غير المنقولة) ، و في هذا الصدد ، يمكن أن يصنف ضمن صيغ التمويل المتوسطة و الطويلة المدى ، مطابقة هذه الصيغة لمبادئ الشريعة الإسلامية تجعل البنوك

الإسلامية في استخدام هذه الصيغة المميزة في تمويل استثمارات عملائه ، و الميزة الثانية لهذه الصيغة تمكن في قوة الضمان التي تقدمه هذه الصيغة للبنك بوصفه المالك القانوني للعقار المؤجر .
بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين، مزايا التأجير كثيرة:

__تتيح لهم تجديد معداتهم القديمة و بالتالي الاستفادة من آخر التطورات التكنولوجية ، من ناحية أخرى ، يمنح لهم ميزة عدم تجميد اموالهم على المدى المتوسط و الطويل في حالة اقتناء عن طريق التمويل الذاتي او عن طريق تمويل إستثماري ، حيث تقتصر التكاليف السنوية في إطار هذا التمويل على الإجار فقط خلال هذه الفترة ، مما يجعله محبذ لدى الشركات التي لديها صعوبة في تحقيق التوازن لوضعهم المالي .

__يمكن أن تستفيد الشركات التي تختار هذا النمط من التمويل ، على مزايا جبائية تتمثل في من الفرق الإيجابي بين مبلغ الإيجار السنوي و مبلغ الامتلاك الذي كان من الممكن أن يقيد ضمن حقوق الملكية في حالة ما إذا كان الأصل موضوع اقتناء .

و أخيرا ، ترك مجال لاستخدام حق الخيار النهائي (شراء_إعادة_إيجار ثاني) ، يسمح له للبت في إختيار توقيت أنسب تبعا للظروف و إحتياجات العمل .

3_شروط مطابقتها للشريعة الإسلامية :

__يجب أن يكون موضوع التأجير معروفا و مقبولا من الطرفين (استعمال الأصل المؤجر).

__يجب أن يكون عملية التأجير على أصول دائمة.

__الأصل المؤجر بما فيه التوابع اللازمة لاستعماله يجب أن يسلم لمستخدمه على الحالة الذي أجر من أجله.

__مدة التأجير، آجال التسديد، مبلغ الإيجارات، يجب أن تحدد و تعرف عند التوقيع على عقد الإيجار .

__يمكن تسديد الإيجارات مسبقا لأجل أو بأجزاء هذا و حسب اتفاق الطرفين.

__باتفاق الطرفين يمكن مراجعة الإيجارات ، مدة الإيجار و كل البنود الأخرى للعقد .

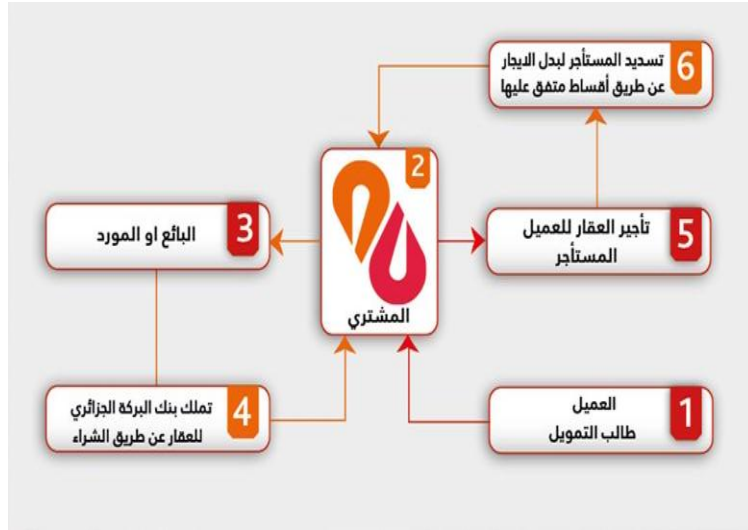
__إن تحطيم أو إنخفاض قيمة الأصل المؤجر لسبب نابع عن نطاق المستعمل ، فإن هذا لا يقدم مسؤولية هذا الأخير ، إلا إذا تحقق أنه لم يأخذ الاحتياطات اللازمة للحفاظ على الأصل كرب عائلة صالح .

__ما لم يوجد اتفاق مخالف لذلك ، يقع على عاتق البنك إجراء كل أشغال الصيانة و الإصلاح اللازمة الأصل المؤجر على حالة تأدية الخدمة التي استؤجر من اجلها ، كما يتحمل لإبقاء كل التكاليف الإيجارية الواردة في عقد التأجير .

__يمكن تأجير الأصل إجارة من الباطن، ما لم يوجد اتفاق مخالف لذلك.

و الشكل التالي يوضح خطوات التمويل عن طريق الإجارة .

الشكل رقم (08) : خطوات التمويل عن طريق الإجارة .



المصدر: الموقع الرسمي للبنك البركة الجزائري www.albaraka_bank.com

ثانيا: التمويل عن طريق المرابحة

1_تعريف:

_المرابحة هي عملية بيع بضمن الشراء مضاف إليه هامش الربح معروف و متفق عليه بين المشتري و البائع (البيع بربح معلوم).

يمكن المرابحة أن تكتسي شكلين:

_عملية تجارية مباشرة ما بين بائع و مشتري.

_عملية تجارية ثلاثية ما بين المشتري الأخير (مقدم طلب الشراء) و بائع أول (المورد) و بائع وسيط (منفذ طلب الشراء)، و قد تم الأخذ بالصيغة الأخيرة هذه في العمليات المصرفية الإسلامية ، يتدخل البنك بصفته مشتري أول بالنسبة المورد و كبايع بالنسبة للمشتري مقدم الأمر بالشراء (العميل) ، يشتري البنك السلع نقدا أو لأجل و يبيعها نقدا أو بتمويل مضاف إليه .

2_أهمية هذه الصيغة التمويلية :

_المرابحة:

هي صيغة تمويلية تسمح للبنوك الإسلامية بتمويل وفقا لمبادئها سواء الاحتياجات الاستغلالية لعملائها (مخزونات،مورد،المنتجات الوسيطة) أو استثماراتهم.

3_ شرط مطابقتها مع الشريعة الإسلامية:

__ يجب أن يكون موضع عقد المراجعة مطابقا للشريعة الإسلامية (عدم تمويل الموارد المحرمة في الإسلام).
__ الشراء الأولي للسلع من طرف البنك ، حيث أن الأساس القاعدي للمراجعة هو أن هامش الربح العائد للبنك لا يفسر بالطابع التجاري و ليس المالي للعملية التجارية (يجب أن تكون عملية الشراء و إعادة حقيقية و ليست وهمية).

و بهذا الصدد كانت المراجعة حسب ما يتم العمل به في البنوك الإسلامية، عملية بيع لأجل و ما عليه التمويل إلا تبعة للعملية التجارية التي تبرر العمولة التي يتقاضاها البنك.

__ المبلغ العائد و هامش الربح للبنك و آجال التسديد ن يجب أن تكون معروفة و متفق عليها بين الطرفين مسبقا.

__ في حالة تأخير في التسديد ، يمكن للبنك أن يطبق على العميل المماطل غرامات تأخير التي توضع في حساب خاص "إيرادات قيد التصفية" ، و لكن لا يمكن للبنك إعادة مراجعة هامش ربحه بالزيادة مقابل تجاوز آجال التسديد ، غير أنه و في حالة ثبوت النية السيئة للعميل ، و إضافة إلى غرامات التأخير ، يحق للبنك مطالبة تعويض الضرر بالمقارنة بالمقاييس العملية الخاصة بالبنك و تجنب كل مريح لنسب الفائدة .

__ بعد إنجاز عقد المراجعة ، تصبح ملكية السلع فعلية للمشتري النهائي و يصبح مسؤولا عنها ، غير أنه يمكن للبنك أن يأخذ السلع المباعة كضمان لتسديد مبلغ البيع و التنفيذ على الرهن الحيازي في حالة عدم التسديد ، كما أنه يمكن أن يأخذ في الحسابان تعسر العميل و منحه إعادة جدولة للدين الذي على عاتقه و هذا دون أخذ هامش ربح إضافي على المبلغ .

و الشكل الموالي يوضح خطوات التمويل عن طريق المراجعة :

الشكل رقم (9) : خطوات التمويل عن طريق المراجعة



المصدر : الموقع الرسمي لبنك البركة الجزائري. www.albaraka_bank.com

ثالثا : التمويل عن طريق السلم

1_التعريف:

يمكن تعريف السلم بأنه عملية بيع مع التسليم المجل للسلع، و خلافا للمراجحة لا يتدخل البنك بصفته بائع لأجل للسلع المشتراة بطلب من عميله، و لكن بصفته المشتري بالتسديد نقدا للسلع التي تسلم له مؤجلا.

2_الأساس:

تخطر قواعد الشريعة الإسلامية كافة العمليات التجارية التي ليس لها موضوع عند إبرام المعاملة (البيع المعدوم) ، غير أنه بعض التطبيقات التجارية لا تستوفي هذا الشرط مسموح بها بسبب ضرورتها في حياة الناس ، هذا هو الحال بالنسبة للتمويل بالسلم الذي رخص به الرسول عليه الصلاة و السلام في حديثه .

3_الشروط العملية للمعاملة :

- _ يضع البنك (المشتري) طلبا مع عميله لكمية معينة من البضائع ، بقيمة تتوافق مع احتياجاته التمويلية .
- _ يرسل العميل (البائع) إلى البنك فاتورة أولية توضح طبيعة و كميات و سعر البضائع.
- _ يوقع الطرفان، بمجرد اتفاقهما على شروط الصفقة، عقد سلام يتضمن البنود المتفق عليها (طبيعة البضاعة و الكميات و السعر و المواعيد النهائية و شروط التسليم و /أو البيع نيابة عن البنك...الخ).
- _ في الوقت نفسه ، يوقع الطرفان عقد بيع بالوكالة يخول البنك بموجبه البائع بتسليم او بيع (حسب الحالة) البضائع إلى شخص ثالث ، يتعهد البائع على مسؤولياته الكاملة ، بتحصيل و دفع مبلغ البيع للبنك .
- _ بالإضافة إلى الضمانات العادية التي يطلبها البنك في أنشطته التمويلية (الضمانات و التعهدات و الرهون العقارية و ما إلى ذلك) فقد يطلب من البائع الحصول على تأمين ائتماني لحماية نفسه من مخاطر عدم السداد من قبل المشتريين النهائيين ، حتى التأمين ، تغطية البضائع مع الحلول لصالح البنك .
- _ عند الاستحقاق ، إذا اختار البنك تكليف البائع ببيع البضائع نيابة عنه ، فسيقوم هذه الاخير بإرسال الفاتورة نيابة عن البنك و تسليم الكميات المباعة مع الحرص إذا رأى البنك ذلك ضروريا ، أن يطلب من المشتريين قسائم التحصيل الخاصة بهم محتومة في عدادات الأخير (إجراء يهدف إلى السماح بمراقبة العملية و التحكم فيها) .
- _ يجوز منح مكافأة تفويض البائع في شكل عمولة أو خصم أو مشاركة في الهامش الناتج عن بيع البضائع ، يمكن أيضا خصمها في بداية المعاملة و إدراجها في مبلغ السلفة (تمويل السلام) ، في أي حال يجب حساب مبلغها بالرجوع إلى معدلان الهامش المطبقة في السوق المعاملات مماثلة .

يجوز للبنك استخدام تقنية الضمان من خلال المطالبة في شروط التسليم التعاقدية ، بتخزين البضائع في مخزن عام و بيعها ، بنفسه أو من خلال عميله من خلل اعتماد التوكيل و الاحتفاظ بالإيصال كضمان للدفع .
يجب أن يولد سعر بيع البضائع من قبل البائع نيابة عن البنك هامشا صافيا (بعد خصم العمولات و التكاليف الأخرى) يساوي على الأقل الحد الأدنى لمعدل العائد السنوي كما محدد في سياسته التمويلية .

4_ أهمية هذه لصيغة التمويل :

يسمح السلم للبنك بتقديم الأموال مباشرة للعميل مقابل شراء السلع و منحه مهلة لتسليم السلعة المشتراة ، و علاوة على ذلك فإن الوكالة تسمح للعميل التعامل مع زبائنه بصفة عادية شريطة ان يقوم بهذا الحساب البنك في إطار عقد السلم .

و بهذا الصدد ، فإن السلم هو وسيلة مثلى لتمويل بعض النشاطات الإقتصادية مثل الفلاحة و الحرف و التصدير و الاستيراد و التعاونية الشبانية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالإضافة إلى قطاع التوزيع .

5_ شروط مطابقتها للشريعة الإسلامية :

يجب أن تكون السلع موضوع العقد معروفة (بطبيعتها، نوعيتها، كمياتها بالحجم و الوزن) أو محسوبة (بالنقد أو بما يعادله في حال المقايضة).

يجب أن يكون جل تسليم السلع من قبل البائع معروفا في العقد لدى الطرفين.

يجب أن يكون سعر السلع (أو ما يعادله) محددًا في العقد أو أن يكون معروفا لدى الصارفين و مسدد من قبل المشتري (البنك) نقداً.

يجب أن يكون مكان التسليم محددًا و معروفا لدى الطرفين.

يمكن للمشتري يطالب البائع بكفالة لضمان تسليم عند استحقاقها أو أية ضمانات شخصية أو عينية أخرى.

يمكن للمشتري أن يوكل البائع لبيع / أو تسليم السلع عند الاستحقاق لشخص آخر مع أخذ عمولة أو بدونها،

و عليه يصبح البائع مدينا تجاه للمشتري (البنك) بتحصيل قيمة المبلغ.

لا يمكن للمشتري أن يبيع السلع قبل تسليمها من قبل البائع ، غر أنه يسنح بذلك عن طريق عقد سلم موازي.

الشكل رقم (10): خطوات التمويل عن طريق السلم



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الموقع الرسمي للبنك www.albaraka_bank.com

رابعاً : التمويل عن طريق الإستصناع :

1_التعريف:

الإستصناع هو عقد مقاوله الذي من خلاله يطلب الطرف الأول (المستصنع) من الطرف الثاني (الصانع) يصنع أو بناء مشروع يضاف إليه ربح بدفع مسبقاً مجزأة أو لأجل ، و يتعلق الأمر بصيغة تشبه عقد السلم مع الفرق أن موضوع الصفقة هو التسليم و ليس شراء سلع على حالها ، و لكن مواد مصنعة تم إخضاعها لعدة مراحل لتحويلها .

مقارنة مع التطبيقات التجارية الحالية ، يشبه الإستصناع عقد مقاوله كما هو معرف في 945 من القانون المدني الجزائري:"المقاوله عقد يتعهد بمقتضاه أحد المتعاقدين أن يصنع شيئاً أو أن يؤدي عملاً مقابل أجر يتعهد تم المتعاقد الآخر .

يمكن أن يتدخل في صيغة الإستصناع المستعملة من طرف البنوك الإسلامية و بنك البركة الجزائري من ضمنها بثلاثة أطراف إلى جانب البنك ، صاحب المشروع و المقاول في إطار إستصناع مزودج.

2_أهمية هذه الصيغة التمويلية :

_الإستصناع هو صيغة للبنك الإسلامي المساهمة في أشغال البناء و التركيب و الإنتهاء من الأعمال الكبرى ، كما أنه يساعد على تمويل بناء منشآت الإنتاج و النقل و الإستهلاك بناء على طلب المستخدمين و/أو البائعين

، و في الاخير فإنه يوفر حلا بديلا يتوافق مع تعاليم الاسلام الى تقنية التسيبقات على الصفقات العمومية بموجب أسلوب الاستصناع المزدوج المذكور أعلاه .

3_ شروط مطابقتها مع الشريعة الاسلامية :

__يرر هامش ربح البنك في إطار عملية الاستصناع بالتدخل بصفته مقاول مسؤول عن إنجاز أشغال متعلقة بإنجاز مشروع موضوع العقد ، يكون هذا التدخل إما مباشرة أو تكليف مقاول آخر.

__يجب أن يتم الإستصناع على عمل تحويل مادة ، منتج نصف مصنعة او مكونات منتج صافي قابل للإستعمال .

__يجب أن يحدد في العقد نوعية و كمية و طبيعة و خصائص الشيء الواجب صنعه.

__يجب أن تكون المواد مموله أو قام بجلبها الصانع (المقاول).

__يمكن للصانع أن يكلف شخص آخر لإنجاز كل أو جزء من المشروع.

__في حالة عدم مطابقة المشروع المنجز ، يمكن للمستصنع أن يرفض الاستلام و يفسخ العقد على حساب الصانع .

__يصبح المستصنع مالكا للمشروع عند التوقيع على العقد .

__يجب تحديد مدة و مكان تسليم الشيء المصنوع (المشروع) في عقد الإستصناع.

و الشكل الموالي يوضح لنا خطوات التمويل عن طريق الإستصناع

الشكل رقم (11): خطوات التمويل عن طريق صيغة الإستصناع



المصدر: من إعداد الطالب بناء على الموقع الرسمي لبنك البركة الجزائري www.albaraka_bank.com

خامسا : التمويل عن طريق المشاركة

1_التعريف:

المشاركة هي مساهمة بين طرفين أو أكثر في رأسمال مؤسسة ، مشروع أو عملية مع توزيع النتائج (خسارة أو ربح) حسب النسب المتفق عليها ، تتم هذه المساهمة أساسا على الثقة و مردودية المشروع أو المهنية .
المشاركة كما هي مطبقة في البنوك الإسلامية مثل مؤسستنا، تتم في أغلب الأحيان في شكل تمويل المشاريع أو العمليات المصرفية المقترحة من طرف العملاء.

2_أساس صيغة المشاركة :

و مهما يكن من أمر، فإن هذه المساهمة تنجز حسب الصيغتين التاليتين:

_المشاركة النهائية : يشارك البنك في تمويل مشروع بصفة دائمة و يقبض دوريا حصته من الأرباح بصفته مساهم صاحب المشروع ، و يتعلق الأمر هذا بالنسبة للبنك في إستخدام طويل أو متوسط المدى لموارده الدائمة (حقوق الملكية ، ودائع إستثمارية مخصصة و غير مخصصة).

يمكن أن تكون حصة البنك في شكل مساهمة في شركة موجودة ، تمويل لرفع رأس مال أو المساهمة في تشكيل رأس مال شركة جديدة (شراء أو إكتتاب سندات أو حصص إجتماعية) ، يطابق هذا النوع من المشاركة التطبيقات المصرفية التقليدية في الإيداعات الدائمة التي تقوم بها البنوك إما لمساعدة تشكيل مؤسسات أو لضمان مراقبة المؤسسات الموجودة .

_المشاركة المتناقصة:

يساهم البنك في تمويل مشروع أو عملية بنية تنازل تدريجيا من المشروع أو العملية و هطا بعد انسحاب صاحب المشروع الذي يسدد للبنك حصته من الأرباح العائدة له ، كما يمكنه تخصيص كل أو جزء من حصته لتسديد حصة رأس مال البنك .

و بعد أن يسترجع البنك رأسماله و الأرباح العائدة له، ينسحب من المشروع أو العملية، تشبه هذه الصيغة المساهمات الظرفية في البنوك التقليدية.

3_أهمية هذه الصيغة التمويلية :

يقدم تمويل المشاركة بسبب مرونته و طبيعته المساهماتية العديد من المزايا سواء للبنوك الإسلامية او المتعاملين الاقتصاديين .

بالنسبة للبنوك الإسلامية ، تمنح هذه الصيغة إمكانية توظيف الموارد على المدى المتوسط أو الطويل ، و يمكن أن يكون نوع من مصدر دخل منتظم و مستمر لتمكينها من توفير لمساهميها و مودعيه نسبة أرباح مثيرة للاهتمام للغاية .

فصيغة المشاركة تشكل طريقة التمويل الأنسب لاحتياجات دورات إنشاء و تطوير المؤسسات على حد سواء في إنشاء و/أو رفع رأس المال و في شراء و/أو تجديد معدات الإنتاج ، أيضا فإن المشاركة مطلوبة بكثرة من قبل المطورين لإنشاء المشاريع الصغيرة و المتوسطة في شكل شركات من مختلف الأشكال (شركة مساهمة شركة تضامن ،شركة ذات مسؤولية محدودة).

بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين (الشركاء)، فإن مبدأ تقاسم المخاطر يجعل من المشاركة مصدر تمويل جذاب، فإن البنك يتحمل نصيبه من الخسارة بصفته شريك، و هذا يدل على أهمية دراسة المخاطر و الربحية للعمليات و المشاريع المقترحة لهذا النوع من التمويل.

بالنسبة للمشاركة المتناقصة فإنها تسمح للبنوك الإسلامية منح لأصحاب الصفقات العمومية ، على الصفقات مع تقاسم هامش الربح الناتج على تكلفة الإنجاز ، تتم عملية الدفع على أساس وضعيات الإنجاز مع الاستناد على كل الوثائق المثبتة .

و تلي أيضا التمويلات الممنوحة في شكل مشاركة الإحتياجات التمويلية للوحدات الصغيرة من قطاع الحرف و السياحة ، و المطاعم و غيرها من أنواع الأنشطة التي بالرغم من ضعفها من حيث الضمانات و الموارد المالية ، فإنها بالمقابل تمثل مصلحة ثقافية مضمونة ، و تستفيد هذه القطاعات بالكثير من الامتيازات الضريبية و طلب مستقر و في تفوق بكثير السلبيات المذكورة أعلاه .

4_ شروط مطابقتها مع الشريعة الإسلامية :

__ يجب أن تكون حصة لطرفين موجودة عند إنجاز العملية موضوع العقد ، غير أنه تسمح الشريعة الإسلامية المشاركة في العمليات المستفيدة من تأجيلات في التسديد شريطة أن يلتزم أحد الطرفين بتقديم جزء من الإلتزام تجاه المورد (شركة أوجه) ، تتمثل حصة البنك في هذه المشاركة أساسا في إصدار ضمان مصرفي (اعتماد مستندي، خطاب ضمان، كفالة على صفقة عمومية، ضمان).

__ يجب على الطرفين قبول مبدأ المشاركة في أرباح و خسارة المؤسسة الممولة ، تعتبر كل اتفاقية يضمن من خلالها أحد الطرفين استرجاع أمواله بغض النظر عن نتائج العملية باطلة و عديمة الأثر ، و عليه فإنه لا يحق للبنك

المطالبة بتسديد حصته إلا في حالة خرق مشاركة أحد بنود عقد المشاركة ، اللامبالاة في تسيير العملية و في حالات سوء النية ، الإخفاء ، خيانة الثقة و كل المخالفات المشابهة .

يمكن للبنك مطالبة شريكة بتقديم ضمانات، و لكن لا يمكن التنفيذ عليها إلا في حالة ثبوت المخالفات المذكورة أعلاه.

يجب تحديد معيار توزيع الأرباح مسبقا عند التوقيع على العقد لتفادي كل نزاع ، إذا كانت حصة كل طرف في الأرباح قابلة للتفاوض الحر ، فإن توزيع الخسارة المحتملة تكون بنفس نسب توزيع الأرباح طبقا للقواعد المشاركة.

لا يمكن أن تتم عملية توزيع النتائج إلا بعد الإنجاز الفعلي للأرباح ، و يمكن اقتطاع تسبيقات باتفاق الطرفين شريطة تسويتها عند اختتام المشاركة أو السنة المالية حسب الحالة .

يجب أن تكون الخدمات و الأشياء موضوع المشاركة مطابقة لتعاليم الإسلام (شرعية)

و الشكل الموالي يوضح خطوات الصيغة التمويلية عن طريق المشاركة

الشكل رقم (12) : خطوات التمويل عن طريق المشاركة



المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على الموقع الرسمي للبنك : www.abarak_bank.com

خلاصة :

تطرقنا في فصلنا إلى دراسة حالة أحد البنوك الإسلامية الناشطة في الجزائر ألا و هو بنك البركة الجزائر باعتماده أول بنك إسلامي متواجد بالجزائر ، حيث تناولنا عرض مفهوم و تنظيم بنك البركة الجزائري و الإمام بمختلف عناصره بصفة عامة و الوقوف على دراسة حالة وكالة المسيلة معتمدين في دراستنا على تقديم الوكالة من خلال تعريفها و شرح هيكلها التنظيمي و من ثم تم التوجه إلى وصف المنتجات و الخدمات المقدمة من قبل الوكالة و إبراز الصيغ التمويلية الإسلامية التي تقدمها و توصلنا إلى ما يلي :

-بنك البركة الجزائري - وكالة المسيلة - له دور هام في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بالجزائر ، و هذا من خلال مرافقته لمختلف فئات المجتمع و أصحاب المؤسسات بالدعم ، و تقديم منتجات بصيغ تمويلية إسلامية .

-بنك البركة الجزائري - وكالة المسيلة - يعمل على مرافقة عملائه و زبائنه في تجسيد مشاريعهم و إستثماراتهم على المدى القصير - المتوسط - و الطويل الأجل ، بمنح صيغ تمويلية تتوافق مع احكام الشريعة الإسلامية .

خاتمة عامة

خاتمة عامة:

إن الصيرفة الإسلامية في الجزائر و رغم انحصار مجال نشاطها و محدودية تواجدها في سوق المال الجزائرية فهي تشهد تهاافتا و إقبالا كبيرا على خدماتها مقارنة بالبنوك التقليدية، فيوما بعد يوم يتزايد اهتمام المواطن الجزائري بالصيرفة الإسلامية، و تفضيل الحصول على منتجات مصرفية إسلامية بدلا من قروض البنوك التقليدية، مما دفع هذه الأخيرة على الدخول إلى هذا السوق عبر آلية فتح النوافذ الإسلامية التي تعمل على تقديم خدمات و منتجات تتلاءم مع أحكام و قواعد الشريعة الإسلامية كما تطرقنا إليه في الجانب النظري من بحثنا هذا .

إن حاجة الجزائر للصيرفة الإسلامية تتطلب توفير مناخ ملائم لعملها بهدف تطويرها، و لعله آن الأوان لذلك لما تحققة هذه الأخيرة من نمو و نجاح حتى في كبرى العواصم الغربية، حيث أصبحت الصيرفة الإسلامية بالنسبة للجزائر واجبه و حتمية لا بد منها، خاصة مع تزايد الإهتمام بها في شتى أنحاء العالم لما أثبتته من كفاءة و استقرار منقطع النظير في مواجهة الأزمات المختلفة بغية تمكين الاقتصاد الوطني من الاستفادة من مساهمتها في تمويل مختلف القطاعات و تنويع اقتصادها، كون الجزائر في مرحلة نمو تحتاج إلى كل ما يعزز و يدعم هذا الأخير و الوصول إلى تحقيق التنمية المنشودة.

عملت الجزائر في السنوات الأخيرة على دعم الصيرفة الإسلامية، عن طريق إصدار مجموعة من القوانين و التنظيمات التشريعية، الشيء الذي يعكس حق وجود إرادة سياسية صادقة للدولة الجزائرية في التوجه نحو تعميم الصيرفة الإسلامية و الاستفادة من خدماتها عن طريق البنوك الإسلامية من جهة و النوافذ الإسلامية للبنوك التقليدية من جهة أخرى، كما تناولنا في موضوع دراستنا دراسة حالة بنك البركة - وكالة المسيلة - .

وتبين لنا أن هذا البنك وفي إطار تعاملاته مع عملائه وزبائنه يطبق عدة صيغ تمويلية عن طريق الخدمات والمنتجات التمويلية تصب في مجملها بما يتماشى ويتطابق مع أحكام الشريعة الإسلامية كونه أحد البنوك الإسلامية بالجزائر، وهذا بوجود محددات التي سبق التعرض لها في الجانب النظري.

_اختبار فرضيات الدراسة:

_الفرضية الأولى :

إن الدافع الرئيسي بهذا نحو إنشاء النوافذ الإسلامية التقليدية هو دافع تجاري من جهة يسعى من خلالها البنك إلى تعظيم أرباحه وبذلك الحصول على حصة كبيرة في السوق المصرفي الجزائري، ومن جهة أخرى دافع تجسيد وتنفيذ طلب المجتمع الجزائري مما يؤدي إلى المحافظة عملاء البنوك وتغطية أكبر عدد من شرائح المجتمع، وخاصة مع طبيعة المجتمع الجزائري المتدين التي تجعله يتجنب التعاملات الربوية ويتجه إلى التعاملات الإسلامية،

خاتمة عامة

ولهذا تم ثبوت صحة الفرضية الأولى، حيث استطاعت النوافذ الإسلامية، في البنوك استقطاب نسبة كبيرة من الزبائن في فترة وجيزة، وعلى سبيل المثال بنك الخليج الجزائر التي وصلت تمويلاته الإسلامية إلى ربع إجمالي التمويلات (الكلاسيكية والإسلامية) لسنة 2010.

_الفرضية الثانية :

تم التوصل بالنسبة لهذه الفرضية بأن النوافذ الإسلامية للبنوك التقليدية في الجزائر بالصيغ الخدماتية والتمويلية (المراجحة، البيع بالسلم، الإجارة، فتح حسابات الادخار، فتح خطاب الاعتماد...) ولم تتعامل بالصيغ التمويلية الاستثمارية (المشاركة، الإستصناع، المضاربة...) كما هو متعامل في البنوك الإسلامية كبنك البركة وبنك السلام، وتعاملت النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية بالصيغ التمويلية الخدماتية لأنها أكثر ضمانا و أمانا و أقل مخاطرة من صيغ التمويل الإستثمارية، و لو إتبعنا البنوك التقليدية عبر نوافذها الإسلامية الصيغ الإستثمارية التي تتهيز بكبر رأس مالها المستثمر لكانت نسبة التمويلات أكثر، و بناء على ما سبق ذكره تتم صحة ثبوت الفرضية، و أن المنتجات التمويلية المقدمة من طرف النوافذ و إقتصرها فقط على تقديم صيغ التمويل الخدماتية و عدم إضافة الصيغ التمويلية الإستثمارية تصبح لا تكفي لتلبية الحاجات الكلية للمواطن و المجتمع الجزائري كافة.

_الفرضية الثالثة :

يعتبر فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية التقليدية خذوة أولى للتحويل إلى بنك إسلامي مصغر و مستقل لتقديم كافة الخدمات التمويلية و الإستثمارية مستقبلا، و تعد ظاهرة فتح النوافذ الإسلامية لدى البنوك التجارية نتيجة منطقية لصحة المجتمعات نحو الإلتزام بأحكام الشريعة الإسلامية و إستبدال المعاملات الربوية بأخرى إسلامية و التخلص من الحرام و لهذا تبين حسب دراستنا في موضوعنا هذا و كما تطرقنا للتوضيح سابقا أن النوافذ الإسلامية تساهم بشكل فعال و تعتبر خطوة إيجابية أولى لتبني الصيرفة الإسلامية، و بناء على هذا تم ثبوت صحة هذه الفرضية.

_نتائج الدراسة :

من خلال هذه الدراسة المقدمة تم التوصل إلى النتائج التالية :

_نتائج الدراسة النظرية :

وجود تطور كبير في الصيرفة الإسلامية منذ اعتمادها الأمر الذي يستدعي إرساء منظومة تعليمية و توعية شاملة تعمل على تعزيز و تطوير مستويات الوعي لدى كافة شرائح المجتمع، بما يساعد الأفراد و المشروعات الصغيرة ليس فقط على الوصول للتمويل و الخدمات المالية، بل على إتخاذ القرارات المالية و الإستثمارية السليمة في كل ما يتعلق بمعاملاتهم المالية المختلفة.

خاتمة عامة

لقد أظهرت هذه الدراسة أن هناك شرائح كبيرة من أفراد المجتمعات الإسلامية و المجتمع الجزائري تتمتع عن التعامل مع البنوك التقليدية و تبحث عن البديل الإسلامي لتلك البنوك ، الأمر الذي إستدعى تبني الحكومة الجزائرية و الجهات المعنية بلبتبية هذا الأخير و التوجه نحو إنشاء النوافذ الإسلامية لدى البنوك التقليدية ، و السعي و الإستمرار نحو دعم و تجسيد سياسة إنشاء و تطوير البنوك الإسلامية التي تجعل مجمل خدماتها و صيغ تمويلها بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية .

تخضع البنوك الإسلامية في معاملاتها المالية إلى قواعد و أحكام الشريعة الإسلامية .
وجود عزيمة و إصرار من طرف السلطات الجزائرية حول دعم مشروع تجسيد و تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر سواء من إنشاء النوافذ الإسلامية عبر كافة البنوك التقليدية ، إضافة إلى مرافقة البنوك الإسلامية المتواجدة عبر أرض الوطن ، مما يجعل آفاق و مستقبل الصيرفة الإسلامية في تطور ملحوظ و مستمر .

نتائج الدراسة التطبيقية :

بنك البركة أحد البنوك الإسلامية التي نجحنا كبيرا على مستوى أنحاء العالان ، و ذلك لتوسع إنتشار فروعها و لتطبيقه لمبادئ و أحكام الشريعة الإسلامية في مختلف تعاملاته المصرفية .

يعتبر بنك البركة الإسلامي الوحدي المتواجد بالجزائر منذ سنة 1996 ، و هذا إلى غاية سنة 2008 أين تم منح الإعتماد إلى بنك السلام إلى السوق و القطاع المصرفي من قبل بنك الجزائري المركزي ، و هذا ما يدل على أن السوق المصرفي الجزائري بحاجة إلى تشبع أكثر و إستمرار .

يعتمد بنك البركة في منح صيغ تمويلية إسلامية كالمراجحة ، السلم ، المضاربة ، المشاركة ، الإيجارة ، الإستصناع .

تخضع عملية تحديد الأسعار لشروط و محددات بنك الجزائر و هذا بفرض مجال لا يمكن تجاوزه .

يعتمد بنك البركة على تمويل خدماته و منتجاته على الميزة الإسلامية إلا أنها خدمات تشبه إلى حد بعيد خدمات البنوك التجارية الأخرى ما عدا عدم تعامله بالفائدة المشروطة ، و إنما بما يتوافق مع قواعد و أحكام الشريعة الإسلامية .

البنك يفرض على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة منح التمويل عن طريق صيغة المراجحة و الإجارة لقللة مخاطرها و ربحهما المضمون و لا يتعامل بشكل كبير بالصيغ الأخرى كالمشاركة و المضاربة و السلم و الإستصناع ، و التي قد تكون الأنسب في تمويل بعض الجوانب لهذه المؤسسات و هذا نتيجة لمخاطرها المرتفعة .

التوصيات و المقترحات :

-على السلطات المشرفة على المجال و القطاع البنكي في الجزائر سن قوانين و لوائح و بنود خاصة تضبط عمل الصيرفة الإسلامية و تطيرعا مستقبلا و وضع إجراءات و تدابير تتصدى و تعمل على وضع حلول لجميع المواجهات و العراقيل التي قد تظهر أمام تجسيد و تطوير مشروع الصيرفة الإسلامية .

-العمل على تعميم و توسيع تجربة النوافذ الإسلامية على مستوى البنوك التجارية بالإضافة إلى دعم منتجاتها و خدماتها ، و بالإعتماد على هيئات رقابية شرعية لمتابعة و رقابة و توجيه عمل هذه النوافذ الإسلامية .

خاتمة عامة

-يجب على بنك البركة الجزائري التوجه و التقدم حول الإرتفاع من مستوى منح عملائه و أصحاب المؤسسات تمويل بصيغة المشاركة و المضاربة و الإستصناع عرض جعل أغلب صيغ تمويلاته بصيغة المرابحة و الإيجارة و هذا لإكتساب البنك لأرباح كبيرة حتى و إن كانت المخاطرة مرتفعة ، و يتم منح التمويل بهذه الصيغ بعد إجراء و ضبط و متابعة دقيقة لمشاريع و أنشطة طالبي التمويل من مؤسسات و أفراد و مهنيين (عملاء البنك).

-من الضروري لبنك البركة تبني سياسة توسيع منتجاته التمويلية من أجل أن يكون بمقدرة المساهمة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بشكل فعال و بدون تحديد قيود و فرض صيغ تمويلية محدودة ، لذا يجب التوسع في منح التمويلات و لاسيما الإستشارية و عدم الإقتصار على المديانات .

_آفاق الدراسة :

من خلال النتائج التي توصلنا إليها في دراستنا الحالية ، و ما لاحظناه و إستنتجناه حول واقع و آفاق الصيرفة الإسلامية في الجزائر و مع دراستنا لحالة بنك البركة الجزائري ، فيمكن لآفاق الدراسة في هذا الموضوع تكون كما يلي:

- كفاءة الصيرفة الإسلامية في الجزائر و دورها في تفعيل النشاط المصرفي .
- مكانة الصيرفة الإسلامية في الجزائر و آليات تطويرها .
- تفعيل التعامل بالصكوك الإسلامية في الجزائر في ظل نظام الصيرفة الإسلامية .
- مستقبل الصيرفة الإسلامية في الجزائر و آليات التوجه نحو إنشاء مصارف إسلامية متكاملة.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر و المراجع:

أولاً : قائمة المصادر :

• القرآن الكريم:

1-القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 275.

2-القرآن الكريم،سورة المزمل، الآية 20.

3-القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 278.

ثانياً : قائمة المراجع باللغة العربية :

1_محمد الطاهر الهاشمي:المصارف الإسلامية و المصارف التقليدية و دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، ط1، دار الكتب الوطنية بنغازي،ليبيا،2010.

2_محمد الوادي ،حسن سمحان، المصارف الإسلامية الأسس النظرية و التطبيقية ، دار الميسرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، ط3،الأردن،2009 .

3_عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب البنك الإسلامي للتنمية، جدة السعودية، 2004.

4_محمود ابراهيم أبو شادي ، البنوك الإسلامية بين النظرية و التطبيق ، دار النهضة العربية ، القاهرة،مصر،2000.

5_محمد البلتاجي،بعنوان "ماهية المصارف الإسلامية،20/08/2006،

6_وهبة الزحيلي،بعنوان "المعاملات المالية المعاصرة " ،دار الفكر ،دمشق،2002.

7_فيابة عبد الله ، بوقرة رابح ، الوقائع الاقتصادية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، مصر ، 2009 .

8-المرطان سعيد سعد ، ضوابط تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية في البنوك التقليدية ،1990

9_أيمن محمد، مدخل إلى الرقابة الشرعية، لبنان، دار بن حزم، 2015.

10_حسن حسين شحاتة، المصارف الإسلامية بين الفكر و التطبيق ، طبعة معدلة ، مكتبة التقوى القاهرة ، مصر ، 2006 .

11_الغريب ناصر ، أصول المصرفية الإسلامية و قضايا التشغيل،دار أبو لولو للطباعة و النشر و التوزيع ، ط1،القاهرة ، مصر ، 19960

12_محي الدين يعقوب أبو الهول، تقييم أعمال البنوك الإسلامية الاستثمارية، دار النفائس الأردن، 2012.

13_ناصر سليمان ، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك الإسلامية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة مع دراسة تطبيقية حول علاقة بنك البركة الجزائري ببنك الجزائر ، مكتبة الريان ، الجزائر ،2006.

قائمة المصادر و المراجع

- 14_ ناصر سليمان،التحديات الراهنة للمعرفة الإسلامية ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ،الولايات المتحدة الأمريكية ، 2015.
- 15_ محمد سميران و آخرون : صيغ مبتكرة للتحويل المصرفي الإسلامي،جامعة آل البيت المعهد العالي للدراسات الإسلامية،الأردن،2011.
- 16_ محمود الأنصاري و آخرون،البنوك الإسلامية،كتاب الثامن،الاسكندرية،1988.
- 17_ محمد فضال الشعار، أسس العمل المصرفي الإسلامي و التقليدي.

• المذكرات، الرسائل العلمية:

- 1_ سعيدة الأسود،أيمن جديد،دراسة مقارنة تحليلية لمؤشرات عمل المصارف الإسلامية الجزائرية و المصارف التشاركية المغربية، مذكرة تخرج ماستر أكاديمي،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي،2019./2020
- 2_ نور الإيمان بوذراع ، واقع العمل البنكي في ظل توجه البنوك التقليدية إلى المنتجات البنكية الإسلامية ، دراسة حالة البنوك العاملة بولاية سطيف ، مذكرة ماستر ، جامعة أم البواقي ، الجزائر ، 2017 .
- 3_ زكرياء عزري و زبير بوقرة ، واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر . و آليات تطويرها ، دراسة حالة لعينة من البنوك الجزائرية بولاية المسيلة (BNA.CPA.BADR.BDL) مذكرة ماستر ، جامعة المسيلة ، 2018.
- 4_ هاجر زوارقي ، إدارة المخاطر دراسة حالة بنك البركة الجزائر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2012.
- 5_ عاد زهير،قادي صفوان،بوشريط البشير،عاشور محمد عبد القادر، تمويل المشاريع الصغيرة من خلال صيغ التمويل الإسلامي،مذكرة تخرج ماستر،جامعة حمه لخضر بالوادي،2018.
- 5_ عبد اللطيف طيبي ، التطبيقات المتميزة لتقنيات التمويل و الاستثمار في العمل المصرفي الاسلامي من منظور العائد و المخاطرة ، مذكرة ماجستير ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2009 .

• الملتقيات، الندوات:

- 1_ لقمان محمد مرزوق،البنوك الإسلامية و دورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي،وقائع ندوة رقم34،معهد للبحوث و التدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية ، مكتبة الملك فهد الوطنية،1417هـ.
- 2_ ناصر سليمان،نحو بيئة ملائمة لعمل البنوك الإسلامية في الجزائر ، الملتقى الدولي الرابع للصناعة المالية الإسلامية حول التحديات الصناعية المالية الإسلامية في الجزائر بين طموحات السياسة المالية و الممارسات البنكية ، المدرسة العليا للتجارة ، الجزائر،2019.
- 3_ سعيد بن سعد المرطان،ورقة بحثية بعنوان:"الفروع و النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدي"،ندوة حول التطبيقات الإقتصادية الإسلامية المعاصرة، تحت الإعداد للنشر كورته من الأوراق العلمية التي يصدرها المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب في البنك الإسلامي للتنمية .

قائمة المصادر و المراجع

4_ محمد هشام القاسمي الحسني، عرض تجربة مصرف السلام الجزائري في التمويل الإسلامي ، ورقة عمل مقدمة إلى اليوم الدراسي حول التمويل الإسلامي ، واقع و تحديات ، جامعة الاغواط ، 09 ديسمبر 2010، ص14.

• **المجلات و المؤتمرات العلمية :**

- 1_ حسين سالم العامري، البنوك الإسلامية و دورها في تعزيز القطاع المصرفي، مؤتمر مستجدات العكلم المصرفي في سورية في وجود التجارب العالمية ، مجموعة دلة البركة ، دمشق، 2-3 تموز، 2005.
- 2_ المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، الإدارة المالية في الإسلام، الجزء الأول، 1998.
- 3_ سليمان ناصر ، متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة البحث ، جامعة ورقلة ، العدد 07 ، 2010.
- 4_ بحيح عبد القادر ، النوافذ المصرفية الإسلامية خطوة نحو الصيرفة الإسلامية ، مجلة الإستراتيجية و التنمية ، المجلد 10/العدد 1: مكرر، الجزء الأول، /، 2020.
- 5_ مجلة المنهل الإقتصادي ، المجلد 04 ، العدد : 02 ، "النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية و دورها في تعزيز الشمول المالي"، 2021.
- 6_ حمزة فيشوش، مصادر و استخدامات الأموال في المصارف الإسلامية، مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبة، المجلد 05/العدد 01، 2020.
- 7_ حبيبة عبيدي، وفاء عبيدي، هالة عبيدي: الصيرفة الإسلامية في الجزائر واقع و تحديات، مجلة الحقوق و العلوم السياسية جامعة خنشلة، المجلد 07، العدد 02، 2002.
- 8_ اتحاد المصارف العربية ، المصارف الإسلامية تتقدم عالميا و تسجل في الشرق الاوسط و شمال افريقيا النسبة الاعلى من حيث ارتفاع الاصول في عام 2017، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 449، بيروت، 2018.
- 9_ محمود سحنون وميلود زكري، مبررات وآليات انفتاح النظام المصرفي الجزائري على العمل المصرفي الإسلامي، المؤتمر الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري، جامعة ورقلة، الجزائر، 2013.
- 10_ سليمان ناصر و عبد الحميد بوشرمة، متطلبات تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة الباحث ، العدد 7 ، 2010/2009.
- 11_ شودار حمزة، الصناعة المعرفية الإسلامية في الجزائر بين التجارب الدولية و المعوقات القانونية المحلية، مجلة العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، العدد 15، 2015.
- 12_ عبد الحميد محمد البعلي، الرقابة الشرعية الفعالة في المؤسسات المالية الإسلامية ، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي ، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1426هـ الموافق ل 2005م.
- 13_ دار المراجعة الشرعية أدوات التأهيل المتكامل للعاملين في المؤسسات المالية الإسلامية و دور الهيئات الشرعية و المعاهد في تدريبهم شرعا، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الخامس للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، مملكة البحرين، 18.17 شوال 1426 هـ الموافق ل 19-20 نوفمبر 2005.

قائمة المصادر و المراجع

• المقالات و المنشورات العلمية :

- 1_ جلال وفاء البدرين محمددين ، البنوك الإسلامية ،دراسة مقارنة للنظام في دول الكويت و دول أخرى ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الاسكندرية ، 2008 .
- 2_ منيرة بباس،نبيلة فالي، واقع صناعة المنتجات المالية الإسلامية في الجزائر و آفاق تطويرها،منشورات مخبر الإصلاحات الإقتصادية الاستراتيجية و الاندماج في الاقتصاد العالمي،المدرسة العليا للتجارة . القليعة .
- 3_ناصر سليمان،العمل المصرفي الجزائري واقع و آفاق ، دراسة تقييمية مختصرة،6.5 نوفمبر،قلمة ، الجزائر،2001.

• الأنظمة، الأوامر و القوانين:

- 1_النظام رقم 20-02 (2020)، العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية من طرف البنوك و المؤسسات المالية ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 16 بتاريخ 2020/03/24.
- 2_بنك الجزائر (2003)، الأمر 03-11 مؤرخ في 27 جمادى الثانية 1424 الموافق ل 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، المواد 67، 68.
- 3_بنك الجزائر (2014)، نظام رقم 14-01 مؤرخ في 16 ربيع الثاني عام 1435 الموافق 16 فبراير 2014 المتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك.
- 4_بنك الجزائر (2010)، الأمر 10-04 مؤرخ في 16 رمضان 1431 الموافق 26 أوت 2010 ليعدل ويتمم الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض.
- 5_بنك الجزائر (2017)، التقرير السنوي 2016 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الجزائر.
- 6_بنك الجزائر (2016)، تعليمة رقم 02-2016، المؤرخة في 24 مارس 2016.

• المواقع الإلكترونية:

- 1_موقع العربي الجديد: <https://www.alarby.co.uk> أبريل 2020.
- 2_الجزائر em.khatoui@univ-blida2.dz
- 3_ bemoussa,omar@univ-ghardaia.dz
- 4_الموقع الرسمي لبنك البركة الجزائري <http://www.albaraka-bank.com>
- 5_الموقع الرسمي لمصرف السلام الجزائر/ <http://www.alsalamalgeria.com/ar/>
- 6_الموقع الرسمي لبنك الخليج الجزائر <https://www.agle.dz>
- 7_الموقع الرسمي لبنك ترست الجزائر <https://www.trust bank.dz>
- 8_الموقع الرسمي لبنك الإسكان <http://www.housingbankdz.com/indesc>.
- 9_الموقع الرسمي لبنك التنمية المحلية (arabe) <https://www.bdl.dz/algeria>
- 10_ www.islamonline.net

www.imf.org_11

www.apn.drjp.com.finance04-04-2018,documents_12

http://www.kantakji.com/files/ma_mage/8521.txt_13

http :www .bank-of-algeria.dz _14

• قائمة المراجع باللغة الأجنبية

1_ « les guichets islamiques dans les banques conventionnelles, et leur rôle dans la promotion de l'inclusion financière »

2_Banque D'Algérie (2011), Perspective Du Marché Monétaire.
www.bank-of-algeria.dz (20-01-2019)

3_Banque d'Algérie(1995), Instruction n° 28-95 du 22 avril 1995 portant organisation du marché monétaire.

الملاحق

• الملحق رقم (01): نموذج على مطويات وملصقات البنك (حسابات الادخار)

إدخار البركة لمستقبل آمن



شركاء في الإنجاز

البركة

البركة
alBaraka

الرجاء التقرب من مستشاركم المصرفي
Rapprochez-vous de votre conseiller clientèle



تفضلوا بزيارة موقعنا الإلكتروني
Consultez notre site Web
www.albaraka-bank.com

تواصلوا معنا على
Contactez-nous sur
fil-istimaa@albaraka-bank.com





إتصلوا بنا على
Contactez-nous au
0661 900 832


تفضلوا بزيارة مصرفنا عن بعد
Consultez notre banque à distance
<https://ebanking.albaraka-bank.dz/customer/>



 Banque Al Baraka d'Algérie

 banque_al_baraka_algerie

 alBaraka Algérie

 Banque Al Baraka d'Algérie



الملحق رقم (02): نموذج على مطويات و ملصقات البنك (باقة إيدار البركة لمستقبل آمن)

باقة إيدار البركة لمستقبل آمن



شركاء في الإنجاز

البركة

البركة

alBaraka

الرجاء التقرب من مستشاركم المصرفي
Rapprochez-vous de votre conseiller clientèle



تفضلوا بزيارة موقعنا الإلكتروني
Consultez notre site Web
www.albaraka-bank.com

تواصلوا معنا على
Contactez-nous sur
fil-istimaa@albaraka-bank.com





اتصلوا بنا على
Contactez-nous au
0661 900 832




تفضلوا بزيارة مصرفنا عن بعد
Consultez notre banque à distance
<https://ebanking.albaraka-bank.dz/customer/>



 Banque Al Baraka d'Algérie

 banque_al_baraka_algerie

 alBaraka Algérie

 Banque Al Baraka d'Algérie



• الملحق رقم (03): نموذج على مطويات وملصقات البنك (تمويل السيارات)

سيارة البركة إختاروا سيارتكم



شركاء في الإنجاز

البركة

البركة
alBaraka

الرجاء التقرب من مستشاركم المصرفي
Rapprochez-vous de votre conseiller clientèle



تفضلوا بزيارة موقعنا الإلكتروني
Consultez notre site Web
www.albaraka-bank.com

تواصلوا معنا على
Contactez-nous sur
fil-istimaa@albaraka-bank.com





إتصلوا بنا على
Contactez-nous au
0661 900 832

تفضلوا بزيارة مصرفنا عن بعد
Consultez notre banque à distance
<https://ebanking.albaraka-bank.dz/customer/>



 Banque Al Baraka d'Algérie

 banque_al_baraka_algerie

 alBaraka Algérie

 Banque Al Baraka d'Algérie



● الملحق رقم (04): نموذج على مطويات وملصقات البنك (التمويل العقاري)



دار البركة

لتمويل احتياجاتكم العقارية

البركة
alBaraka

الرجاء التقرب من مستشاركم المصرفي
Rapprochez-vous de votre conseiller clientèle



تفضلوا بزيارة موقعنا الإلكتروني
Consultez notre site Web
www.albaraka-bank.com


تواصلوا معنا على
Contactez-nous sur
fil-istimaa@albaraka-bank.com





إتصلوا بنا على
Contactez-nous au
0661 900 832

تفضلوا بزيارة مصرفنا عن بعد
Consultez notre banque à distance
<https://ebanking.albaraka-bank.dz/customer/>



 Banque Al Baraka d'Algérie

 banque_al_baraka_algerie

 alBaraka Algérie

 Banque Al Baraka d'Algérie



شركاء في الإنجاز

البركة

• الملحق رقم (05): نموذج على مطويات وملصقات البنك (تمويل المؤسسات)

تمويل المؤسسات

بنك البركة الجزائري في خدمة الشركات



شركاء في الإنجاز

البركة

البركة
alBaraka

الرجاء التقرب من مستشاركم المصرفي
Rapprochez-vous de votre conseiller clientèle



تفضلوا بزيارة موقعنا الإلكتروني
Consultez notre site Web
www.albaraka-bank.com

تواصلوا معنا على
Contactez-nous sur
fil-istimaa@albaraka-bank.com





إنصلوا بنا على
Contactez-nous au
0661 900 832


تفضلوا بزيارة مصرفنا عن بعد
Consultez notre banque à distance
<https://ebanking.albaraka-bank.dz/customer/>



 Banque Al Baraka d'Algérie

 banque_al_baraka_algerie

 alBaraka Algérie

 Banque Al Baraka d'Algérie



● الملحق رقم (06): نموذج على مطويات وملصقات البنك (تمويل ايجاري)

ايجار البركة لتمويل احتياجاتكم المهنية



شركاء في الإنجاز

البركة

البركة
alBaraka

الرجاء التقرب من مستشاركم المصرفي
Rapprochez-vous de votre conseiller clientèle



تفضلوا بزيارة موقعنا الإلكتروني
Consultez notre site Web
www.albaraka-bank.com

تواصلوا معنا على
Contactez-nous sur
fil-istimaa@albaraka-bank.com





اتصلوا بنا على
Contactez-nous au
0661 900 832

تفضلوا بزيارة مصرفنا عن بعد
Consultez notre banque à distance
<https://ebanking.albaraka-bank.dz/customer/>



 Banque Al Baraka d'Algérie

 banque_al_baraka_algerie

 alBaraka Algérie

 Banque Al Baraka d'Algérie



● الملحق رقم (07): نموذج على مطويات وملصقات البنك (CIB)

CIB البركة
أموالكم بكل سهولة وأمان



البركة
alBaraka

شركاء في الإنجاز

البركة
alBaraka

الرجاء التقرب من مستشاركم المصرفي
Rapprochez-vous de votre conseiller clientèle



تفضلوا بزيارة موقعنا الإلكتروني
Consultez notre site Web
www.albaraka-bank.com

تواصلوا معنا على
Contactez-nous sur
fil-istimaa@albaraka-bank.com





اتصلوا بنا على
Contactez-nous au
0661 900 832

تفضلوا بزيارة مصرفنا عن بعد
Consultez notre banque à distance
<https://ebanking.albaraka-bank.dz/customer/>



 Banque Al Baraka d'Algérie

 banque_al_baraka_algerie

 alBaraka Algérie

 Banque Al Baraka d'Algérie



• الملحق رقم (08): نموذج على مطويات وملصقات البنك (الدفع الإلكتروني)

الدفع الإلكتروني

لكافة تسديداتكم عبر النت



شركاء في الإنجاز

البركة

البركة
alBaraka

الرجاء التقرب من مستشاركم المصرفي
Rapprochez-vous de votre conseiller clientèle



تفضلوا بزيارة موقعنا الإلكتروني
Consultez notre site Web
www.albaraka-bank.com

تواصلوا معنا على
Contactez-nous sur
fil-istimaa@albaraka-bank.com





اتصلوا بنا على
Contactez-nous au
0661 900 832

تفضلوا بزيارة مصرفنا عن بعد
Consultez notre banque à distance
<https://ebanking.albaraka-bank.dz/customer/>



 Banque Al Baraka d'Algérie

 banque_al_baraka_algerie

 alBaraka Algérie

 Banque Al Baraka d'Algérie



• الملحق رقم (09): نموذج على مطويات وملصقات البنك (الرسائل القصيرة)

خدمة الرسائل القصيرة المعلومة المفيدة



شركاء في الإنجاز

البركة

البركة
alBaraka

الرجاء التقرب من مستشاركم المصرفي
Rapprochez-vous de votre conseiller clientèle




تفضلوا بزيارة موقعنا الإلكتروني
Consultez notre site Web
www.albaraka-bank.com


تواصلوا معنا على
Contactez-nous sur
fil-istimaa@albaraka-bank.com




اتصلوا بنا على
Contactez-nous au
0661 900 832

تفضلوا بزيارة مصرفنا عن بعد
Consultez notre banque à distance
<https://ebanking.albaraka-bank.dz/customer/>

 Banque Al Baraka d'Algérie

 banque_al_baraka_algerie

 alBaraka Algérie

 Banque Al Baraka d'Algérie



• الملحق رقم (10): نموذج على مطويات وملصقات البنك (TPE)

TPE البركة

لتيسير مبيعاتكم



شركاء في الإنجاز

البركة

البركة
alBaraka

الرجاء التقرب من مستشاركم المصرفي
Rapprochez-vous de votre conseiller clientèle



تفضلوا بزيارة موقعنا الإلكتروني
Consultez notre site Web
www.albaraka-bank.com

تواصلوا معنا على
Contactez-nous sur
fil-istimaa@albaraka-bank.com




اتصلوا بنا على
Contactez-nous au
0661 900 832

تفضلوا بزيارة مصرفنا عن بعد
Consultez notre banque à distance
<https://ebanking.albaraka-bank.dz/customer/>



 Banque Al Baraka d'Algérie

 banque_al_baraka_algerie

 alBaraka Algérie

 Banque Al Baraka d'Algérie



● الملحق رقم (11): نموذج على مطويات وملصقات البنك (Smart)

البركة سمارت alBaraka Smart

خلاصة خدماتكم المصرفية
L'essentiel de vos services bancaires



شركاء في الإنجاز

البركة

البركة
alBaraka

الرجاء التقرب من مستشاركم المصرفي
Rapprochez-vous de votre conseiller clientèle



تفضلوا بزيارة موقعنا الإلكتروني
Consultez notre site Web
www.albaraka-bank.com

تواصلوا معنا على
Contactez-nous sur
fil-istimaa@albaraka-bank.com





اتصلوا بنا على
Contactez-nous au
0661 900 832

تفضلوا بزيارة مصرفنا عن بعد
Consultez notre banque à distance
<https://ebanking.albaraka-bank.dz/customer/>



 Banque Al Baraka d'Algérie

 banque_al_baraka_algerie

 alBaraka Algérie

 Banque Al Baraka d'Algérie



● الملحق رقم (12): نموذج على مطويات وملصقات البنك (الكفالات)

كفالات البركة

انجزوا صفقاتكم بكل اريحية



شركاء في الإنجاز

البركة

البركة
alBaraka

الرجاء التقرب من مستشاركم المصرفي
Rapprochez-vous de votre conseiller clientèle



تفضلوا بزيارة موقعنا الإلكتروني
Consultez notre site Web
www.albaraka-bank.com


تواصلوا معنا على
Contactez-nous sur
fil-istimaa@albaraka-bank.com





اتصلوا بنا على
Contactez-nous au
0661 900 832

تفضلوا بزيارة مصرفنا عن بعد
Consultez notre banque à distance
<https://ebanking.albaraka-bank.dz/customer/>



 Banque Al Baraka d'Algérie

 banque_al_baraka_algerie

 alBaraka Algérie

 Banque Al Baraka d'Algérie



قسم: علوم التسيير

المسيلة في: 22/03/2022

رقم:

إلى السيد: مدير وكالة تسيير
البركة بالمسيلة

الموضوع: طلب مساعدة الطلبة على إجراء الترخيص الميداني.

سيدي المحترم، تحية طيبة و بعد...

في إطار انفتاح الجامعة على محيطها الاقتصادي والإداري، ومن أجل مساعدة الطلبة في إعداد مذكرات التخرج، التي تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في شعبة: علوم التسيير تخصص: إدارة الأعمال
فإنه يشرفنا أن نطلب من سيادتكم مساعدة الطلبة المذكورين في الجدول أدناه، على إجراء ترخيصهم الميداني بمؤسساتكم.
تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

الطلبة:

الرقم	الاسم واللقب	رقم بطاقة الطالب	رقم ب.ت. و/ر.س	الإمضاء
01	أيمن عزي	5747508556	204321658	
02	توفيق سلهماني	M2009484592	201764798	
عنوان المذكرة: واقع وآفاق الميراث الإسلامية في الجزائر دراسة حالة: بنك البركة الجزائري - وكالة المسيلة				
المشرف (الاسم و اللقب و الإمضاء)	هيئة الترخيص (الإمضاء والختم)	رئيس القسم (الإمضاء والختم)		
 MEHRAS Kamel Directeur d'Agence				



تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسقله:

الطالب (ة): *عزى أيمن* المولود(ة) بتاريخ: *1998/12/29* ب. بوسعادة
الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (نوسب) رقم: *2.04321658* الصادرة بتاريخ: *2019/03/04* عن: *بلدية بوسعادة*
المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: *علوم التسيير تخصص إدارة الأعمال* خلال السنة الجامعية: *2022/2021*
والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: *واقع وآفاق الجيفت الإسلامية في الجزائر*
دراسة حالة بناء البركة الجزائرية (الولاية المسيلة)

أصرح بشرفي أي إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: *2022/06/04*

التوقيع و البصمة

[Signature]
[Fingerprint]



عن رئيس المجلس الشعبي البلدي
وينفويض منه
العون المفوض
أعضاء: بوقاف حمدة
عزى أيمن
السادة
بوسعادة
الموضوع
بوسعادة في 01
جول 2022

01 جول 2022

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسقله:

الطالب (ة): *سليمان توفيق* المولود(ة) بتاريخ: *1983/08/18* بـ: *بوعباد*
الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو برس.) رقم: *1764799* الصادرة بتاريخ: *2017/08/17* من: *بلدية المارين*
المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: *علوم التسيير* تخصص: *إدارة أعمال* خلال السنة الجامعية: *2021-2022*
والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: *واقع وإخفاقات الصحافة الإسلامية في الجزائر*

أصح بشرفي أي إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: *2022/06/02*

التوقيع و البصمة

[Signature]



شاهد وصدق على إمضاء السيد سليمان توفيق
2، 06 جوان 2022
رئيس المجلس العلمي بالجامعة
عبد رزاق بن المجلس العلمي بالجامعة
ود نويض منة
مدرسة الحالة العلمية
السيد دى علي